



بتسهيل علوم الحديث



تأليف

الدكتور لقمان الحكيم الأندونيسي الأزهري






إمداد المغيث
١٤٣٨
بتسهيل علوم الحديث



إمداد المغيث بتسهيل علوم الحديث

عنوان الكتاب	: إمداد المغيث بتسهيل علوم الحديث
التصنيف	: مصطلح الحديث
اسم المؤلف	: د. لقمان الحكيم الإندونيسي الأزهري
النـــاشر	: دار الصالح - القاهرة
إخراج فني	: د. لقمان الحكيم الأزهري
بلد الطباعة	: القاهرة، مصر
سنة الطباعة	: ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م
عدد الصفحات	: ٢٢٢ صفحة
نوع التجليد	: مجلّد كرتوناج
لون الورق	: أبيض
قياس القطع	: ١٧ x ٢٤ سم
عدد الأجزاء	: (١)

البريد الإلكتروني للمؤلف: luqmanalazhari@gmail.com

رقم الإيداع : ٣٤٧٧٢ / ٢٠١٦

الطبعة الأولى

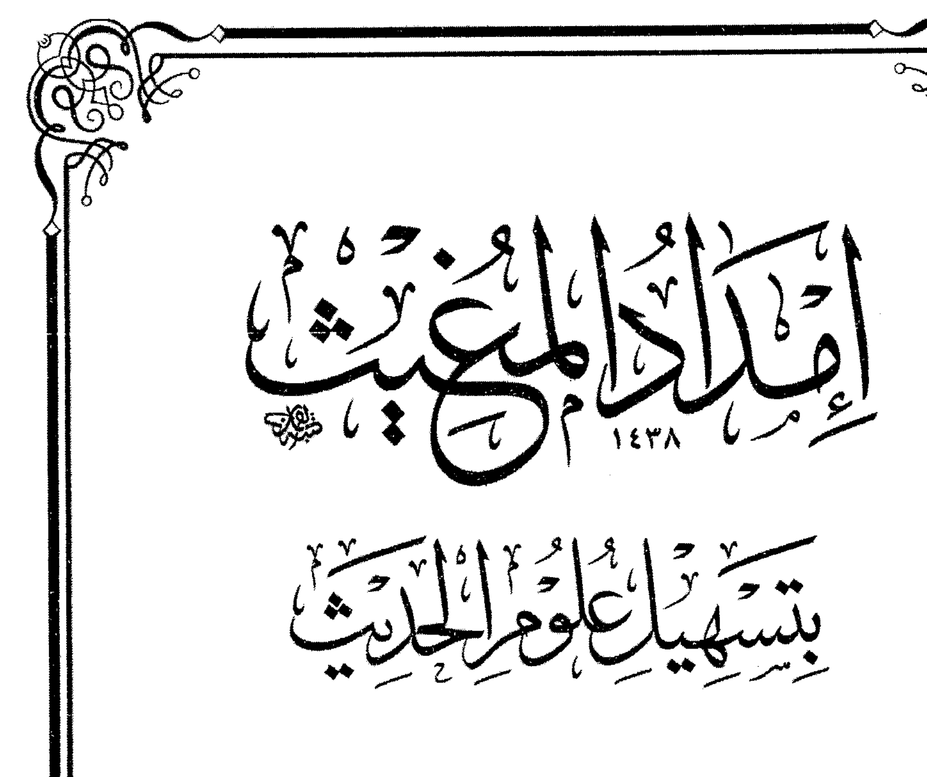
١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م



8 ش أبي البركات الدردير - خلف الأزهر الشريف - القاهرة

هاتف: 00201068307973 - 00201120747478

e-mail: darassaleh88@yahoo.com



تأليف

دكتور

لقمان الحكيم الأندونيسي الأزهري

دار الصالح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

نيات قراءة الكتاب*

اللَّهُمَّ إِنِّي أُقَدِّمُ إِلَيْكَ بَيْنَ يَدَيْ كُلِّ نَفَسٍ وَلَمْحَةٍ وَطَرْفَةٍ يَطْرِفُ بِهَا أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلُ الأَرْضِ، وَكُلِّ شَيْءٍ هُوَ فِي عِلْمِكَ كَائِنٌ أَوْ قَدْ كَانَ.

أُقَدِّمُ إِلَيْكَ بَيْنَ يَدَيْ ذَلِكَ كُلِّهِ..

نَوَيْتُ بِالتَّعَلُّمِ وَجْهَ الله تَعَالَى، وَنَشْرَ العِلْمِ، وَتَعْلِيْمَهُ، وَبَثَّ الفَوَائِدِ الشَّرْعِيَّةِ، وَتَبْلِيْغَ أَحْكَامِ الله تَعَالَى، وَالازْدِيَادَ مِنَ العِلْمِ، وَإِحْيَاءَ الشَّرْعِ الشَّرِيْفِ، وَدَوَامَ ظُهُوْرِ الحَقِّ، وَخُمُوْلِ البَاطِلِ، وَإِظْهَارَ الصَّوَابِ، وَالرُّجُوْعَ إِلَى الحَقِّ، وَالاجْتِمَاعَ عَلَى ذِكْرِ الله تَعَالَى، وَالدُّعَاءَ لِلْمُسْلِمِيْنَ، وَلِلسَّلَفِ الصَّالِحِيْنَ، وَدَوَامَ خَيْرَ الأُمَّةِ، وَكَثْرَةَ عُلَمَائِهَا، واغْتِنَامَ ثَوَابِهِمْ، وَتَحْصِيْلَ ثَوَابِ مَنْ يَنْتَهِي إِلَيْهِ هَذَا العِلْمِ، وَبَرَكَةَ دُعَائِهِمْ لِي وَتَرَحُّمِهِمْ عَلَيَّ، وَدُخُوْلِي فِي سِلْسِلَةِ العِلْمِ بَيْنَ رَسُوْلِ الله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ، وَبَيْنَهُمْ، وَعِدَادِيْ فِي جُمْلَةِ مُبَلِّغِي الوَحْيِ، وَأَحْكَامِهِ، وَإِزَالَةَ الجَهْلِ عَنْ نَفْسِيْ وَعَنْ غَيْرِيْ لله تَعَالَى.

وَشُكْرَ الله عَلَى نِعَمَةِ: الصِّحَّةِ، وَالعَقْلِ، وَالمَالِ، و..........و..........، و..........، و..........

(*) دار الصـالح



مقـــدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا ونور صدورنا محمدٍ خاتم النبيِّين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الكرام المبجلين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإن علم الحديث من أشرف العلوم وأعلاها، وأجلّ المعارف وأسناها، وهو ثاني الأساس بعد القرآن الكريم، ولا غنى لطالب العلم الشرعي عن معرفته؛ إذ عليه مدار العلوم الشرعية كلها، فما وضعه المحدثون والنقاد من القواعد والأصول والموازين استفاد منها جميع طوائف العلماء من الفقهاء والأصوليين والمفسرين والمؤرخين وغيرهم؛ إذ بتلك القواعد يتميز صحيح الرواية من سقيمها، ويتبين بها المقبول من الأخبار والمردود؛ فهو بذلك خير ما تصرف إليه الهمم، وتضرب في طلبه أكباد الإبل، وتُتَحمَّل في سبيله مشقات الرحل، وينفق في تحصيله كل نفيس وغالٍ.

ولكن لما دنت همم الطلاب عن إدراك قممه، وكان عصيًّا على كثير منهم فهمُ دقائقه، واستيعاب أصوله، عمدت إلى تلخيص أهم مباحثه، مع بيان أشهر أنواعه وأقسامه، كعادة السابقين في عمل المختصرات حيث قصرت بأهل عصرهم الهمم، إلا أن ما يتميز به هذا الكتاب عن غيره أني استخدمت فيه وسائل الإيضاح ـ لما تقرّر لدى خبراء التربية والتعليم أن لها أهميةً بالغةً في تقريب الأفهام إلى أذهان الطلاب ـ فقمت بعمل الجداول، والأشكال الموضحة، والخرائط الذهنية ، وغيرها من الوسائل التي تساعد على تحقيق

المراد، وبلوغ المرام من الفهم والإفهام.

وقد نحوت في تقسيمات الحديث باعتباراتها المختلفة نحو تقسيم الحافظ ابن حجر العسقلاني في نخبته أو قريبا منه، كما أني قمت بتوضيح أمثلة كل نوع من أنواع الحديث برسم شجرة أسانيدها ـ غالبا ـ، وذلك لإظهار مواضع الانقطاع، أو الشذوذ، أو العلة، أو القلب، أو الإدراج، أو التفرد أو غيرها الواقعة في الإسناد خاصة بالصورة، قاصدا بذلك تيسير السبيل للمبتدئين من طلاب الحديث الشريف وغيرهم في التحصيل بأسهل طرق وأيسر سبل.

ثم إن عملي في هذا الكتاب ليس إلا الجمع والترتيب والتنسيق، فإن كان فضلٌ فمِنْ فيض فضل الله على السابقين ثم عليَّ، وإن كان نقصٌ فلعجزٍ مني عن إدارك مضامين كلامهم. ولا أنسى أن أنبه السادة القراء على أنني لم أتناول في الكتاب إلا الأصول المهمة التي لا غنى عنها لطالب علم الحديث الشريف لا سيما الطالب المبتدئ، وقد سميته بـ «**إمداد المغيث بتسهيل علوم الحديث**»، راجيا من الله تعالى أن يُمِدَّني وقارئه بمدد إرشاده وتوفيقه، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يلهمني الصواب، ويجزل لي الثواب، إنه وليّ ذلك والقادر عليه.

وصلى الله عليه سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، والحمد لله رب العالمين.

القاهرة: الاثنين، ١٣ ربيع الأول ١٤٣٨هـ.

وكتبه

أبو حـــــاتم

لقمان الحكيم الإندونيسي الأزهري

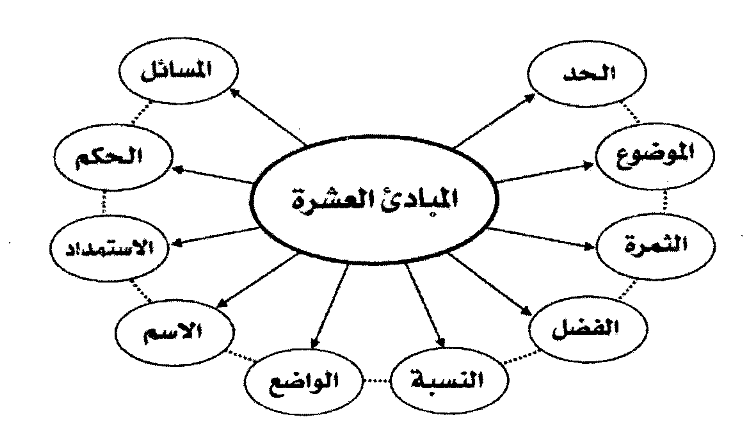
نزيل القاهرة ـ حرسها الله تعالى

(القسم الأول)

علم الحديث ومبادئه

ذكر العلماء أنه ينبغي لطالب العلم أن يتصور العلم الذي يشرع في طلبه ليكون على بصيرة، وذلك من خلال معرفة مبادئ عشرة، وقد نظمها العلامة محمد بن علي الصبان في «حاشيته على شرح الملوي على السلم» فقال:

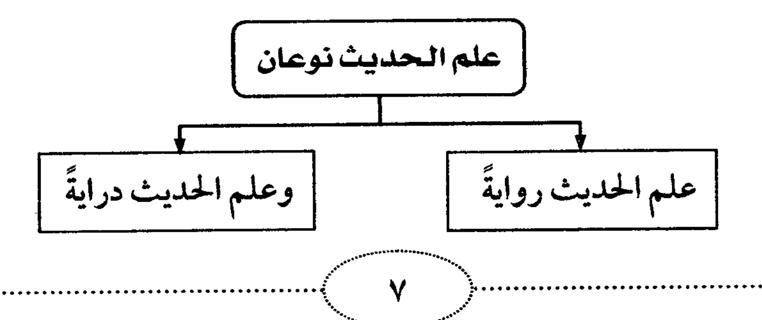
إِن مَبَادِئَ كُلِّ فَنٍّ عَشَرَه ... الحَدُّ وَالمَوْضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَه
وَفَضْلُهُ وَنِسْبَةٌ وَالوَاضِعُ ... وَالاسْمُ الاسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعِ
مَسَائِلُ وَالبَعْضُ بِالبَعْضِ اكْتَفَى ... وَمَنْ دَرَى الجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا



فإليك بيان المبادئ العشرة لعلم الحديث:

أولا: حد علم الحديث (تعريفه)

قبل أن نشرع في ذكر تعريف علم الحديث، ينبغي أولا أن نعلم أنَّ:



فعلم الحديث رواية هو: «العلم الذي يعنى بما روي من أقوال النبي ﷺ وأفعاله وأوصافه وتقريراته من حيث روايتها وضبطها وتحرير ألفاظها».

أما علم الحديث دراية فهو: «العلم بقوانين يدرى بها أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف ووقف وقطع وعلو ونزول وكيف التحمل والأداء وصفات الرجال وما أشبه ذلك». وهذا هو موضوع بحثنا، وهو المراد عند الإطلاق، كما قال الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى في ألفيته:

عِلْـمُ الحَـدِيْثِ ذُوْ قَـوَانِيْنُ تحُـد ... يـُدْرَى بِـهَـا أَحْوَالُ مَتْنٍ وَسَنَـد
فَـذَانِكَ الـمَوْضُوْعُ وَالمَقْصُـوْد ... أَنْ يُعْـرَفَ الـمَقْبُـوْلُ وَالـمَرْدُوْد

ثانيا: موضوعه

وموضوع علم الحديث: أحوال السند والمتن من حيث الصحة والحسن والضعف والوقف والقطع والعلو والنزول وكيف التحمل والأداء وصفات الرجال وما أشبه ذلك.

ثالثا: ثمرته (وأهميته)

وثمرة علم الحديث درايةً: معرفة الحديث من حيث القبول والرد.

وأما أهميته، فمما لا شك فيه أن علم الحديث هو أصل جميع العلوم الشرعية؛ لأن ما وضعه المحدثون والنقاد من القواعد والأصول والموازين استفاد منها جميع طوائف العلماء من الفقهاء والأصوليين والمفسرين والمؤرخين وغيرهم، إذ بتلك القواعد يتميز صحيح الرواية من سقيمها، ويتبين بها المقبول من الأخبار والمردود.

رابعا: فضله

هذا العلم من أشرف العلوم وأفضلها كما أشار إلي ذلك الإمام شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني في أول شرحه على البخاري المسمى بـ «الكواكب الدراري» حيث قال: «أما بعد، فإن علم الحديث بعد القرآن هو أفضل العلوم وأعلاها، وأجل المعارف وأسناها، من حيث إنه به يعلم مراد الله تعالى من كلامه، ومنه يظهر المقاصد من أحكامه؛ لأن أحكام القرآن جلها بل كلها كليات، والمعلوم منه ليس إلا أمور إجماليات كقوله: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، فإن السنة هي المعرِّفة بجزئياتها، كمقادير أوقات الصلاة وأعداد ركعاتها وكمياتها وكيفياتها وفرائضها ونوافلها وهيئاتها وآدابها وأوضاعها وصفاتها، وهي الموضحة لمعضلاتها كأقدار نصب الزكاة وأنواع ما يجب فيها، وأوقات الأداء، ومن وجبت عليه وما وجب منها وهلم جرا. ولذلك كان أعلى العلماء قدراً، وأنورهم بدراً، وأفخمهم خطراً، وأنبلهم شأناً، وأعظمهم عند الله منزلة ومنزلاً، وأكرمهم مكانة ومكاناً: حملة السنّة النبويّة، وناقلوا أخبارها، وحفظة الأحاديث وعاقلوا أسرارها، ومحقّقوا ألفاظها وأرباب رواياتها، ومدقّقوا معانيها وأصحاب درايتها، وهم الطائفة المنصورة المشيدة لمباني الحقّ والمسالك، ولن يزالوا ظاهرين عليه حتّى يأتي أمر الله وهم على ذلك». اهـ

خامسا: نسبته

أما نسبته من بين العلوم، فهو من العلوم الشرعية، وأنه من علوم الآلة.

سادسا: واضعه

أول من صنَّف في هذا الفن تصنيفا علميا، وقعد قواعده وأصل أصوله

هو القاضي أبو محمد الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٩هـ في كتابه: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»، ولكنه لم يستوعب جميع أبحاث هذا الفن.

ثم جاء الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ فصنف كتابه «معرفة علوم الحديث»، وهو كتاب نفيس، لكنه كما قال الحافظ ابن حجر: لم يهذب.

ثم عقب عليه الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ فعمل على كتاب الحاكم مستخرجا.

ثم جاء الحافظ أبو بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ الذي بدأ هذا العلم يستقر بتآليفه، فقد ألف رحمه الله تعالى في مختلف علوم هذا الفن، وأجلها «الكفاية في علم الرواية»، و«الجامع لآداب الشيخ والسامع»، وغيرهما، حتى صار من بعده عالة على كتبه.

ثم جاء بعده القاضي عياض المتوفى سنة ٥٤٤هـ، فصنف كتابا سماه: «الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع».

وصنف أيضا أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانجي المتوفى سنة ٥٨٠هـ جزءا سماه: «ما لا يسع المحدث جهله».

ثم جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري المتوفى سنة ٦٤٣هـ، فصنف كتابه العظيم «مقدمة علوم الحديث» المشهور بـ (مقدمة ابن الصلاح)، فجمع شتات ما تفرق من مباحث هذا العلم في كتب الخطيب وغيره، وأضاف إليها فوائد وفرائد، فأصبح كتابه هذا مدار التآليف في علم الحديث، ما بين مختصر له ومنكت عليه، وناظم له، وممن اختصره الإمام شرف الدين يحيى النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ في كتابه

«الإرشاد إلى علم الإسناد»، واختصر الإرشاد في كتاب سماه: «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ﷺ»، وهو الذي قام الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ بشرحه في كتابه الشهير «تدريب الراوي».

واختصر كتاب مقدمة ابن الصلاح أيضا: القاضي البدر ابن جماعة، والحافظ ابن كثير، والعلاء المارديني، وغيرهم.

وممن نكت عليه: الحافظ العراقي، والعلامة الأبناسي، والسراج البلقيني، والحافظ ابن حجر العسقلاني، وغيرهم.

وكما نظم له الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ ألفيته المشهورة لخص فيها مقدمة ابن الصلاح وزاد عليها، وعمل عليها شرحا سماه «فتح المغيث». وممن نظم له أيضا: الشيخ شهاب الدين الخوبي، والحافظ السيوطي وغيرهما.

وتعد منظومة العراقي السابقة أحد أكبر مصادر هذا العلم، حيث أقبل كثير من أهل العلم بالاعتناء بهذه المنظومة، فممن شرحها: الحافظ العراقي نفسه، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وزين الدين عبد الرحمن العيني، والجلال السيوطي، وإبراهيم الحلبي، وأبو الفداء ابن جماعة الكتاني، وقطب الدين محمد بن محمد الدمشقي، والحافظ شمس الدين عبد الرحمن السخاوي، وغيرهم. وقد لخصها نظما: العلامة الكبير أبو عبد الله محمد بن حمدون الفاسي.

وتعد رسالة الحافظ ابن حجر العسقلاني (نخبة الفكر) وشرحها (نزهة النظر) له أيضا أهم تلك المؤلفات، وتعتبر مرحلة الاستقرار النهائي لقواعد هذا العلم واصطلاحاته.

سابعا: اسمه

اسم هذا العلم هو علم الحديث، فهو بمنزلة الأصول بالنسبة لعلم الفقه، ويسمى أيضا بعلم أصول الحديث، وعلم مصطلح الحديث، وكلها تدل على معنى واحد.

ثامنا: استمداده

أما استمداد هذا العلم فمن الكتاب والسنة ـ أي أن أصله موجود فيهما ـ ومن تتبع أحوال الرواة. أما أصله في الكتاب فمن قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦]. وفيه أمر بالتثبت وهو أصل في التمييز بين المقبول والمردود من الرواية. وقد أكثر المولى عز وجل من الحض على اتخاذ شهود عدول، ومعلوم أن العدالة شرط في صحة الرواية.

وأما أصله في السنة، فمن ذلك قوله ﷺ: {«مَنْ حَدَّثَ عَنِّى بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»}. فقد بوبه الإمام مسلم في صحيحه بقوله: باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين، وقال فيه: «إن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع». واستدل على ذلك بالآية السابقة، ثم قال: «ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، وهو الأثر المشهور عن رسول ﷺ»، فذكر الحديث.

ومن ذلك قوله ﷺ: {«نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»}. وفي رواية: {«فرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ،

وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيْهٍ»}.

تاسعا: حكم الشارع

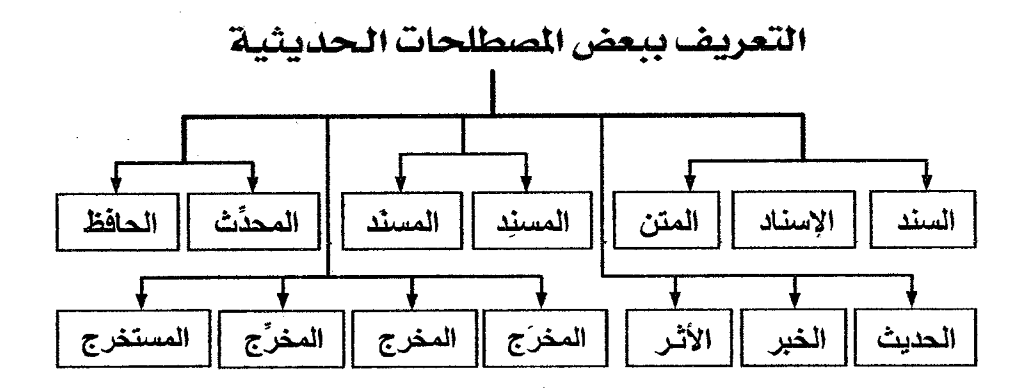
تعلم هذا العلم من فروض الكفايات، وقد يتعين بالشروع على مذهب من يرى تعين الفرض الكفائي بالشروع فيه.

عاشرا: مسائله

قضاياه التي تذكر فيه صريحا أو ضمنا، كشروط الصحيح، وطرق التحمل وصيغ الآداء، ونحو ذلك.



التعريف ببعض المصطلحات الحديثية



أولا: السند والإسناد والمتن:

❖ السند: هو الطريق الموصلة إلى المتن، وهو رجال الحديث، وسموا بذلك لأنهم يسندون الحديث إلى مصدره.

❖ الإسناد: هو الإخبار عن طريق المتن، أي: حكاية رجال الحديث، والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد.

❖ المتن: هو ما انتهى إليه السند من الكلام.

ثانيا: المسند والمسند

❖ المُسْنِد - بضم الميم سكون السين وكسر النون - وهو من يروي الحديث بإسناده، سواء كان له علم به أو ليس له إلا مجرد الرواية.

❖ المُسْنَد - بضم الميم وكسر النون - هو: «الحديث المتصل الإسناد من راويه إلى النبي ﷺ اتصالا ظاهرا، وهو المعتمد عند جمهور المحدثين».

وعرف الخطيب بأنه: «ما اتصل سنده إلى منتهاه». وعرفه ابن عبد البر:

«ما جاء عن النبي ﷺ متصلا كان أو منقطعا». وقد تقدم في مبحث المسند.

ثالثا: المخرِج، والمخرِّج والمخرَج، والمستخرج

❖ **المُخْرِج** ـ بالتخفيف ـ اسم فاعل أخرج، وهو ذاكر الحديث بإسناده في كتاب أو إملاء، يقال أخرجه البخاري، أو مسلم مثلا، أي ذكره في كتابه بإسناده.

❖ **المُخَرِّج** ـ بالتشديد، وكذلك بالتخفيف ـ هو الذي يعزو الأحاديث إلى من أخرجه من الأئمة، ومنه قيل: خرَّج فلان أحاديث كتاب كذا، وفلان له كتاب فيتخريج كتاب كذا، ونحو ذلك.

❖ **المَخْرَج** ـ بفتح الميم ـ وهو في الأصل بمعنى مكان الخروج، فأطلق على الموضع الذي خرج منه الحديث، وهم الرواة الذين جاء عنهم الحديث.

❖ **المستخرَج** هو ـ كما قال العراقي ـ : «أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث المسندة كصحيح البخاري مثلا، فيروي أحاديث ذلك الكتاب بأسانيده الخاصة من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع في شيخه أو من فوقه». وقال الحافظ ابن حجر: «وشرطه: أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى لا يفقد سندا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر؛ من علو أو زيادة مهمة». اهـ. وهذا وصف للمصنِّف المستخرِج، وكتابه يسمَّى المستخرَج، ويجمع على المستخرجات، ولها فوائد كثيرة ذكرها العلماء في كتبهم.

ومن أمثلة المستخرجات على الصحيحين:

«مستخرج أبي بكر الإسماعيلي المتوفى سنة ٣٧١هـ»، و«مستخرج أبي بكر البرقاني المتوفى سنة ٤٢٥هـ»، و«مستخرج أبي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ».

وعلى صحيح مسلم:

«المستخرج» لأبي عوانة الإسفرائيني المتوفى سنة ٣١٦هـ. و«المستخرج» لأبي نعيم الأصبهاني، و«المستخرج» لأبي بكر محمد ابن أبي عثمان الحيري النيسابوري المتوفى سنة ٣٥٣هـ.

رابعا: الحديث، والخبر، والأثر

- ❖ **الحديث** : «ما أضيف إلى النبي ﷺ قولا، أو فعلا، أو وصفات، أو تقريرا». وسمي بذلك مقابلة للقرآن فإنه قديم.
- ❖ **الخبر** ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ: عند علماء هذا الفن مرادف للحديث. وقيل: الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره؛ ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتوارخ وما شاكلها: الأخباري، ولمن يشتغل بالسنة النبوية المحدث. وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر، من غير عكس. اهـ
- ❖ **الأثر** في اللغة له معانٍ منها: الشيء المنقول عن متقدم، ومعنى أَثَرْتُ الخبر: رويتُه.

وأما في الاصطلاح فلم يتفق العلماء على استعمال هذه اللفظة في معنى واحد. قال النووي في (التقريب): «إن المحدثين يسمون

المرفوع والموقوف بالأثر، وإن فقهاء خراسان يسمون الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر». اهـ

ومن العلماء من يسمى كل رواية أثرا، بغضِّ النظر عمن أضيفت إليه، ومن ذلك ما فعله الإمام محمد بن الحسن الشيباني في كتابه (الآثار)، وأبو جعفر الطحاوي في كتابيه (شرح معاني الآثار)، و(شرح مشكل الآثار) وأبو جعفر الطبري في كتابه (تهذيب الآثار).

خامسا: المحدث والحافظ

- المحدِّث هو العالم بطريق الحديث، وأسماء الرواة والمتون، فهو أرفع من المسند؛ لأن المسنِد ـ كما تقدم ـ من يروي الحديث بإسناده، سواء كان له علم به، أو ليس له إلا مجرد الرواية.
- الحافظ وهو مرادف للمحدث عند بعض السلف، وبعضهم خصَّ الحافظ بمن هو مكثر لحفظ الحديث، متقن لأنواعه ومعرفته روايةً ودرايةً، مدرك لعلله، ولذلك قال الإمام الزهري: لا يولد الحافظ إلا في أربعين سنة. انتهى من (لقْط الدُّرر).

مراتب أهل الحديث:

ذكر العلامة المناوي لأهل الحديث مراتب:

(١)ـ **الطالب** : وهو المبتدئ.

(٢)ـ **المحدث** : وهو من يتحمل الحديث ويعتني به روايةً ودرايةً.

(٣)ـ **الحافظ** وهو من حفظ مئة ألف حديث متنا وإسنادا، ووعى ما يحتاج إليه.

(٤)ـ **الحجة** : وهو من أحاط بثلاث مئة ألف حديث.

(٥)ـ الحاكم : وهو من أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متنا وإسنادا، وجرحا وتعديلا وتاريخا. اهـ

(٦)ـ وزاد بعضهم لقب: **أمير المؤمنين**، قال الحافظ السيوطي: «وقد لقب به جماعة منها: سفيان الثوري، وابن راهويه، والبخاري، وغيرهم». كأن تلقيب المحدث بأمير المؤمنين مأخوذ من الحديث الذي رواه الطبراني في (الأوسط) وغيره، عن النبي ﷺ: {«اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي». قُلْنَا: يَا رَسُوْلَ الله، مَنْ خُلَفَاؤُكَ؟ قَالَ: «الَّذِيْنَ يَرْوُوْنَ أَحَادِيْثِي وَيُعَلِّمُوْنَهَا النَّاسَ»}. انتهى من شرح البيقونية للعلامة عبد الله سراج الدين.



(القسم الثاني)

أقسام الحديث

ينقسم الحديث عند علماء المصطلح إلى أقسام كثيرة باعتبارات مختلفة، منها ما يرجع إلى المتن، ومنها ما يرجع إلى السند، ومنها ما يرجع إليهما معا.

❖ **أولا : باعتبار عدد طرق وصوله إلينا:**

ينقسم الحديث باعتبار تعدد طرق وصوله إلينا إلى متواتر وآحاد. ثم ينقسم المتواتر إلى لفظي ومعنوي.

أما حديث الآحاد فينقسم هو الآخر إلى عدة أقسام باعتبارات مختلفة:

(أ) ـ باعتبار القبول والرد:

فينقسم إلى مقبول ومردود. والمقبول ـ كما قال الحافظ ابن حجر: «ما يجب العمل به عند الجمهور. والمردود: هو الذي لم يَرْجَحْ صدقُ المُخْبِرِ به؛ لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها». وليس معنى الرد هنا أن الرواية مرفوضة وإنما معناه أنه يتوقف في قبولها على تَرْداد النظر والبحث في أحوال رواتها بخلاف الأول.

وينقسم المقبول إلى صحيح وحسن. وينقسم الصحيح إلى صحيح لذاته، وصحيح لغيره، وكذلك الحسن. والمردود هو الضعيف، وهو أنواع كثيرة، منها ما له لقب خاص، ومنها ما ليس له لقب خاص.

أما الضعيف، فتتعدد أنواعه باختلاف سبب الضعف، وسبب الضعف نوعان:

السبب الأول: الضعف بسبب سقط أو انقطاع في الإسناد

وهذا السقط أو الانقطاع نوعان: سقط ظاهر، وسقط خفي. ويتولد من هذين النوعين من السقط أنواع من الحديث الضعيف.

فيتولد من السقط الظاهر: الحديث المعلق، والمنقطع، والمعضل، والمرسل.

ويتولد من السقط الخفي أنواع من الحديث الضعيف منها: المدلس، والمرسل الخفي، ويدخل فيهما المعنعن، والمؤنن.

السبب الثاني: الضعف بسبب طعن في الراوي

وهو نوعان: طعن في الراوي من حيث عدالته، وطعن فيه من حيث ضبطه، ويتولد من هذا الطعنين أنواع من الحديث الضعيف منها: الموضوع، والمتروك، والمنكر، والشاذ، والمعلل، والمصحف، والمضطرب، والمقلوب، والمدرج، والمزيد في متصل الأسانيد.

(ب) ـ باعتبار تعدد طرقه وتفرده:

فينقسم حديث الآحاد بهذا الاعتبار إلى ثلاثة: مشهور، وعزيز، وغريب. ومنهم من جعله أربعة فيدخل فيه المستفيض. وينقسم الغريب إلى غريب مطلق، وغريب نسبي.

❖ ثانيا : باعتبار من أضيف إليه:

فينقسم الحديث بهذا الاعتبار إلى قدسي، ومرفوع، وموقوف، ومقطوع.

❖ ثالثا : باعتبار صفات الأسانيد:

فينقسم الحديث باعتبار صفات الأسانيد إلى: عالٍ، ونازلٍ، ومسلسل، وكل منها ينقسم إلى أقسام كما سيأتي.

❖ ثالثا : باعتبار العمل به وعدمه:

فينقسم الحديث باعتبار العمل به وعدمه إلى محكم الحديث، ومختلفه، وناسخ الحديث ومنسوخه.

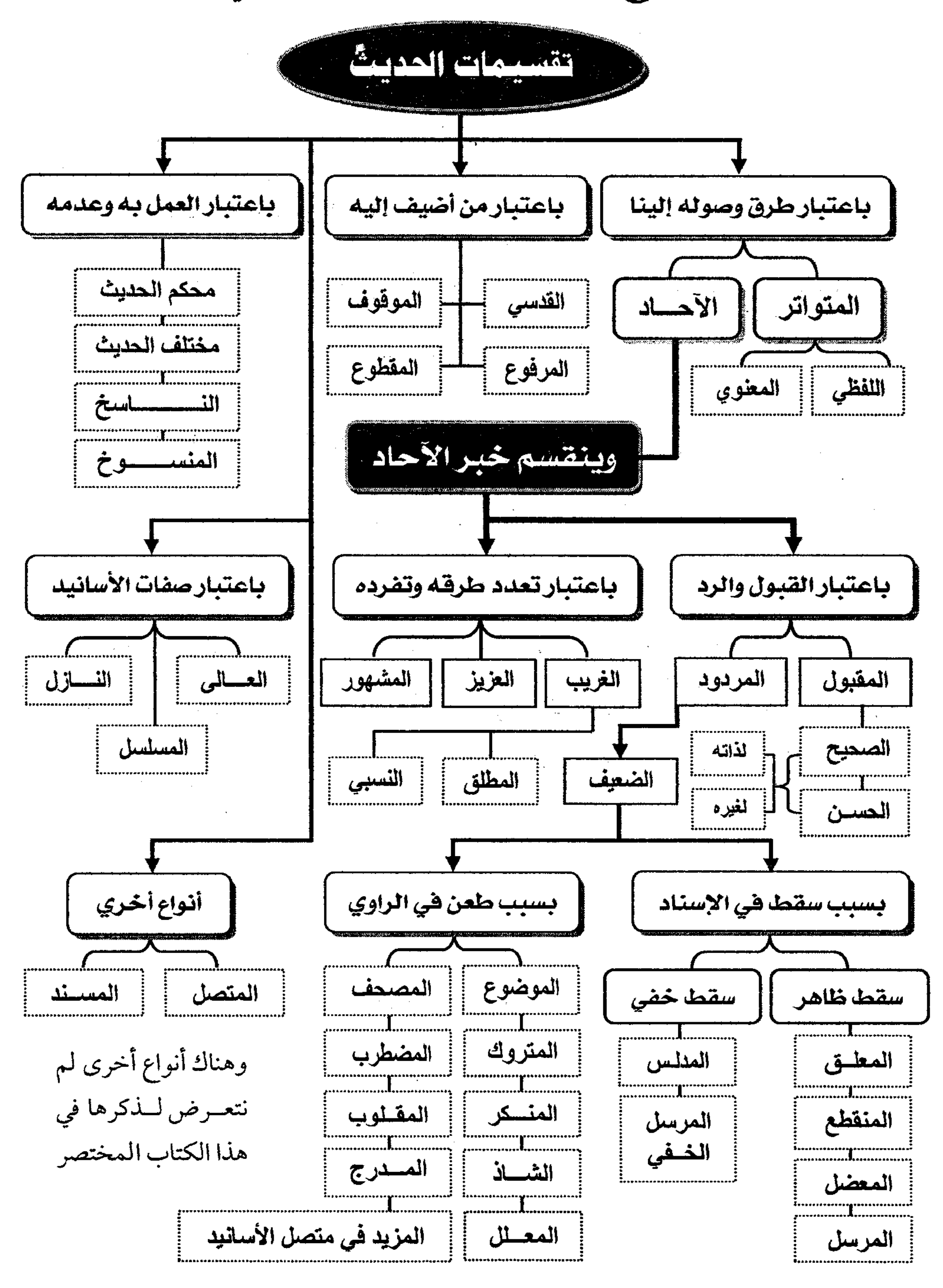
❖ رابعا : أنواع أخرى للحديث غير ما ذكر

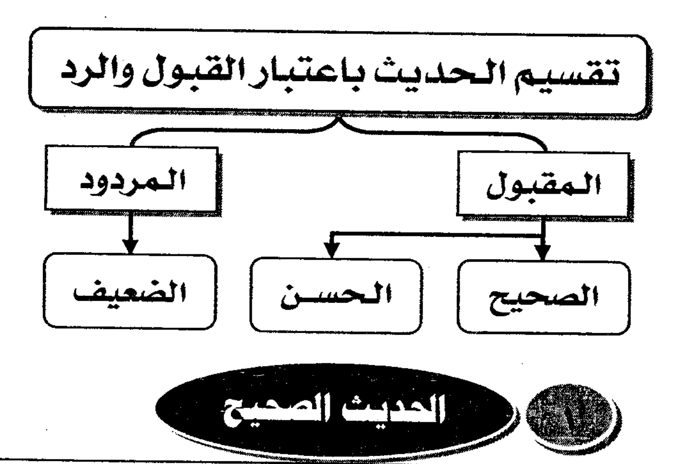
وهناك أيضا أنواع أخرى غير ما ذكرنا منها: المسند، والمتصل، وغيرهما.

فهذه أقسام الحديث بالإجمال، وسأبينها ـ إن شاء الله تعالى ـ في موضعها على حدة. على أني لم أقصد بهذا البحث استقصاء جميع أقسام الحديث وتنوع علومه، وإنما أردت أن أذكر أهمها التي لا غنى لطالب علم الحديث عن معرفته.



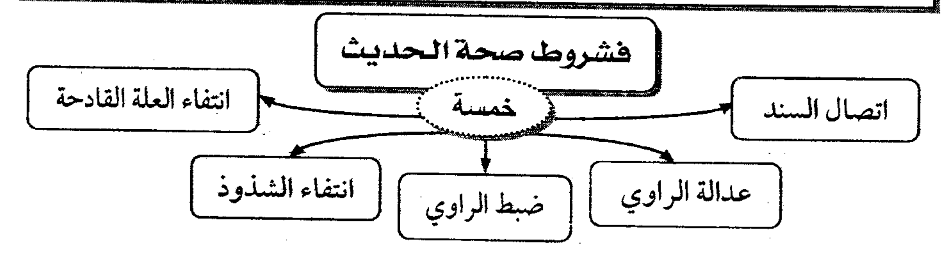
وتتضح التقسيمات السابقة بالشكل التالي:





(١) الحديث الصحيح

الصحيح هو: «ما اتصل سنده، بنقل العدل، الضابط، عن مثله إلى منتهاه، وسلم من شذوذ، وعلة قادحة».

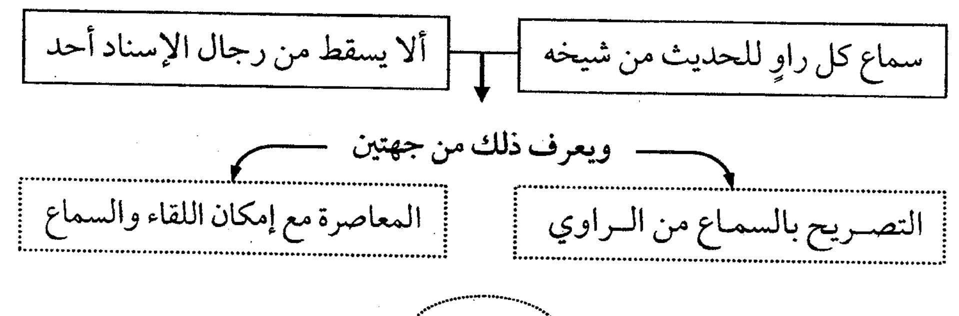


الشرط الأول

اتصال السند هو أن يكون كل من رجال الحديث قد تلقاه من شيخه من أول السند إلى منتهاه.

وعلى هذا فالحديث المتصل هو: ما سلم إسناده من سقوط فيه؛ بحيث يكون كلُّ من رجاله سمع ذلك المرويَّ من شيخه.

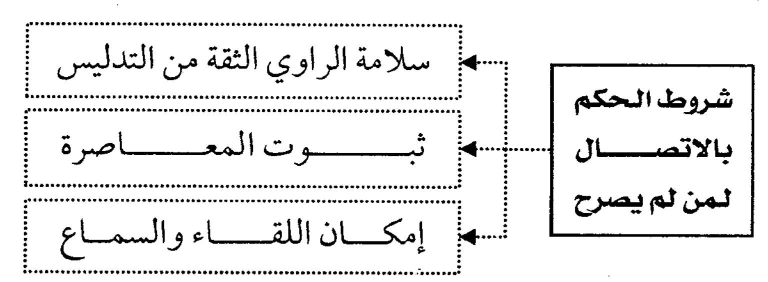
ولا بد ـ إذَنْ ـ لاتصال السند من تحقق أمرين، وهما:



❖ **أما الأولى:** فأن يصرح الراوي بالسماع ـ أو ما في حكمه ـ من شيخه في رواية من رواياته عنه، ويكون طريق السماع صحيحا.

مثاله: أن يقول الراوي: «حدثنا»، و«حدثني»، و«سمعت»، و«أخبرنا»، و«أخبرني»، و«قرأ علينا»، و«سمعنا عليه»، و«قال لنا»، و«حكى لنا»، و«ذكر لنا»، و«شافهنا»، و«عرض علينا»، و«عرضنا عليه»، و«ناولنا»، و«كتب لنا»، أو ما شابهها من العبارات الدالة على الاتصال النافية للانفصال.

❖ **وأما الثانية:** فإذا لم يصرح الراوي بالسماع من شيخه، اشْتُرِطَ ـ حتى يحكم حديثه بالاتصال ـ ثلاثةُ أمور، وهي كالتالي:



❖ **أما سلامة الراوي الثقة من التدليس،** فلأن التدليس هو أن يروي الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهمًا أنه سمعه منه، كأن يقول: «عن فلان»، أو «قال فلان»، أو «أن فلانا»، ونحوها. فأما إذا صرح بالسماع، أو التحديث، ولم يكن قد سمعه من شيخه، ولم يقرأ عليه، فليس بمدلس، بل كان كاذبا فاسقا، وسيأتي الكلام عن التدليس بالتفصيل في موضعه إن شاء الله تعالى.

❖ **وأما ثبوت المعاصرة،** فيتم بأحد طريقين:

(١) معرفة تاريخ ولادة الراوي، وتاريخ وفاة المروي عنه.

مثال ذلك قول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٣٤):

«وأسند عبيد بن عمير، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ حديثًا. وعبيد بن عمير ولد في زمن النبي ﷺ».

ففي هذا المثال تحقق الإمام مسلم من معاصرة عبيد بن عمير لأم سلمة رضي الله عنها بمعرفة تاريخ ولادة عبيد بن عمير المولود في زمن النبي ﷺ، ثم بمعرفة تاريخ وفاة أم سلمة رضي الله عنها التي تأخرت إلى سنة اثنتين وستين، على الصحيح. ولكن لم يذكر الإمام مسلم هنا تاريخ وفاة أم سلمة رضي الله عنها؛ لأنه معروف مشتهر بين المحدثين أن وفاتها تأخرت بزمن طويل بعد وفاة رسول الله ﷺ.

ويدخل في هذا أيضا: **معرفة قدم ولادة الراوي دون تحديد دقيق لسنة الولادة.** مثاله: قال مسلم في أبي عثمان النهدي، وأبي رافع الصائغ: إنهما أدركا الجاهلية، ورويا عن أبي بن كعب رضي الله عنه. وأيضًا قوله في أبي عمرو الشيباني وهو ممن أدرك الجاهلية، وروى عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه. وأيضًا قوله في قيس بن أبي حازم وقد أدرك زمن النبي ﷺ، وروى عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه. فكلهم ولدوا قديما في الجاهلية، ولكن دون تحديد لتاريخ ولادتهم، لأن معاصرتهم للصحابة مما لا مجال فيه للشك والريب.

(٢) **الثاني: معرفة تاريخ وفيات الأقدم موتًا من مشايخ الراوي الذي سمع منهم، فإن معرفة ذلك تعِين على التأكد من المعاصرة بين ذلك الراوي، وبعض من يروي عنهم.**

مثاله قوله الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٣٤):

«وأسند عبد الرحمن بن أبي ليلى ـ وقد حفظ عن عمر بن الخطاب، وصحب عليًا ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ حديثًا».

فقوله: «وقد حفظ عن عمر بن الخطاب، وصحب عليا»، يثبت معاصرة عبد الرحمن بن أبي ليلى لأنس بن مالك رضي الله عنه؛ لأن وفاتهما أقدم بكثير من تاريخ وفاة أنس. وأمثلة ذلك كثيرة ذكرها الإمام مسلم في مقدمة صحيحه.

❖ **وأما إمكان اللقاء والسماع**، فذلك لأن ليس كل من ثبتت له المعاصرة يثبت له اللقاء، بخلاف من ثبت له اللقاء فقد ثبتت له ضرورةً المعاصرةُ، لأن المعاصرة أعم من اللقاء، وهو أخص منها. ومعلوم أن مسلما رحمه الله تعالى اكتفى في الاتصال بشرط المعاصرة مع إمكان اللقاء، بخلاف البخاري فإنه لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء بل اشترط ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة، وليس هذا بشرط عند جمهور المحدثين، بل يكفي عندهم مجرد إمكان اللقاء مع أمن التدليس كما ذهب إليه مسلم.

ومن أمثلة ذلك:

تصحيح الجمهور سماع «**محمد بن عبد الله الملقب بالنفس الزكية، عن أبي الزناد**»، وإن كان البخاري قال فيه: «لا أدرى أسمع من أبي الزناد أم لا؟» وذلك لأن شرطه عدم الاكتفاء بالمعاصرة، وأما الجمهور فعلى مذهب الإمام مسلم وهو الاكتفاء بالمعاصرة مع إمكان اللقاء. فأبو الزناد وهو عبد الله بن ذكوان مدني عاش في المدينة ومات فيها سنة ١٣٠هـ، ومحمد ابن عبد الله مدني أيضا عاش في المدينة، وخرج بالمدينة على أبي جعفر المنصور، واستولى على المدينة سنة ١٤٥هـ، وفيها قتل. فالمعاصرة ثابتة، واللقاء ممكن، بل شبه التحقيق، ولذلك قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٦٢) في ترجمة محمد بن عبد الله: «حدث عن نافع، وأبي الزناد».

فمن توفرت له هذه الشروط الثلاثة حُكِم حديثه بالاتصال وإن لم يصرح بالسماع. ويستخدم الراوي في هذه الحالة صِيَغًا تحتمل الاتصال والانقطاع نحو: «عنْ فلانٍ»، و«أنَّ فلانًا»، و«قال فلانٌ». وإنما يترجح الاتصال على الانقطاع هنا بكون الراوي الثقةِ سالمًا من التدليس، أو بإقرار من اتهم بالتدليس ـ وهذا في القليل النادر ـ بأن ما أداه بإحدى هذه الصيغ ثبت سماعه له من شيخه، كقول ابن جريج ـ وهو ممن اتهم بالتدليس ـ كما في (تهذيب التهذيب) للحافظ ابن حجر: «إذا قلت: (قال عطاء)، فقد سمعته منه»، وإلا فلا.



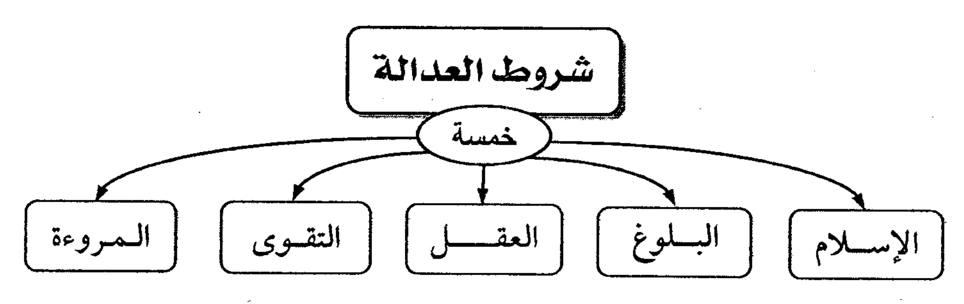
الشـــرط الثاني

عـــدالة الـــراوي

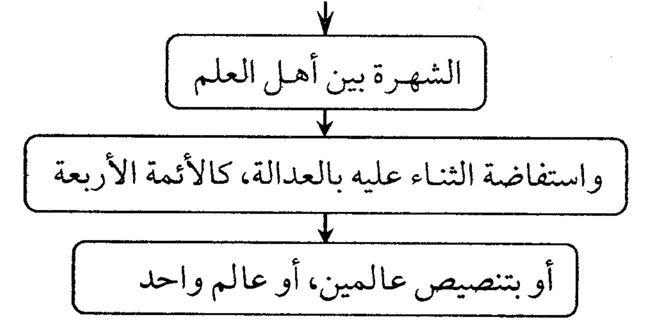
وهي سلامة الراوي من الفسق وخوارم المروءة. وتفسر التقوى بأنها اجتناب الأعمال السيئة من الشرك والفسق والبدعة. والمروءة: تعاطي المرء ما يستحسن وتجنبه ما يسترذل، وصيانة النفس عن الأدناس، وما يشينه عند الناس، وهي تختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة.

فالعدل هو: المسلم البالغ العاقل السالم من الفسق بارتكاب كبيرة أو إصرار على على صغير، مع سلامته مما يخل بالمروؤة.

ويتبين مما سبق أن:



وتثبت عدالة الراوي بثلاثة أمور، وهي:

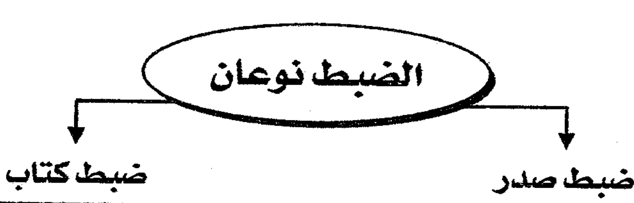


ضبط الراوي

الشرط الثالث

هو أن يكون الراوي متيقظا غير مغفل ولا ساهٍ ولا شاكٍّ في حالتي التحمل والأداء، فيكون :

- حافظا إن حدَّث من حفظه
- ضابطا لكتابه إن حدث منه
- عالما بما يحيل المعاني إن حدث بالمعنى.



الضبط نوعان

ضبط صدر

هو أن يَثْبُتَ ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

ضبط كتاب

هو أن يصون كتابه منذ سمعه وصححه إلى أن يؤدي منه.

وهو نوعان

ضبط تام: وهو ما لا يوجد فيه اختلال، وهذا المشروط في الصحيح لذاته، وهو المراد بالتعريف السابق للحديث الصحيح.

ضبط غير تام: وهو ما يوجد فيه اختلال، بحيث يكون صاحبه يضبط تارة ولا يضبط أخرى، وهذا شرط في الصحيح لغيره والحسن لذاته.

كيفية معرفة ضبط الراوي

يعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين، وذلك بأن يعتبر حديثه بحديثهم، فإن وافقهم في أغلب حديثه ولو معنىً فهو الضابط، ولا تضر مخالفته النادرة. وإن كثرتْ رُدَّت روايتُه لعدم ضبطه.

وبيان ذلك على سبيل المثال: فلو روى راوٍ عشرة أحاديث، فننظر: هل وافق الثقاتِ في هذه العشرة أم لا؟ فإن وافقهم في تسعة أحاديث أو عشرة (٩٠-١٠٠٪) فهو الذي يقال له: أوثق الناس، أو أحفظ الناس، أو ثقة ثبت ونحوها، وحديثه في أعلى درجات الصحة.

وإن وافقهم في ثمانية أحاديث وخالفهم في اثنين (٨٠-٨٩٪) فهو الذي يقال له: ثقة، أو متقن، أو ثبت ونحوها، وحديث صحيح لذاته.

وإن وافقهم في سبعة وخالفهم في ثلاثة (٧٠-٧٩٪)، فهو صدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس، وحديثه حسن لذاته، أو صحيح لغيره حيث وجد له متابع أو شاهد.

وإن وافقهم في ستة أحاديث وخالفهم في أربعة (٦٠-٦٩٪) فهو الذي يقال له: صدوق يهم، أو صدوق سيء الحفظ، أو له أوهام، ونحوها، وحديثه حسن لغيره حيث وجد له متابع أو شاهد، وإلا فمردود.

وإن وافقهم في خمسة وخالفهم في خمسة (٥٠-٥٩٪) فهو الذي يقال له: مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث، وحديث هذا أيضا حسن لغيره حيث وجد له متابع أو شاهد، وإلا فمردود. وما رواه ذلك فضعيف على اختلاف درجات الضعف. وبيان ذلك بالجدول:

رقم	نسبة الموافقة	ألقاب الراوي	حكم حديثه
١	٩٠-١٠٠٪	أوثق الناس، أو ثقة ثبت، أونحوهما	في أعلى درجات الصحة
٢	٨٠-٨٩٪	ثقة، أو متقن، أو حافظ، أو نحوها	صحيح لذاته
٣	٧٠-٧٩٪	صدوق، أو لا بأس به، أو نحوهما	حسن لذاته أو صحيح لغيره
٤	٦٠-٦٩٪	صدوق يهم، أو صدوق سيء الحفظ أو نحوها	حسن لغيره وإلا فمردود
٥	٥٠-٥٩٪	مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث	حسن لغيره وإلا فمردود
٦	٠ - ٤٩٪	ألقابهم كثيرة، وحديثهم ضعيف مردود على اختلاف درجات الضعف.	

تنبيه: هذه النسبة المئوية تقريبية لا تحديدية، وهي من أجل تقريب المسألة إلى الفهم.

الشرط الرابع

انتفاء الشذوذ

الشذوذ هو: مخالفة الراوي الثقةِ لمن هو أوثق منه، أو لجماعة من الثقات.

طريقة معرفة الشذوذ

جمع طرق الحديث وألفاظه المختلفة والمقارنة بينها لتتضح موافقته للطرق الأخرى فتقبل، أو مخالفته لها فتردُّ.	الاطلاع على أقوال أهل الشأن حول ذلك الحديث في كتب علل الحديث أو شروحها وغيرها.

الشرط الخامس

انتفاء العلة القادحة

وهو أن لا يوقف في الحديث على قادح خفي، ويحصل بانتفاء العلة الاطمئنان بأن هذا الحديث الذي نبحثه بعينه قد سلم من القوادح الخفية بعد التأكد من سلامته من القوادح الظاهرة. وتعرف العلة بما يعرف به الشذوذ.

وسيأتي مثال كل من الشاذ والمعلّ في موضعه إن شاء الله تعالى.



أنواع الحديث الصحيح

الصحيح نوعان:

صحيح لذاته: هو ما كان الضبط فيه تاما، وهو المراد بتعريف الصحيح السابق.

صحيح لغيره: هو ما كان الضبط فيه غير تام، ولكنه جاء من طريق آخر مثله أو أقوى منه، فيصير صحيحا لغيره. وهو في الأصل حسن لذاته، ثم ارتقى بالمتابعة والتقوية إلى درجة الصحيح لغيره.

مثال الصحيح لذاته:

ما أخرجه الإمام البخاري قال: حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: {«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى...»}.

فكل راوٍ من رواة هذا الحديث ثقة، كما أن كل واحد منهم قد صرح بالسماع عمن قبله. وإليك بيان أحوال رجال إسناد الحديث:

الحميدي	سفيان	يحيى بن سعيد	محمد بن إبراهيم	علقمة	عمر بن الخطاب
ثقة حافظ	ثقة حافظ	تابعي، ثقة ثبت	تابعي، ثقة	تابعي، ثقة ثبت	صحابي جليل
الحديث صحيح لذاته					

مثال الصحيح لغيره:

ما أخرجه الترمذي قال: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: {**«لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»**}.

فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة ووثقهم بعضهم لذلك، ولكنه لم يكن متقنا، حتى ضعفه بعضهم لسوء حفظه. قال الذهبي: «محمد بن عمرو مشهور حسن الحديث، مكثر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وقد أخرج له الشيخان متابَعةً». فحديثه من هذه الجهة «**حسن لذاته**».

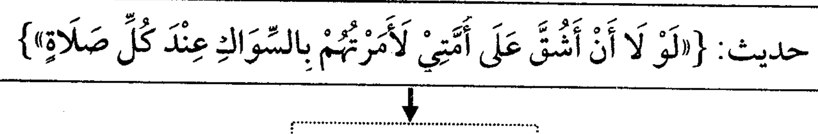
وروي من طريق آخر صحيح عند البخاري من طريق مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وعند مسلم من طريق سفيان بن عيينة، عن أبي الزناد، به. فقد تابع أَبُو الزناد فيهما محمدَ بْنَ عمرٍو في شيخ شيخه ـ وهو أبو هريرة رضي الله عنه ـ، فارتقى حديثه إلى درجة الصحيح لغيره.

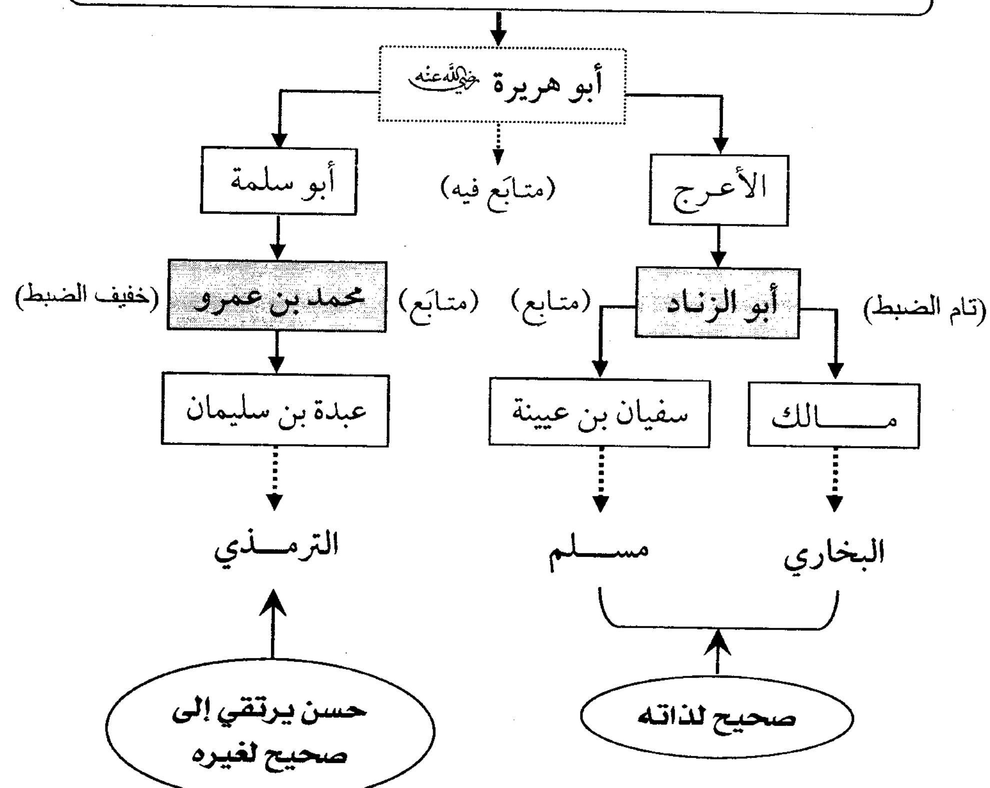
فهذا الحديث بالنظر إلى طريق الصحيحين صحيح لذاته، وبالنظر إلى مجيئه من طريق محمد بن عمرو فهو صحيح لغيره لوجود المتابعة.

وإليك بيان أحوال رجال إسناد الحديث:

أبو كريب	عبدة بن سليمان	محمد بن عمرو	أبو سلمة	أبـــو هريـرة
ثقة حافظ	ثقة ثبت	صدوق	ثقة عابد	صحابي جليل
الحديث بهذا الإسناد «**حسن لذاته**» من أجل محمد بن عمرو بن علقمة، وهو صدوق، ولكنه ارتقى إلى درجة «**الصحيح لغيره**» بالمتابعة كما مرّ.				

وتوضيح المثال السابق برسم شجرة إسناده:





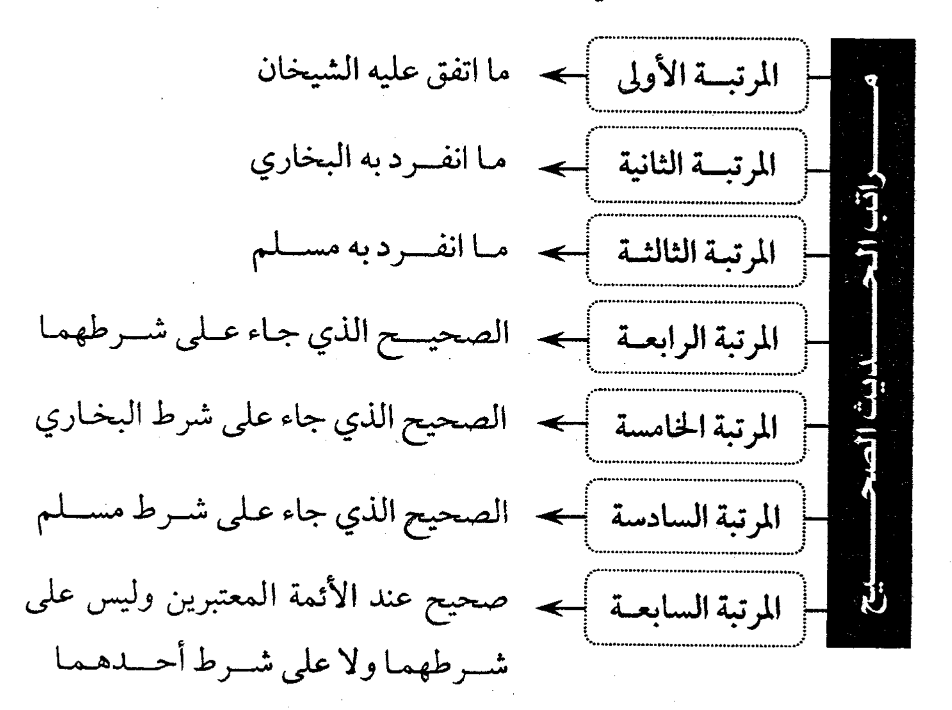
حكم العمل بالحديث الصحيح:

قال الحافظ ابن حجر في (النخبة): «إن العلماء متفقون على وجوب العمل بكل ما صحَّ (من الحديث)، ولو لم يُخَرِّجْه الشيخان».

❁ ❁ ❁

مراتب الحديث الصحيح

صنف علماء الحديث مراتب الأحاديث الصحيحة في الأصحية والأرجحية على الوجه التالي:



تظهر فائدة ترتيب هذه المراتب عند التعارض والترجيح، حيث يُقدَّم ما كان رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط على ما كان دونه في ذلك.

وقد يقدم الأدنى على ما فوقه لأمور خارجية، كما لو كان حديث مسلم - مثلا - وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر، لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم، فإنه يقدم على ما أخرجه البخاري إذا كان فردا مطلقا، ونحوه.

وجوه أرجحية صحيح البخاري على صحيح مسلم

قدّم الجمهور صحيح البخاري على صحيح مسلم؛ لأن الصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أكمل منها في كتاب مسلم وأسدُّ، وشرط البخاري أقوى وأشد، وتفصيل ذلك:

أولا: من حيث اتصال السند

صحيح البخاري	اشترط في «المعنعن» ثبوت اللقاء ولو مرة.
صحيح مسلم	اكتفى فيه بالمعاصرة مع إمكان اللقاء.

ثانيا: من حيث عدالة الرواة وضبطهم

الكتاب	عدد الرجال	المتكلم فيهم بالضعف	النسبة المئوية
صحيح البخاري	٤٨٤ رجلا	٨٠ رجلا	١٦،٥٢ ٪
صحيح مسلم	٦٢٠ رجلا	١٦٠ رجلا	٢٥،٨٠ ٪

ثالثا: من حيث كثرة الرواية عنهم وقلتها

صحيح البخاري	❖ لم يكثر البخاري من إخراج حديثهم. ❖ وغالب المتكلم فيهم الضعف كانوا من شيوخه الذين أخذ عنهم ومارس حديثهم، ولا شك أن المرء أعرف بحديث شيوخه من حديث غيره.
صحيح مسلم	❖ يكثر مسلم من إخراج حديثهم. ❖ والمتكلم فيهم بالضعف ممن تفرد به مسلم كانوا من المتقدمين عليه في الزمان.

رابعا: من حيث الإعلال والشذوذ

	المنتقد على الصحيحين ٢١٠ أحاديث
اشـــــتركا	في ٣٢ حديثا
انفرد البخاري	بـ ٧٨ حـــديثا
انفرد مســـلم	بـ ١٠٠ حديثا

❖ فالمنتقد في صحيح البخاري أقل من المنتقد في صحيح مسلم.

❖ هذا مع اتفاق العلماء على أن البخاري كان أجلَّ من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة الحديث منه، وأن مسلما تلميذه وخريجه، ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره، حتى قال الدارقطني: «لو لا البخاري لما راح مسلم ولا جاء».



هل صحة الحديث توجب القطع، أم الظن القوي؟

اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقول:

القول الأول

إن ما رواه الشيخان أو أحدهما مقطوع بصحته وأما ما صححه غيرهما فهو مظنون الصحة. وهو قول ابن الصلاح وتبعه ابن كثير والسيوطي.

حجتهم

إن الأمة اجتمعت على تلقي الصحيحين بالقبول وهذا يفيد العلم اليقيني النظري، والأمة معصومة في اجتماعها عن الخطأ، لقوله ﷺ: {«إِنَّ اللهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّتِيْ عَلَى ضَلَالَةٍ، يَدُ اللهِ مَعَ الجَمَاعَةِ..»}

القول الثاني

إن الحديث المحكوم عليه بالصحة يفيد الظن القوي ما لم يتواتر، سواء في ذلك صححه الشيخان أو غيرهما. وهو قولٌ صحّحه النووي.

حجتهم

إن الأحاديث الصحيحة تعتبر من الآحاد ما لم تتـواتر، وخبر الآحاد الصحيح يفيد الظن القوي. أما تلقي الأمة الصحيحين يفيد وجوب العمل من غير نظر، بخلاف غيره فلا يعمل حتى ينظر فيـه.

القول الثالث

إنه يفيد القطع إذا كان في الصحيحين، أو كان مشهورا وله طرق متعددة سالمة من الضعف والعلل أو مسلسلا بالأئة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريبا، وذلك كالحديث الذي يرويه الإمام أحمد مثلا، ويشاركه فيه غيره عن الشافعي، ويشاركه فيه غيره عن مالك، فإنه يفيد العلم. وأيد هذا القول الحافظ ابن حجر العسقلاني.

أحكام التصحيح والتضعيف

اختلف العلماء في حكم التصحيح والتضعيف لأهل العصور المتأخرة على قولين:

القول الأول

أنه لا يجوز لأهل العصور المتأخرة أن يصححوا حديثًا لم ينص على صحته حافظ معْتمَد، وهو قول الحافظ ابن الصلاح.

وحجتهم في ذلك:

- ضعف أهلية هذه الأزمان.
- وأيضا باعتبار أنه لو كان صحيحا لما أهمله أئمة العصور المتقـــدمة لشـــدة فحصـــهم واجتهادهم.

القول الثاني

جواز التصحيح لمن تمكّن وقويت معرفته في هذا العلم. وهو الذي عليه عمل أهل الحديث، وهو قول الإمام النووي.

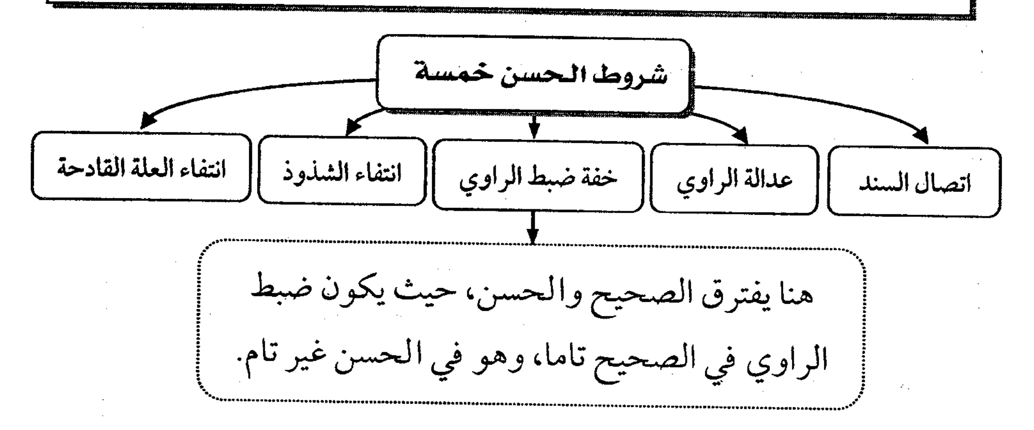
وممن صحّح من المتأخرين:

أبو الحسن ابن القطان، والحافظ ضياء الدين المقدسي، والحافظ عبد العظيم المنذري، والحافظ شرف الدين الدمياطي، والشيخ تقي الدين عبد الكافي السبكي، وغيرهم.

❁ ❁ ❁

٢ الحديث الحسن

الحسن هو: «ما اتصل سنده، بنقل العدل الضابط ضبْطًا أخفَّ من ضبط الصحيح، وسلم من شذوذٍ وعلةٍ قادحةٍ».



الحديث الحسن نوعان

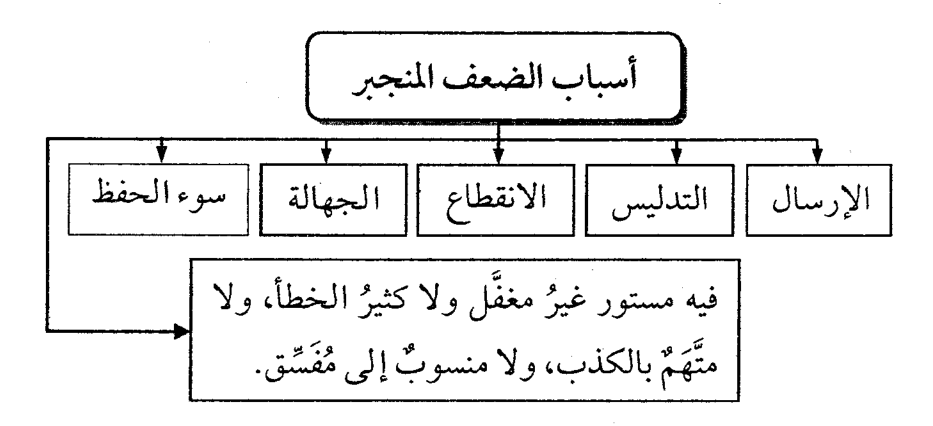
حسن لذاته: وهو ما تقدم تعريفه

حسن لغيره: هو الحديث الضعيف ـ غير شديد الضعف ـ إذا اعْتضَد بِرَاوٍ آخرَ مُعْتَبرٍ من متابعٍ أو شاهدٍ، فيرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

فالحديث الضعيف من حيث قبوله للارتقاء وعدمه ينقسم إلى قسمين:

خفيف الضعف: وهو ما ينجبر بغيره ويرتقي إلى الحديث الحسن لغيره إذا تعددت طرقه.

شديد الضعف: ما لا ينجبر ولا يرتقي إلى الحسن لغيره أبدا مهما تعددت طرقه؛ مثل كل طعن في العدالة إلا البدعة، فإن فيها تفصيلا كما سيأتي.



مثال الحسن لذاته:

ما أخرجه الترمذي قال: ثنا بندار، ثنا يحيى بن سعيد القطان، ثنا بهز ابن حكيم، قال: حدثني أبي، عن جدي قال: {قُلْتُ: يَا رَسُوْلَ الله، مَنْ أَبَرُّ؟ قَالَ: «**أُمَّكَ**». قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «**أُمَّكَ**». قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «**أُمَّكَ**». قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «**ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ الأَقْرَبَ فَالأَقْرَبَ**»}.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن، وقد تكلم شعبة في بهز بن حكيم، ولكنه ثقة عند أهل الحديث».

بيان أحوال رجال إسناد الحديث:

بندار	يحيى القطان	بهز بن حكيم	أبوه: حكيم	جده: معاوية
ثقة	ثقة متقن حافظ	صدوق	صدوق	صحابي
الحديث بهذا الإسناد «**حسن لذاته**» من أجل بهز بن حكيم ـ وهو صدوق ـ وأبيه: حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري ـ وهو أيضا صدوق.				

مثال الحسن لغيره:

ما أخرجه الترمذي من طريق يحيى بن سعيد، عن المثنى بن سعيد، عن قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: {«المُؤْمِنُ يَمُوْتُ بِعِرْقِ الجَبِيْنِ»}. قال الترمذي: «هذا حديث حسن. وقد قال: بعض أهل العلم: لا نعرف لقتادة سماعا من عبد الله ابن بريدة. وفي الباب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه».

فقد ذكر الترمذي أن علة سند هذا الحديث الانقطاع بين قتادة وبين عبد الله بن بريدة، ولكنه حسنه لمجيئه من طريق آخر، ولوجود المتابعة.

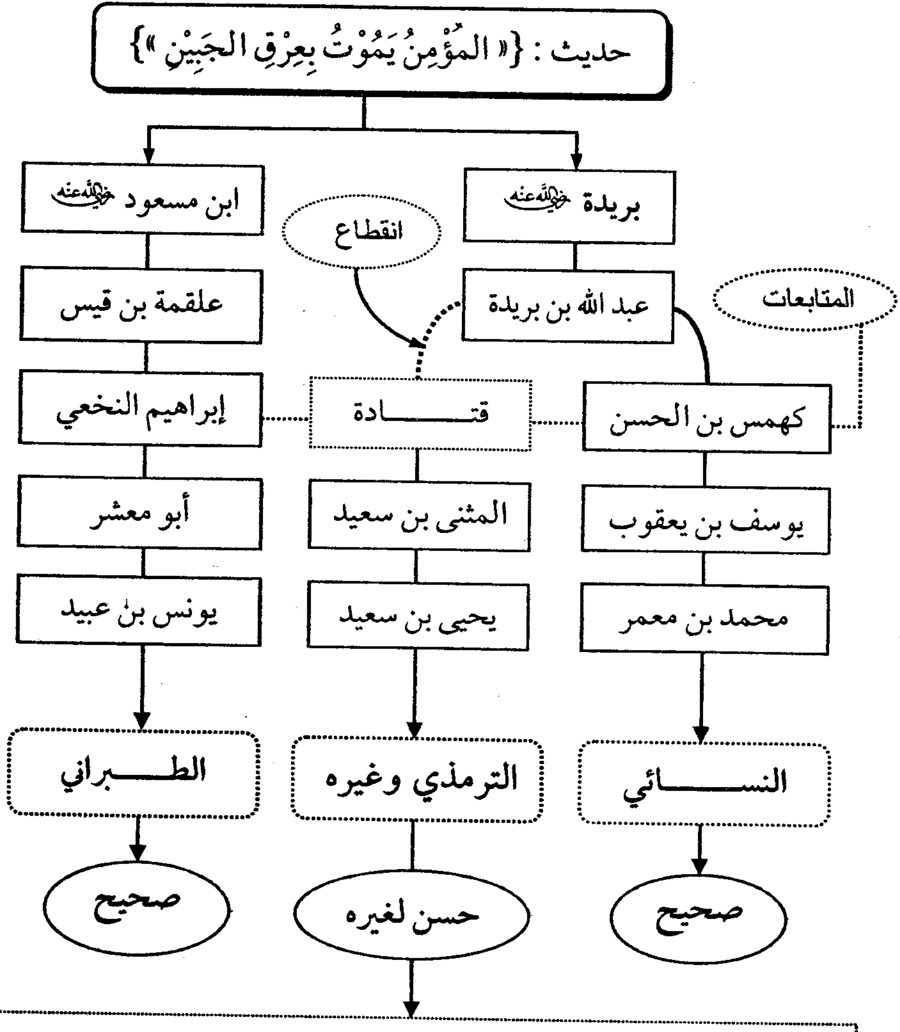
وإليك بيان أحوال رجال الإسناد السابق:

يحيى بن سعيد	المثنى بن سعيد	قتادة	عبد الله بن بريدة	بريدة
ثقة متقن حافظ	ثقة	ثقة ثبت	تابعي ثقة	صحابي

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لانقطاعه بين قتادة وبين عبد الله بن بريدة، إلا أن له متابعا عند النسائي؛ فقد أخرجه في سننه عن محمد بن معمر، قال: حدثنا يوسف بن يعقوب، قال: حدثنا كهمس، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ فذكره.

وله شاهد من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عند الطبراني في الأوسط (٢/ ١٤٠ ح ١٥٠٧). وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد: ٣/ ٦٩): «رواه الطبراني في الأوسط وفي الكبير نحوه في حديث طويل، ورجاله ثقات ورجال الصحيح». اهـ.

توضيح المثال السابق برسم شجرة إسناده:



فحديث قتادة أصله ضعيف بسبب الانقطاع، إلا أنه يرتقي إلى درجة «الحسن لغيره» لمجيئه من طريق آخر ولوجود المتابعة، وقس على ذلك الضعيف بسبب الإرسال، أو الجهالة، أو التدليس، أو غيره.

تفسير قول الإمام الترمذي

«حديث حسن صحيح»

إذا تعدد إسناده

- إذا تعدد إسناده فإطلاق الصحة والحسن عليه باعتبار إسناديه أو أسانيده؛ بعضها صحيح وبعضها الآخر حسن
- فما قيل فيه: «حسن صحيح» فوق ما قيل صحيح فقط وكان فردا، لتعدد إسناد الأول وتفرد إسناد الثاني.
- غاية ما فيه أنه حذف حرف العطف (الواو). وحقه أن يقال: حسن وصحيح.

إذا لم يتعدد إسناده

- إذا لم يكن إسناده متعددا فإن اختلاف أئمة الحديث في حال راويه حمله على أن يقول: «حسن صحيح».
- وذلك بأن قال بعض الأئمة في راويه: «إنه صدوق»، وقال بعضهم: «إنه ثقة» :
  - ولم يترجح عند المحدث أحد القولين.
  - أو ترجح ولكنه أراد أن يشير إلى اختلاف الأقوال فيه فقال: حسن صحيح.
- فكأنه قال: حسن عند قوم، صحيح عند آخرين
- وغاية ما فيه أنه حذف حرف العطف (أو) لأن حقه أن يقول: حسن أو صحيح.
- فما قيل فيه: حسن صحيح، دون ما قيل فيه: صحيح؛ لأن الجزم بالصحة أقوى من التردد فيها.

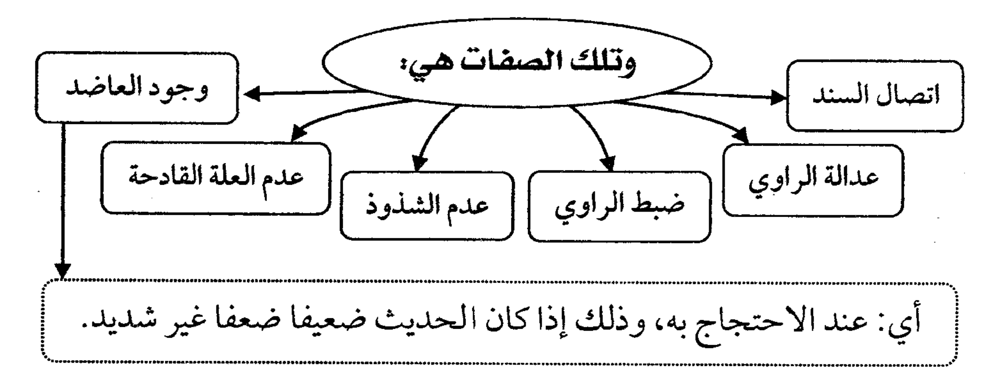
وهذا جواب الحافظ ابن حجر في (النزهة)

حكم العمل بالحديث الحسن :

الحسن بنوعيه ـ الحسن لذاته والحسن لغيره ـ يشارك الصحيح في الاحتجاج والعمل به عند جميع الفقهاء والمحدثين؛ وإن كان دونه في القوة.



الضعيف هو: «ما لم يجمعْ صفاتِ القبول المشروطةَ في الصحيح والحسن».



أي: عند الاحتجاج به، وذلك إذا كان الحديث ضعيفا ضعفا غير شديد.

فإذا سقط أحد هذه الشروط كان الحديث ضعيفا لا يحتج به إلا إذا اعتضد بالمتابعات والشواهد فيرتقي إلى درجة الحسن لغيره. وسيأتي ذكر أمثلة كل نوع من أنواع الحديث الضعيف بسبب فقد شرط من الشروط المذكورة إن شاء الله تعالى.

ونشرع الآن في بيان أنواع الحديث الضعيف فنقول:

أنواع الحديث الضعيف

وقد تقدم أن من شروط الصحة: اتصال السند، وعدالة الراوي، وضبط الراوي، وانتفاء الشذوذ، وانتفاء العلة. فكلما سقط شرط من شروط الصحة تولد منه نوعٌ أو أنواعٌ من الحديث الضعيف.

وذلك أن الضعيف إما أن يكون بسبب سقط في الإسناد، وإما أن يكون بسبب طعن في الراوي.

❖ **أما السقط في الإسناد**، فهو إما أن يكون ظاهرا أو خفيا:

(١)ـ فإن كان السقط فيه ظاهرا، فمنه أربعة أنواع من الحديث الضعيف وهي: المعلق، والمنقطع، والمعضل، والمرسل.

(٢)ـ وإن كان السقط فيه خفيا، فمنه المدلس، والمرسل الخفي، ويلحق به المعنعن والمؤنَّن.

❖ **وأما إن كان الضعف بسبب طعن في الراوي**: فهو إما أن يكون الطعن في عدالته، وإما أن يكون الطعن في ضبطه:

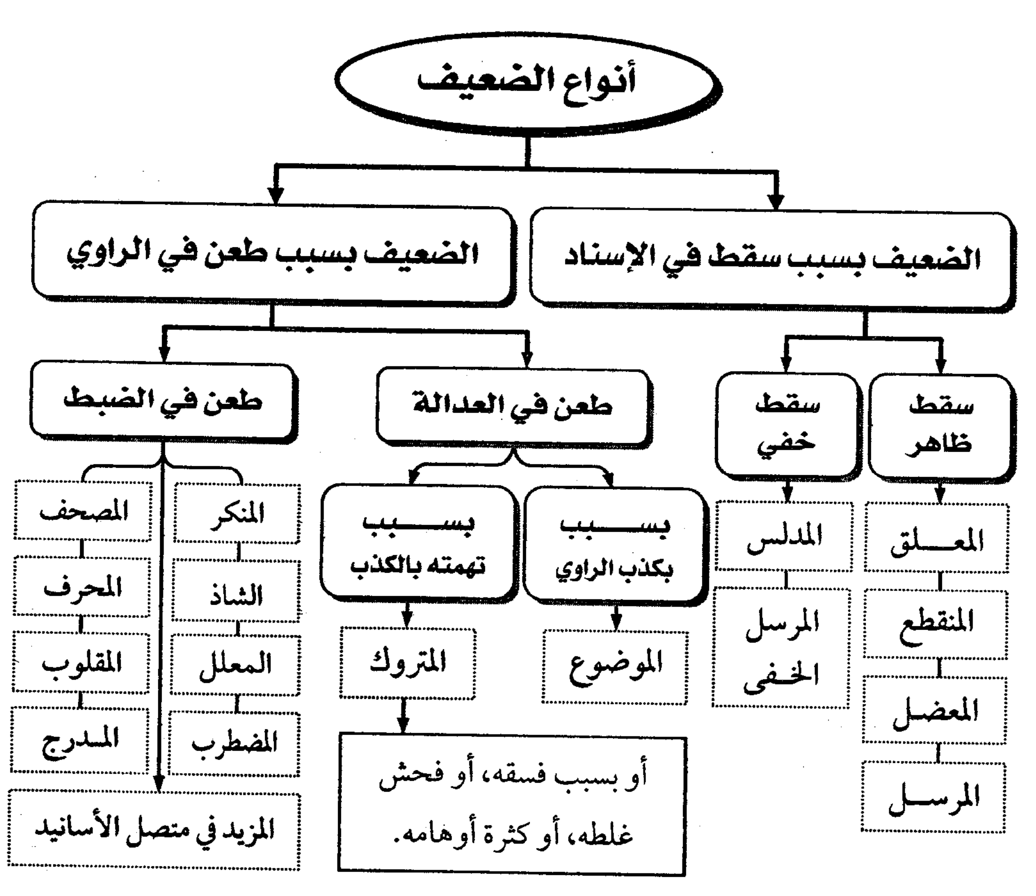
(١)ـ فإن كان الطعن في عدالة الراوي، فهو إما أن يكون بسبب كذب الراوي، أو بسبب تهمته بالكذب:

- فالأول موضوع.
- والثاني متروك، وكذلك إن كان الراوي فاسقا أو مبتدعا بمفسق.

(٢)ـ وإن كان الطعن في ضبطه، فهو:

- إما أن يكون بسبب فحش الغلط، أو كثرة الأوهام، ومنهما أيضا: المتروك.
- وإما أن يكون بسبب المخالفة، فمنه: المنكر، والشاذ، والمعلل، والمضطرب، والمصحف، والمحرف، والمقلوب، والمدرج، والمزيد في متصل الأسانيد.

وإليك بيان ذلك بالشكل التوضيحي:



وتفصيل ذلك:

أولا: الضعيف بسبب سقط في الإسناد

(أ) الضعيف بسبب سقط ظاهر:

وهو أن يروي عن شيخ عرف عدم معاصرته له.

الضعيف بسبب سقط ظاهر في الإسناد أنواع:

- فإذا كان السقط في أول السند ولو إلى آخره فهو ← المعلق
- وإن كان في آخره ـ وهو مَنْ بعد التابعي ـ فهو: ← المرسل

❖ وإن كان من وسط السند:

- ✓ فإن كان الساقط من الرواة واحد فهو: ← **المنقطع**
- ✓ وإن كان الساقط اثنين متواليين فهو: ← **المعضل**

فتحصل من ذلك أربعة أنواع وهي: **المعلق، والمرسل، والمنقطع، والمعضل.**



وهو ما سقط في أول إسناده واحد أو أكثر ولو إلى آخره.

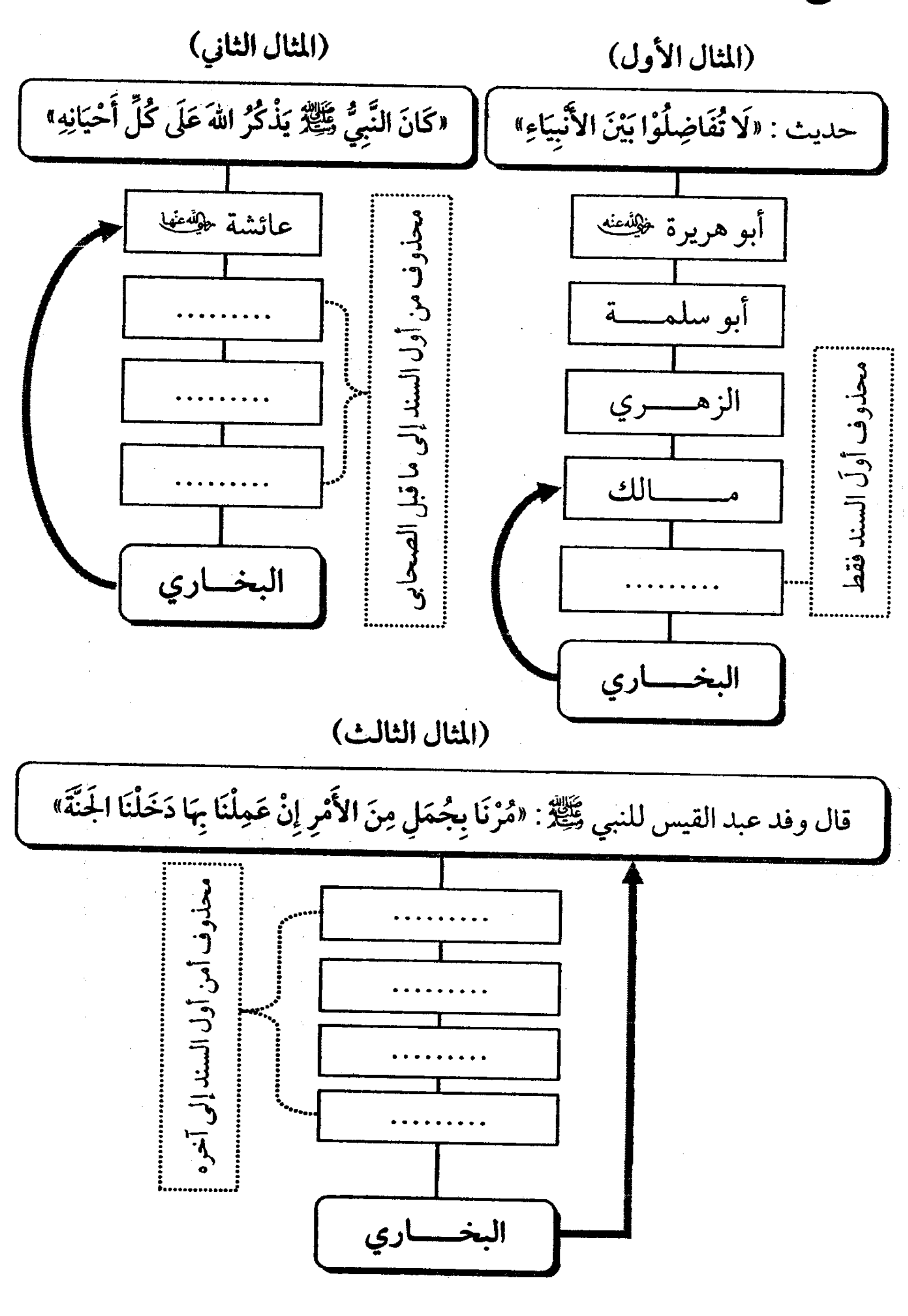
وصوره:

أن يحذف من أول سنده واحد فقط	أن يحذف إلا الصحابي، أو إلا التابعي، أو هما معا	أن يحذف جميع السند أي إلى آخره

أمثلة

قول البخاري: «وقال مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: **«لا تفاضلوا بين الأنبياء»**. فإن بين البخاري وبين مالك واحد.	قول البخاري: «وقالت عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه». وقوله: «قال مجاهد: «لا يتعلم العلم مستحي ولا مستكبر».	قول البخاري: «وقال وفدُ عبدِ القيس للنبي ﷺ: «مُرْنا بجُمَلٍ من الأمر إن عملنا بها دخلنا الجنة». الحديث.

توضيح الأمثلة بالشكل:



حكم الحديث المعلق

حكم الحديث المعلق أنه ضعيف للجهل بحال الساقط (أو المحذوف) من السند، ويستثنى من ذلك المعلقات الواردة في الصحيحين، فإنها فيهما لها أحكام خاصة.

حكم التعليقات في الصحيحين:

نوع التعليق	مثاله	حكمه
تعليق بصيغة الجزم	قَالَ، وفَعَلَ، ورَوَى، وذَكَرَ فلانٌ، ونحوها.	ما كان بهذه الصيغة فهو حكمٌ بصحته عن المضاف إليه، أي المنسوب ذلك الحديث إليه.
تعليق بغير صيغة الجزم	يُرْوَى، ويُقَالُ، ويُذْكَرُ، ويُحْكَى، ورُوِيَ ونحوها.	ما كان بهذه الصيغة، فليس فيه حكمٌ بصحته عن المضاف إليه ذلك الحديث. وهذا حكم معلقات الصحيحين من حيث الجملة.

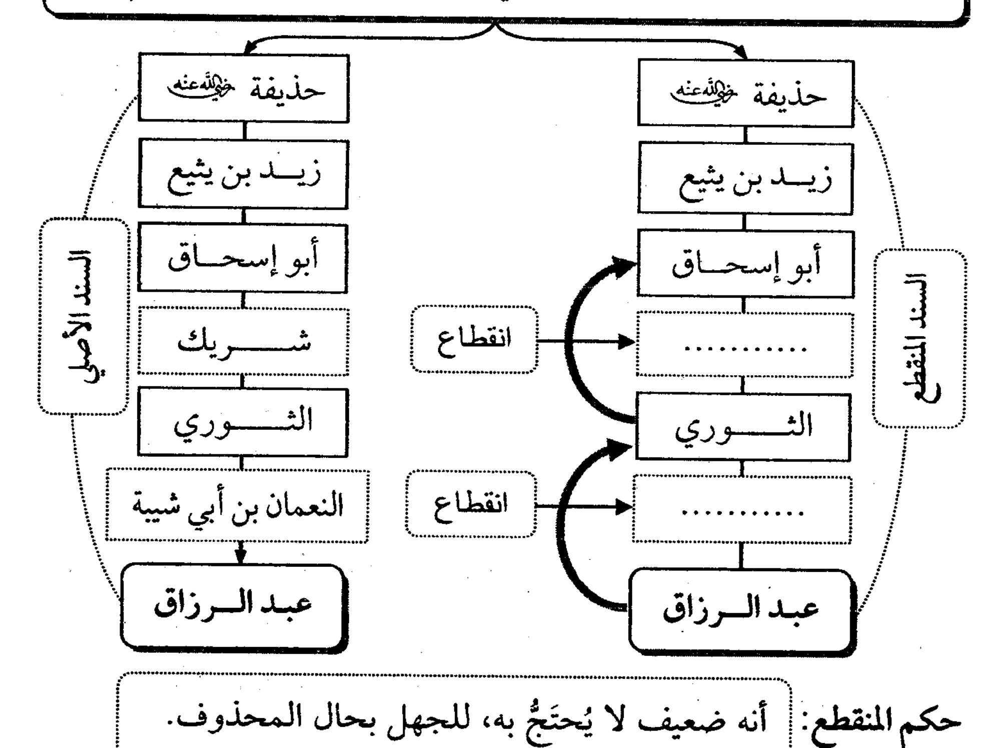
❁ ❁ ❁

المنقطع

المنقطع هو: «ما سقط في إسناده واحدٌ في وسطه، أو اثنان غير متوالين؛ بأن كانا في موضعين مختلفين».

مثاله: ما رواه عبد الرزاق: عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة مرفوعا: {«إِنْ وَلَّيْتُمُوْهَا أَبَا بَكْرٍ فَقَوِيٌّ أَمِيْنٌ، لَا تَأْخُذُهُ فِي اللهِ لَوْمَةُ لَائِمٍ»}.

قال ابن الصلاح: «فيه انقطاع من موضعين، أحدهما: أن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، إنما رواه عن النعمان بن أبي شيبة الجندي، عن الثوري، والثاني: أن الثوري لم يسمعه من أبي إسحاق، إنما رواه عن شريك، عن أبي إسحاق». ا.هـ. توضيحه بالشكل:



حكم المنقطع: أنه ضعيف لا يُحتَجُّ به، للجهل بحال المحذوف.

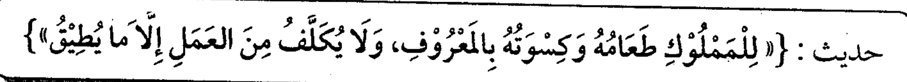


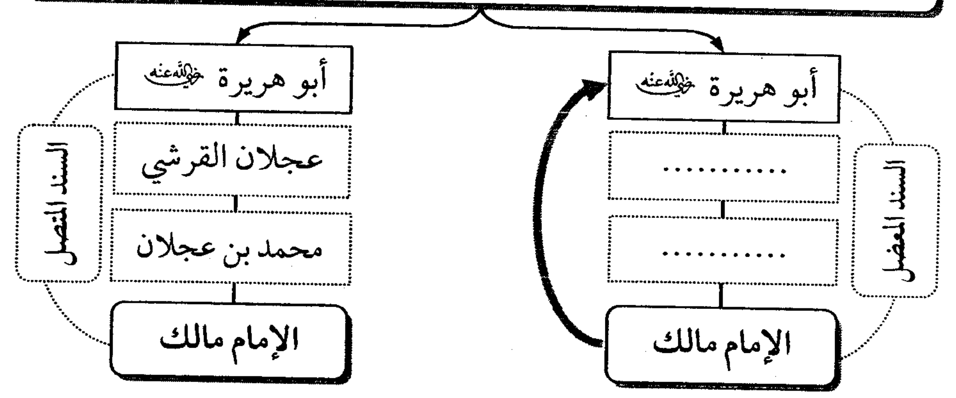
المعضل هو: «ما سقط من رواته في غير أول السند اثنان فأكثر مع التوالي».

مثاله: قول الإمام مالك في (الموطأ): بلغني عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: {«لِلْمَمْلُوْكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالمَعْرُوْفِ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ العَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيْقُ»}.

فقد وصله الإمام مالك في غير (الموطأ): عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه. أخرج ذلك البزار في (مسنده) قال: حدثنا الحسين ابن علي الحناط، قال: حدثنا إبراهيم بن أيوب، قال: حدثنا النعمان - يعنى ابن عبد السلام -، قال حدثنا مالك، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فذكر الحديث. فعرفنا بذلك سقوط اثنين منه دون الصحابي، وهما: محمد بن عجلان، وأبوه - أي: عجلان القرشي.

وتوضيح ذلك بالشكل:





حكمه: أنه ضعيف لا يُحتَجُّ به، للجهل بحال المحذوف من الرواة، وهو أسوأ حالا من المنقطع الذي سقط في إسناده واحدٌ، أما المنقطع الذي سقط منه اثنان فإنه يساوي المعضل في سوء الحال.

المرسل

- وهو ما سقط من آخره مَنْ بعدَ التابعي، (وهذا الساقط قد يكون تابعيا آخر وصحابيا، أو صحابيا فقط).
- أو هو ما رفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ قولا أو فعلا أو تقريرا، صغيرا كان التابعي أو كبيرا.

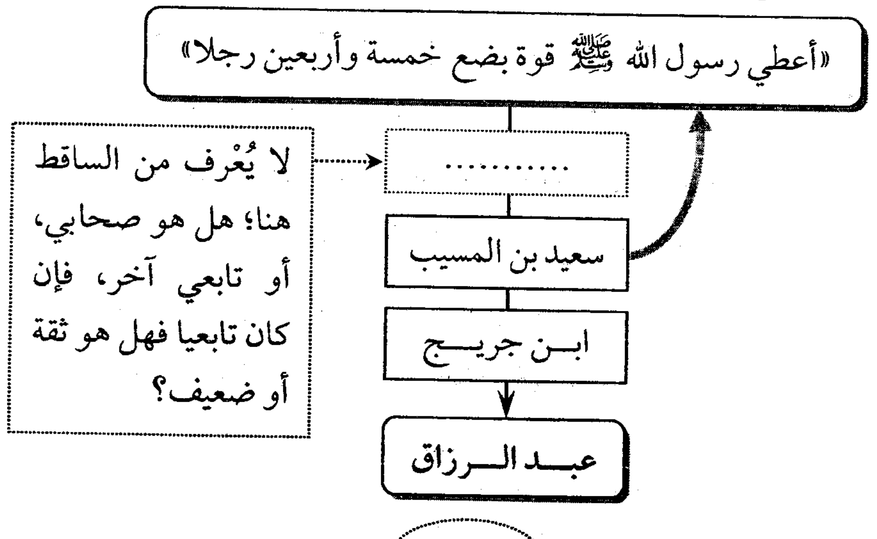
والتابعي: هو من لقي الصحابي. ولا يشترط كونه مسلما عند لقائه للصحابي، بل يكفي إسلامه بعد ذلك. **وصغار التابعين**: هم الذين أكثر روايتهم عن غير الصحابي. **وكبار التابعين**: هم الذين أكثر روايتهم عن الصحابة.

مثاله

قول عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج، قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: «أعطي رسول الله ﷺ قوة بضع خمسة وأربعين رجلا».

فهذا الحديث مرسل؛ لأن سعيد بن المسيب تابعي، وهو يحكي عن صفة رسول الله ﷺ، ومعلوم أن التابعي لم يدرك رسول الله ﷺ.

توضيح المثال بالشكل:



مثاله أيضا

ما أخرجه البيهقي من طريق الشافعي، قال: أخبرنا مسلم ـ يعنى ابن خالد الزنجي ـ، عن ابن جريج، عن عطاء: {«أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ تَوَضَّأَ فَحَسَرَ العِمَامَةَ وَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ، أَوْ قَالَ: نَاصِيَتَهُ بِالمَاءِ»}.

قال البيهقي: «هذا مرسل، وقد رُوِّيناه موصولا في حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه». فعطاء ـ وهو ابن أبي رباح ـ تابعي، وقد روى حديثا عن وضوء رسول الله ﷺ، ومعلوم أن التابعي لم يدرك الرسول ﷺ.

أقول العلماء في حكم المرسل:

القول الأول

❖ أن المرسل يجوز الاحتجاج به مطلقا، وهو قول الإمام أبي حنيفة، ومالك وأحمد في المشهور عنهما، وأتباعهم من الفقهاء والمحدثين والأصوليين.

وحجتهم في ذلك:

- أن النبي ﷺ أثنى على التابعين وشهد لهم بالخيرية، حيث قال: {«خَيْرُ القُرُوْنِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ»}.
- أن التابعي الذي أسقط ذكر الصحابي إما أن يكون عدلا أو لا:

✓ فإن كان غير عدل بطل الاحتجاج بحديثه لعدم عدالته لا لإرساله

✓ وإن كان عدلا لم يجز أن يسقط الواسطة بينه وبين النبي ﷺ إلا وهو عدل عنده، غير متردد في عدالته، وإلا كان فعله تلبيسا قادحا في عدالته.

القول الثاني

❖ أنه ضعيف لا يحتج به. وهو قول جماهير من المحدثين، وكثير من الفقهـاء، وأصحاب الأصول.

وحجتهم في ذلك:

أنه لا يحتج به للجهل بحال المحذوف؛ لأنه يحتمل أن يكون المحذوف صحابيا أو تابعيا:

- ✓ فإن روى عن التابعي يحتمل أن يكون ضعيفا أو ثقة.
- ✓ فإن كان ثقة يحتمل أن يكون حمل عن صحابي، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر، وهكذا إلى ما لا نهاية من الاحتمالات.



❖ التفصيل فيه: أي أن لا نرد المرسل مطلقا ولا نقبله مطلقا، بل نقبله بشروط، وهو قول الإمام الشافعي رضي الله عنه.

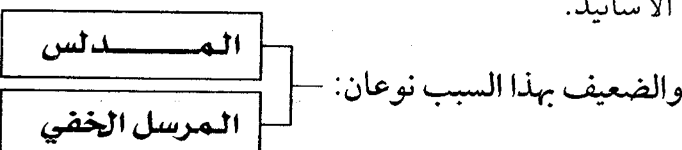
وذلك أن المرسل يحتج به، ـ أي يقبل ـ إذا اعتضد بعاضد:

- بأن يروَى مسندًا أو مرسلًا من جهة أخرى.
- أو يعمَل به بعض الصحابة.
- أو يفتي بمثله أكثر العلماء.



(ب) الضعيف بسبب سقط خفي:

وهو: «أن يروي عن شيخ أدرك عصره لكن لم يجتمعا». وهذا لا يدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد.



١- المدلس

وهو الحديث الذي أوهم فيه الراوي غير الحقيقة. ويرِد المدلس بصيغة من صيغ الأداء تحتمل وقوع اللقي بين المدلِّس ومن أسند عنه كـ «عن»، و«أنَّ»، و«قال فلان».

التدليس قسمان:

تدليس الإسناد: **هو أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه، موهما أنه سمعه منه، ويقول فيه: «قال فلان»، أو «عن فلان»، أو «أن فلانا» ونحو ذلك.** وقد يكون بينهما واحد، وقد يكون أكثر.

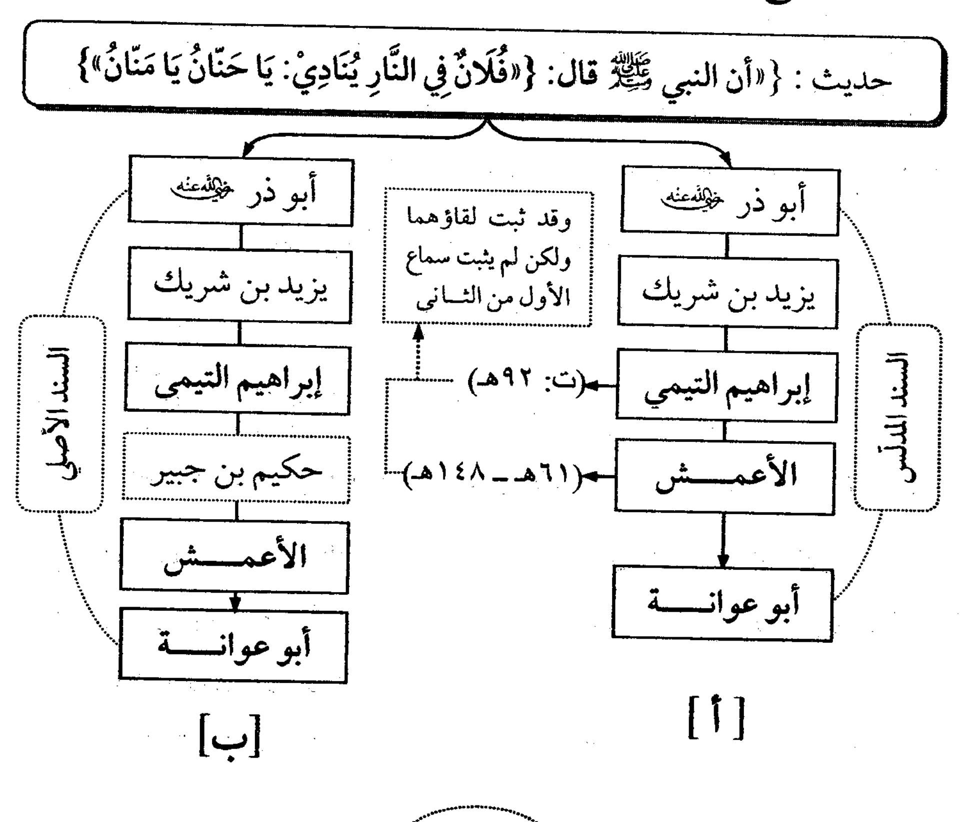
تدليس الشيوخ: هو أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه فيسمِّي شيخه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كيلا يعرف، أو يصف شيخ شيخه بذلك.

مثال الأول:

ما أخرجه الحاكم في (معرفة علوم الحديث) من طريق أبي عوانة، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه - يعني: يزيد ابن شريك التيمي -، عن أبي ذر رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ قال: {«فُلَانٌ فِي النَّارِ يُنَادِيْ: يَا حَنَّانُ يَا مَنَّانُ»}. قال أبو عوانة: قلت للأعمش: سمعت هذا من إبراهيم؟ قال: لا، حدثني به حكيم بن جبير، عنه.

ففي هذا المثال دلَّس الأعمشُ الحديثَ عن إبراهيم التيمي، فلما استفسر بيَّن الواسطة بينه وبين إبراهيم. فالأعمش - إذن - لم يسمع هذا الحديث من إبراهيم، ولكنه سمعه من حكيم بن جبير، عن إبراهيم التيمي.

توضيح المثال بالشكل:



❖ فإسناد [أ] مدلَّس؛ لأن الأعمش لم يسمع هذا الحديث من شيخه إبراهيم التيمي، وقد أَسْنَدَ إليه بصيغة مُوْهِمَةٍ حيث قال: «عن إبراهيم»، ولم يقل: «حدثنا أو أخبرنا»، فلما سئل هل سمع الحديث من إبراهيم؟ فأجاب بالنفي، وأخبر أنه إنما سمعه من حكيم بن جبير، وهو ضعيف رُمِيَ بالتشيُّع، ولذلك أسقطه من الإسناد، وأوهم بأنه سمعه من شيخه إبراهيم التيمي، وهو ثقة، وهذا تدليس؛ لأنه أخفى الحقيقة. فإسناد الأعمش الأصلي للحديث هو ما بينّاه في إسناد [ب].

حكم تدليس الإسناد:

تدليس الإسناد مكروه جدا قد ذمَّه أكثر العلماء، حتى إن فريقا منهم رد رواية من عرف بذلك وإن صرَّح بالسماع. والصحيح في ذلك التفصيل:

❖ فما رواه المدلِّس بلفظ محتمل كـ «عن»، يحكم عليه بالانقطاع.

❖ وما بيَّن فيه الاتصال في بعض رواياته بأن قال: «حدثني فلان» ونحوه، فهو مقبول محتج به إذا كان ثقة.

مثال الثاني: (تدليس الشيوخ)

ما فعله أبو بكر بن مجاهد المقرئ الإمام، حيث قال: «حدثنا عبد الله ابن أبي عبد الله»، وهو يريد به: عبد الله بن أبي داود السجستاني.

وروى أيضا عن أبي بكر محمد بن حسن النقاش المفسر، فقال: حدثنا «محمد بن سند»، نسبه إلى جده.

ففي هذا المثال : سمَّى أبو بكر بن مجاهد المقري شيخَه عبدَ الله بن أبي داود السجستاني بغير اسمه الذي اشتهر به وهو: عبد الله بن أبي عبد الله. كما سمى شيخه أبا بكر محمد بن حسن النقاش بـ «محمد بن سند»، فنسبه إلى جده، وهو لم يشتهر بهذا الاسم أو بهذ النسب.

حكم تدليس الشيوخ:

هذا النوع من التدليس أيضا مكروه عند علماء الحديث؛ لأنه إذا ذكر شيخه بما لا يعرف به فقد دعا إلى جهالته، فربما يبحث عنه الناظر فيه فلا يعرفه، وفي ذلك تضييع للمروي عنه.

ويختلف حاله في الكراهة باختلاف القصد فيه:

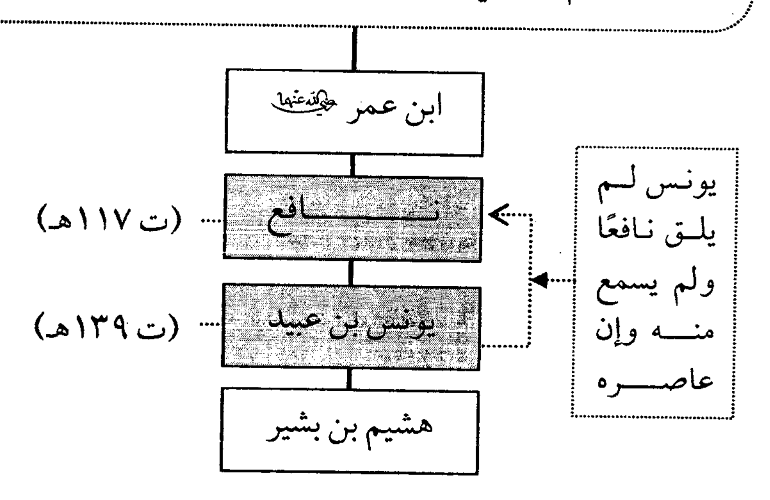
- فشرُّ ذلك: أن يكون الحامل على ذلك هو ضعف المروي عنه، فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء.
- وقد يكون الحامل عليه كون المروي عنه بالتدليس صغيرا في السن، أو تأخَّرت وفاته وشاركه في الرواية عنه من هو دونه.
- وقد يكون الحامل على ذلك إيهام كثرة الشيوخ، بأن يروى عن الشيخ الواحد في مواضع، يعرِّفه في موضع بصفة، وفي موضع آخر بصفة أخرى يوهم أنه غيره. وهذان أخف ضررا مما قبله (أي: أخفُّ من تدليس الإسناد، أو مما الحامل فيه تدليس الضعفاء). وممن يفعل ذلك كثيرا الخطيب فقد كان لهجًا به في تصانيفه. ولكن الخطيب ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ لم يكن يفعل ذلك إيهاما الكثرة فإنه مكثر من الشيوخ والمرويات والناس عيال عليه، وإنما يفعل ذلك تفننا في العبارة. اهـ

٢٠- المرسل الخفي

وهو: «ما رواه الراوي عمن عاصره، ولم يسمع منه، ولم يلقه». وهذا اختيار الحافظ ابن حجر.

مثاله:

ما رواه الترمذي: من طريق هشيم بن بشير قال: حدثنا يونس بن عبيد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: {«مُطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ، فَإِذَا أُحِيلَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيءٍ فَلْيَحْتَلْ»}.



❖ **فهذا الحديث فيه انقطاع خفي ـ أي هو من المرسل الخفي ـ**؛ لأن يونس بن عبيد (ت: ١٣٩هـ) وإن عاصر نافعا (ت: ١١٧هـ أو بعدها) إلا أنه لم يلْقَه ولم يسمعْ منه. قال الإمام أحمد: «لم يسمع يونس بن عبيد من نافع شيئا؛ إنما سمع من ابن نافع، عن أبيه». وقال ابن معين، وأبو حاتم: «لم يسمع يونس من نافع شيئا».

الفرق بين التدليس والمرسل الخفي

أن التدليس: يختصُّ بمن روَى عمَّن عُرِف لقاؤه إياه ولكن لم يسمع منه.

والمرسل الخفي: يختص بمن روى عمن عاصره ولم يُعْرف أنه لقيه.

ويدخل في مبحث الانقطاع الخفي: الحديث المُعَنْعَن، والمُؤَنَّن، ولذلك يجدر بنا الحديث عنهما من أجل الوقوف على حكمهما عند علماء الحديث:

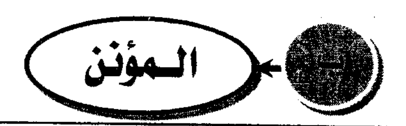
أ- المعنعن

هو الحديث الذي يقال في سنده «فلان عن فلان» دون بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع. فهو من صفات الإسناد.

حكم المعنعن:

اختلف العلماء في حكم المعنعن؛ أهُوَ من قبيل المتصل أم من قبيل المنقطع؟ فذهب جمهور من المحدثين والفقهاء والأصوليين إلى أنه يعتبر من المتصل بشرطين:

- **سلامة الراوي المعنعن من التدليس.**
- **ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالعنعنة على مذهب** الإمام البخاري وشيخه علي بن المديني، وغيرهما، **أو ثبوت كونهما متعاصرين** مع إمكان اللقاء عند الإمام مسلم والجمهور. وعلى هذا يحمل المعَنْعَن الذي جاء في الصحيحين.



المؤنن

هو الحديث الذي يقال في سنده «حدثنا فلان: أنَّ فلانا قال، أو فعَل..» دون بيان للتحديث، أو الإخبار، أو السماع.

مثاله:

ما رواه أبو داود: من طريق عبيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن أبي علقمة: «أَنَّ عُثْمانَ دَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ فَأَفْرَغَ بِيَدِهِ اليُمْنَى عَلَى اليُسْرَى، ثُمَّ غَسَلَهُمَا إِلَى الكُوعَيْنِ..».

ومنه:

ما رواه أبو داود: من طريق الحسن، عن زرارة بن أوفى: «أن المغيرة بن شعبة قال: {«تَخَلَّفَ رَسُوْلُ الله ﷺ..»}. فذكر قصة خروجه ﷺ لحاجته». الحديث

حكمه:

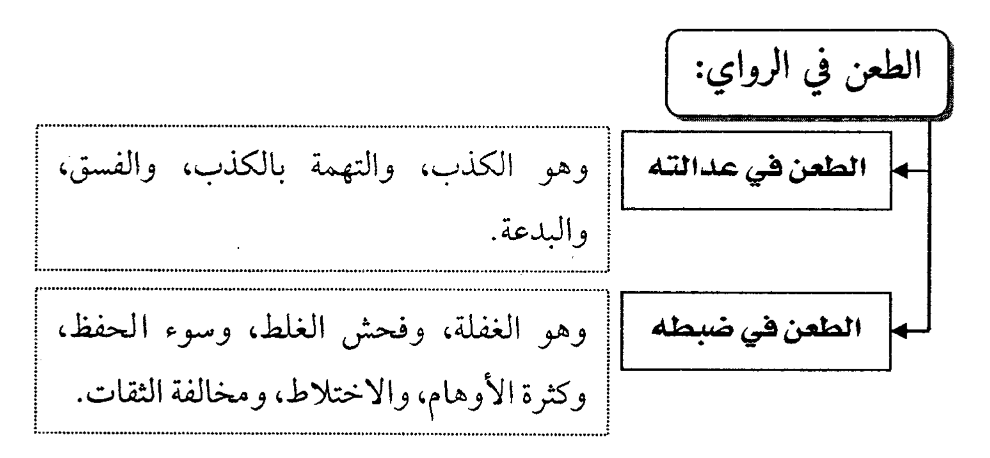
ذهب الجمهور إلى التسوية بين الرواية بلفظ «عن فلان»، ولفظ: «أن فلانا».

ويشترط في اتصاله ما يشترط في المعنعن من سلامة الراوي من التدليس، وثبوت لقائه بمن روى عنه بلفظ «أن فلانا»، أو ثبوت معاصرته له مع إمكان اللقاء.

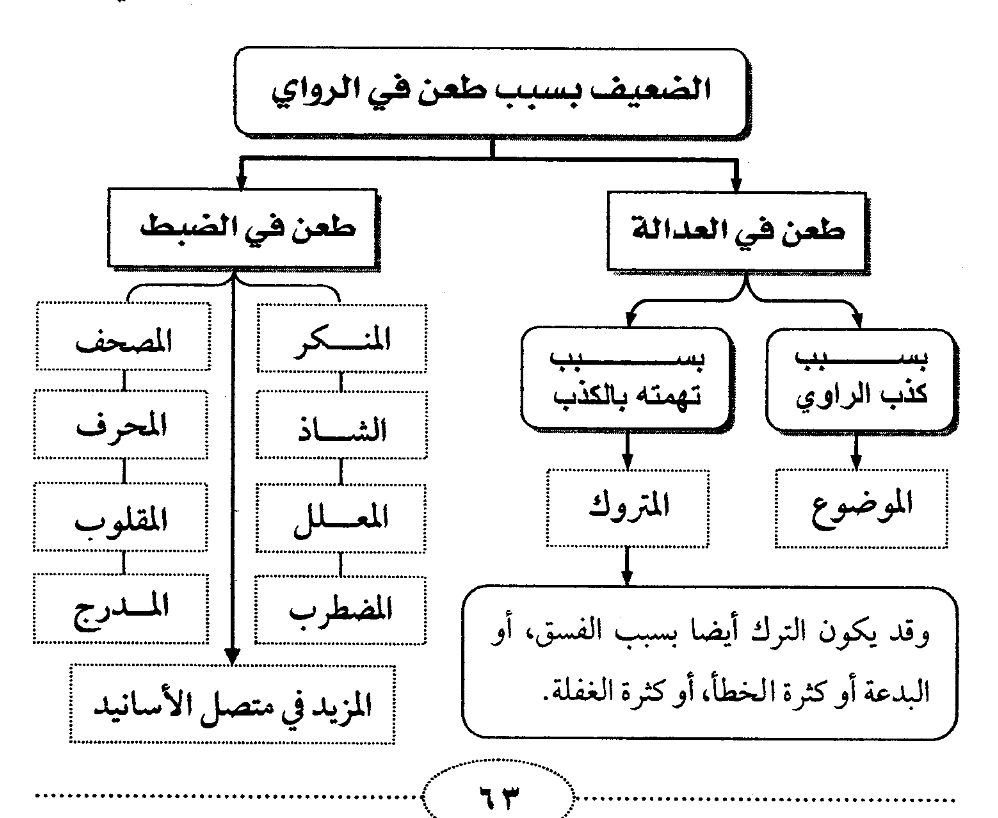
❁ ❁ ❁

ثانيا: أنواع الضعيف بسبب طعن في الراوي

تقدم أن الطعن في الرواي من جهتين، كما يتبين مما يأتي:



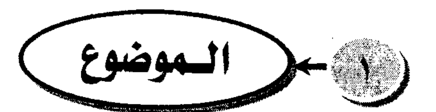
والضعيف بسبب الطعن في الراوي بنوعيه منه ما له لقب خاص، ومنه ما ليس له لقب خاص. وسنبيِّن هنا ما لقب خاص وهو كالتالي:



(أ) الضعيف بسبب طعن في عدالة الراوي

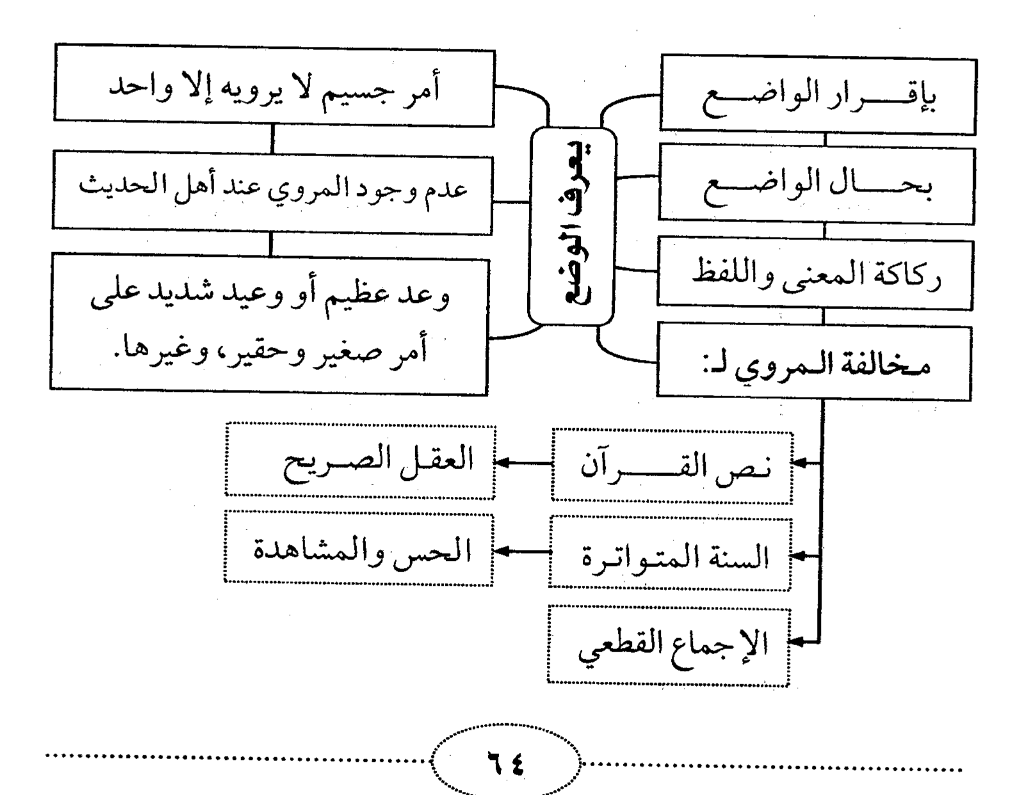
أما الضعيف بسبب طعن في العدالة :

- ❖ فإذا كان الطعن بسبب كذب الراوي فهو : ← **الموضوع**
- ❖ وإن كان الطعن بسبب تهمة الراوي بالكذب فهو: ← **المتروك**



وهو ما اختلقه وافتراه واحد من الناس ونسبه إلى رسول الله ﷺ. وهو في الحقيقة ليس حديثا، وإنما سمي بذلك باعتبار اعتقاد قائله.

كيفية معرفة الوضع



وإليك بيان ذلك:

| ١ | **إقرار الواضع** |

وهو أن يقر الواضع أنه وضع الحديث؛ صراحةً، أو حكمًا. والحكمي: كأن يحدث بحديث عن شيخ، ويُسْأل الراوي عن مولده، فيذكر تاريخا يُعْلَم قطعا وفاةُ ذلك الشيخ قبله، ولا يُعرف ذلك الحديث إلا عنده. أو أن يدعي سماع شيخ في بلد ويعلم قطعا أنه لم يدخله. ومدار معرفة ذلك على التاريخ.

مثاله

الإقرار الصريح

ما رواه الإمام البخاري في (التاريخ الأوسط) قال: حدثني يحيى اليشكري، عن علي بن جرير قال: سمعت عمر بن صبح يقول: «أنا وضعت خطبة النبي ﷺ».

الإقرار الحكمي

ما ذكره ابن حبان في (المجروحين): أن مأمون بن أحمد الهروي ادعى أنه سمع من هشام بن عمار، فسأله الحافظ ابن حبان متى دخلت الشام؟ فقال: سنة خمسين ومائتين. قال: فإن هشاما الذي تروى عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين.

| ٢ | **حال الواضع** |

وهي أن تقوم قرينة من حال الراوي على أن ذلك المروي موضوع.

مثاله

ما روي عن غياث بن إبراهيم أنه دخل على المهدي فوجده يعلب بالحمام، فساق في الحال إسنادا إلى النبي ﷺ أنه قال: {«لَا سَبْقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ، أَوْ خَفٍّ، أَوْ حَافِرٍ، أَوْ جَنَاحٍ». فزاد غياث بن إبراهيم في الحديث «أو جناح». فعرف المهدي أنه كذب لأجله، فأمر بذبح الحمام.

٣	**ركاكة المعنى**

أي: كون ذلك المروي ركيك المعنى، سواء انضم إليه ركَّة اللفظ أم لا.
وفي ذلك يقول الربيع بن خيثم: «إن للحديث ضوءا كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره». وقال ابن الجوزي: «الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قبله في الغالب».

مثاله

«إِنَّ للهِ مَلَكًا مِنْ حِجَارَةٍ، يُقَالُ لَهُ عُمَارَةُ، يَنْزِلُ عَلَى حِمَارٍ مِنْ حِجَارَةٍ كُلَّ يَوْمٍ يسْعرُ». وهذا ركيك لفظا ومعنى.
ومنه: «لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي إِلَى السَّمَاءِ رَأَيْتُ رَبِّي بَيْنِي وَبَيْنَهُ حِجَابٌ مِنْ نَارٍ، وَرَأَيْتُ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهُ، حَتَّى رَأَيْتُ تَاجًا مُخَوَّصًا مِنَ اللُّؤْلُؤِ».

٤	**أن يكون مخالفا لما يأتي:**

(أ) ـ لنص القرآن، أي دلالة الكتاب القطعية

مثاله

حديث: «وَلَدُ الزِّنَا لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إِلَى سَبْعَةِ أَبْنَاءٍ». فإنه معارض لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤].

(ب)ـ للسنة المتواترة، والسنة الثابتة المشهورة

مثاله

حديث: «إذا حدثتم بحديث يوافق الحق فخذوا به، حدثت به أو لم أحدث». فقوله: «أو لم أحدث» مخالف لقول النبي ﷺ: {«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»}.

(ج)ـ للإجماع القطعي

مثاله

حديث: «مَنْ قَضَى صَلَوَاتٍ مِنَ الفَرَائِضِ فِي آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ، كَانَ ذَلِكَ جَابِرًا لِكُلِّ صَلَاةٍ فَاتَتْهُ فِي عَصْرِهِ إِلَى سَبْعِينَ سَنَةً».

فهذا الكلام باطل لمخالفته للإجماع على أن شيئا من العبادات لا يُسْقِط فائتة سَنَةٍ، فضلا عن سبعين سنة.

(د) ـ لصريح العقل، بحيث لا يقبل التأويل

مثاله

حديث: «أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا، وصلت عند المقام ركعتين».

وهذا مخالف لصريخ العقل، ولا يمكن تأويله بحال من الأحوال.

وفي هذا يقول الإمام ابن الجوزي: «كل حديث رأيته تخالفه العقول وتباينه النقول وتناقضه الأصول فاعلم أنه موضوع».

(هـ) ـ للحس والمشاهدة ولا يقبل التأويل أيضا

مثاله

قوله: «البَاذِنْجَانُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ». فالحس والتجارب العلمية تكذب ذلك.

ومنه: «لَا يُوْلَدُ بَعْدَ المِائَةِ لله فِيْهِ حَاجَةٌ». وهو مخالف للمشاهدة والواقع وأغلب أئمة العلم والدين ولدوا بعد هذا التاريخ.

ومنه: «إِذَا عَطِسَ الرَّجُلُ عِنْدَ الحَدِيْثِ فَهُوَ صَدُوْقٌ». فإننا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله.

٥	أن يكون خبرا عن أمر جسيم تتوافر الدواعي على نقله بمحفل الجمع العظيم، ثم لا يرويه إلا واحد.
٦	عدم وجود المروي عند أهل الحديث، أي: أن يبحث عنه طالبه فلا يجده في صدور العلماء، ولا في بطون الكتب.
٧	الوعد العظيم أو الوعيد الشديد على أمر صغير أو حقير.

مثاله

- مثال الوعد العظيم على الفعل القليل: «مَنْ صَلَّى الضُّحَي كَذَا وَكَذَا رَكْعَةً، أُعْطِيَ ثَوَابَ سَبْعِيْنَ نَبِيًّا».
- ومثال الوعيد الشديد على الأمر الهيِّن اليسير: «مَنْ أَكَلَ الثَّوْمَ لَيْلَةَ الجُمُعَةِ فَلْيَهْوِ فِي النَّارِ سَبْعِيْنَ خَرِيْفًا». ونحو ذلك.

۞ ما يتعلق بأحكام الوضع والموضوع ۞

أ حكم الوضع

أجمع المسلمون ممن يعتد بهم على حرمة الوضع بأنواعه، خلافا للكرَّامية ـ وهم قوم من المبتدعة ـ حيث أباحوا الوضع للترغيب والترهيب، دون ما يتعلق به حكم الثواب والعقاب، وتأولوا حديث: {«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»}، فقالوا: «إنما نكذب له، لا عليه». وهذا جهل، فإن الترهيب والترغيب من جملة الأحكام الشرعية.

ب حكم الكذب على رسول الله ﷺ

واتفق جمهور أهل السنة على أن تعمد الكذب على رسول الله ﷺ من الكبائر، لما ورد فيه من الوعيد الشديد كما في الحديث السابق.

وهل يكفر؟ قولان:

- ❖ قال أبو محمد الجويني: يكفَّر من تعمَّد الكذب على رسول الله ﷺ، ويباح دمه.
- ❖ الجمهور: لا يكفَّر إلا إن استحلَّه، وإنما يفسق، وترد رواياته كلها، ويبطل الاحتجاج بجميعها.

جـ حكم الموضوع

اتفق العلماء على أن الموضوع ساقط من الاعتبار بكل رواياته؛ لأنه كذب مختلف.

د حكم رواية الموضوع

اتفق العلماء على أن تحريم رواية الموضوع - مع العلم بوضعه -، ويجوز ذكره على سبيل بيانه كأن يقال: هذا حديث موضوع، وتسميته حديثا إنما هو بزعم واضعه.

هـ كتب الموضوعات

١ـ كتاب الموضوعات الكبرى، لابن الجوزي، إلا أنه تساهل فيه، حيث ذكر كثيرا من الأحاديث الصحاح والحسان على أنه موضوعة.

٢ـ تذكرة الموضوعات، للحافظ أبي الفضل المقدسي.

٣ـ تنزيه الشريعة الرفوعة عن الأحاديث الشنيعة والموضوعة، لابن عراق الكناني.

٤ـ المقاصد الحسنة، للحافظ شمس الدين السخاوي.

٥ـ تمييز الطيب من الخبيث، لابن الديبغ الشيباني

٦ـ اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للحافظ السيوطي.

٧ـ تذكرة الموضوعات، للعلامة محمد بن طاهر الهندي الفتّني.

٨ـ موضوعات الشيخ على القاري الكبرى والصغرى.

٩ـ اللؤلؤ المرصوع، لأبي المحاسن القاوقجي الحسني المشيشي.

١٠ـ الموضوعات، للعلامة الأمير الصنعاني.

١١ـ أسنى المطالب، للشيخ محمد بن السيد دوريش الشهور بالحوت.

١٢ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس، للعلامة العجلوني، وغيرها.



٢- المتروك

وهو الحديث الذي يرويه «متَّهمٌ بالكذب»، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة من الشريعة. أو بأن يكون الراوي ظاهر الفسق بفعل أو قول، أو كثير الغفلة، أو كثير الوهم.

✿ علامات الحديث المتروك

- أن يكون فيه راوٍ متَّهَم بالكذب

ومعنى الاتهام بالكذب: أن الراوي لا يُقْطَع بأنه كذّاب، لكنه اتُّهِم بذلك، بأن عُرِف بالكذب في حديث الناس، وإن لم يُعْرَف بالكذب في حديث النبي ﷺ.

- أن يأتي الحديث بما يخالف للقواعد المعلومة من الشريعة، كالنصوص القطعية في القرآن أو السنة النبوية.

- أن يكون أحد رواته كثير الخطأ، أو مُتَّهَما بالفسق، أو كثير الغفلة.

مثاله

ما أخرجه ابن ماجه، قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن الحارث، عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني، عن أبيه ، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ أن: { الشُّفْعَةُ كَحَلِّ العِقَالِ» }.

و محمد بن عبد الرحمن البيلماني، متهم بالكذب، منكر الحديث.

حكمه: أنه ساقط الاعتبار لشدة ضعفه، فلا يحتج به، و لا يستشهد.

(ب) الضعيف بسبب طعن في ضبط الراوي

الضعيف بسبب طعن في ضبط الراوي أنواع منها :



١ - المنكر

وهو الحديث الفرد الذي خالف ما رواه الثقة، وكان الراوي بعيدا عن درجة الضبط والإتقان.

طريقة معرفة المنكر:

عرض رواية الراوي على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا؛ فإن خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقهم، فحديث «**منكر**»، ويقابله: «**المعروف**».

مثاله

ما أخرجه البيهقي في (معرفة السنن والآثار)، عن أبي سعيد يحيى ابن سليمان الجعفي، قال: حدثني ابن وهب، قال: أخبرني يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد، عن جعفر بن أمية الضمري، عن أبيه: {«أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جُثَامَةَ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ عَجْزَ حِمَارِ وَحْشٍ، وَهُوَ بالجُحْفَةِ، فَأَكَلَ مِنْهُ وَأَكَلَ القَوْمُ»}.

وقد جاءت النكارة في هذه الرواية من جهتين، الأولى: أن فيها روايان فيهما مقال:

أحدهما : **يحيى بن أيوب الغافقي** : وإن كان بعض المحدثين حسنه، فقد تكلم فيه جماعة؛ فقد ضعفه أبو زرعة، والعقيلي، وقال أحمد: كان سيء الحفظ، وقال أبو حاتم: محله الصدق، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس بذاك القوي، وقال ابن سعد: منكر الحديث، وقال الذهبي: حديثه فيه مناكير، وقال ابن القطان: هو ممن قد علمت حاله، ولا يحتج به لسوء حفظه، وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب.

ثانيهما: **يحيى بن سليمان الجعفي**: قال عنه أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: ليس بثقة.

الجهة الثانية: أن هذه الرواية ـ مع تفرد راوييها الضعيفين ـ مخالِفة لرواية جماعة من الثقات، وهي **الرواية المعروفة الصحيحة**:

فقد وردت برواية الجم الغفير من الثقات، منهم: مالك، وعبيد الله ابن عمر، وابن أبي ذئب، والليث، وابن جريج، وسفيان، ويونس، عن ابن شهاب الزهري، عن عبيد الله بن عَبْد الله بن عتبة بن مسعود، عن عَبْد الله بن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عن الصعب بن جثامة الليثي: {«أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُوْلِ الله ﷺ حِمَاراً وَحْشِياً وَهُوَ بِالأَبْوَاءِ، أَوْ بودان، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: «إنا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ»}.

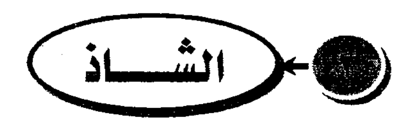
فالرواية الأولى تفيد قبول النبي ﷺ الهدية، وأكله منها وأصحابه، وهي مخالفة لرواية جماعة من الثقات التي تفيد أنه ﷺ لم يقبل الهدية، وبالتالي لم يأكل منها هو وأصحابه. قال ابن القيم عن الرواية الأولى: «غلط بلا شك، وقد اتفق الرواة أنه لم يأكل منه، إلا هذه الرواية الشاذة المنكرة».

بيان ذلك بالرسم التشجيري:

الرواية المنكرة	الرواية المعروفة
{«أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جُثَامَةَ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ عَجُزَ حِمَارِ وَحْشٍ، وَهُوَ بِالجُحْفَةِ، فَأَكَلَ مِنْهُ، وَأَكَلَ القَوْمُ»}.	{«أَنَّهُ - أي: الصعب بن جثامة - أَهْدَى لِرَسُوْلِ الله ﷺ حِمَاراً وَحْشِياً بِالأَبْوَاءِ، أَوْ بِوَدَّانَ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى..إلخ»}
أمية الضمري رضي الله عنه	الصعب بن جثامة رضي الله عنه
جعفر بن أمية الضمري	ابن عباس رضي الله عنهما
يحيى بن سعيد	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة
يحيى بن أيوب	ابن شهاب الزهري
عبد الله بن وهب	جماعة من الحفاظ، منهم: مالك، والليث، ومعمر، ويونس، وسفيان، وابن جريج، وعبد الرحمن بن إسحاق، وعبيد الله بن عمر، وابن أبي ذئب، وغيرهم.
يحيى بن سليمان	

حكمه: أنه ضعيف مردود، ولا يحتج به، وإنما يحتج بما يقابله، وهو «المعروف»، أي: الراجح.

❁ ❁ ❁



هو الحديث الذي رواه الثقة مخالفا ـ في السند أو المتن ـ لمن كان أوثق منه، أو لجماعة من الثقات، ويقابله «**المحفوظ**»، وهو الراجح.

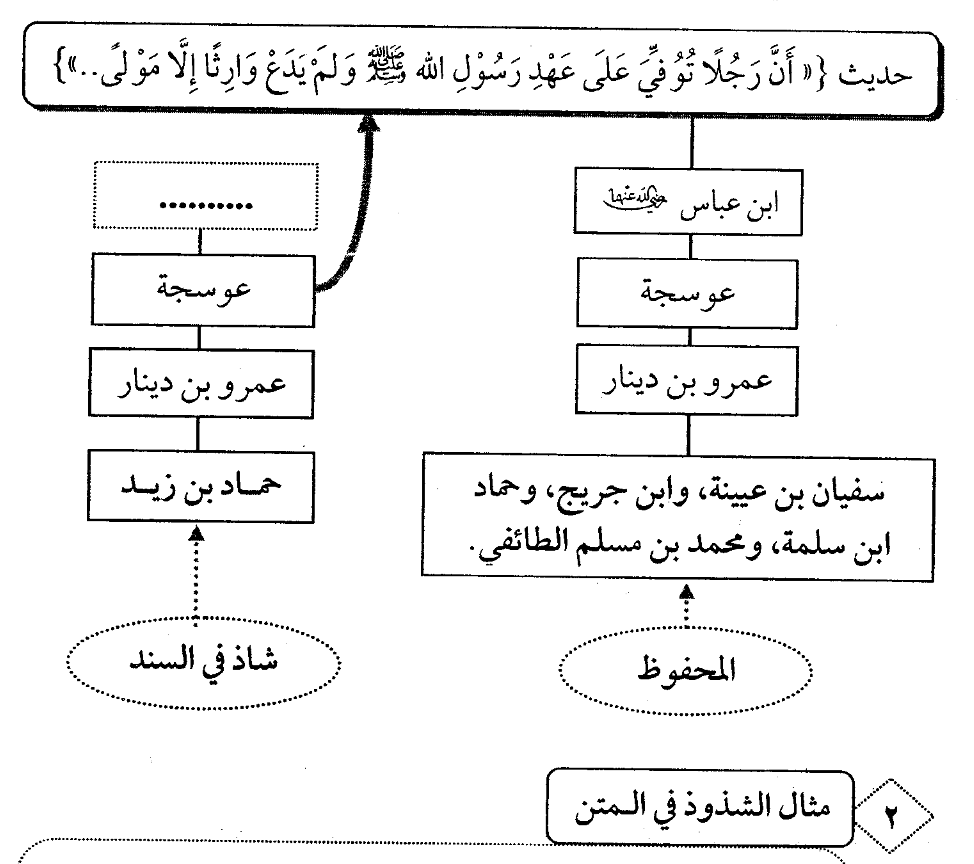
١ مثال الشذوذ في السند

ما رواه البيهقي في السنن الكبرى، من طريق حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة مولى ابن عباس: {«أَنَّ رَجُلاً مَاتَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا إِلاَّ مَوْلًى لَهُ هُوَ أَعْتَقَهُ فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِيرَاثَهُ»}. قال البيهقي: «قال القاضي: هكذا رواه حماد بن زيد مرسلا، ولم يبلغ به ابن عباس».

وقد رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه وأحمد **موصولا**: من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة مولى ابن عباس، عن ابن عباس رضي الله عنهما. وقد تابع ابن عيينة على وصله جماعة منهم: ابن جريج، وحماد بن سلمة، و محمد بن مسلم الطائفي. **وهذا هو المحفوظ.**

وقد خالفهم ـ كما في المثال ـ حماد بن زيد؛ فرواه عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس، بل رواه مرسلا. قال أبو حاتم الرازي: «المحفوظ حديثُ ابن عيينة». قال الحافظ ابن حجر في (نزهة النظر): «فحماد ابن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددا منه». وقال: «وعرِف من هذا التقرير أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح». اهـ

توضيح المثال بالشكل:



٢ مثال الشذوذ في المتن

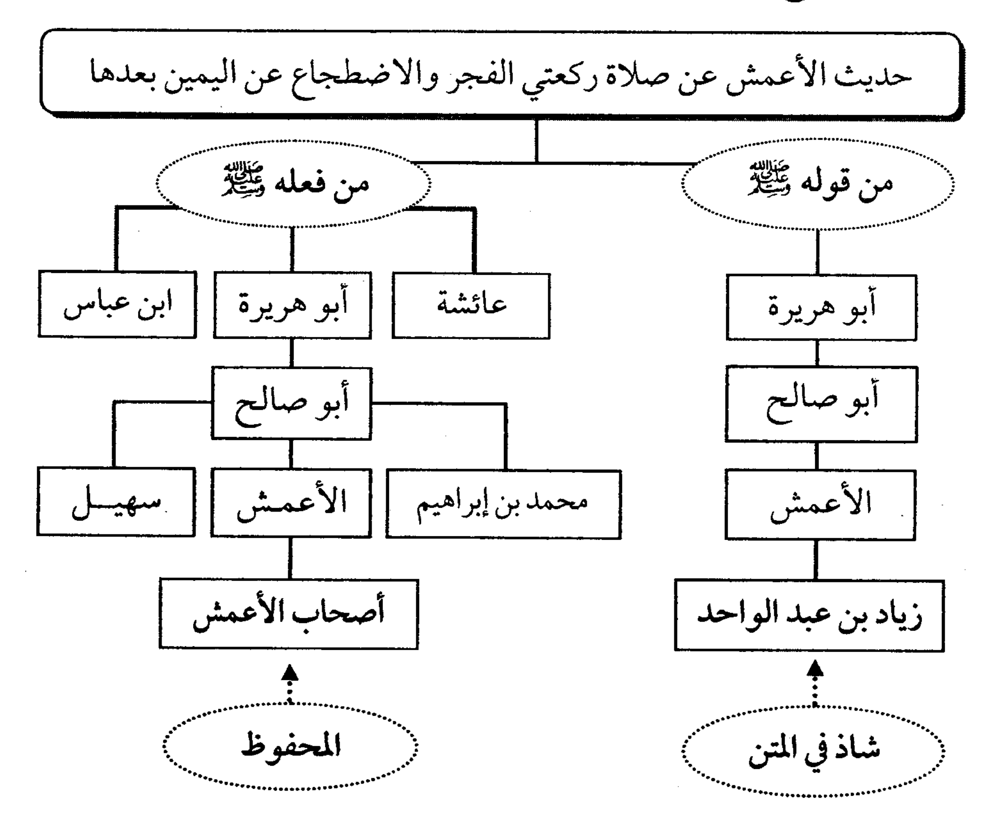
ما رواه أبو داود، والترمذي: من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: {«إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكْعَتَيْ الفَجْرِ فَلْيَضْطَجِعْ عَنْ يَمِيْنِهِ»}.

قال البيهقي: «خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإنما رووه من فعل النبي ﷺ، لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ. وقد رواه محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة حكايةً عن فعله». قال البيهقي: «هذا أولى أن يكون

محفوظا لموافقته سائر الروايات، عن عائشة، وابن عباس». اهـ

قلت: وقد رواه عن أبي صالح غير محمد بن إبراهيم: سهيل بن أبي صالح كما عند النسائي، وابن ماجه.

توضيح المثال بالشكل:



ومن أمثلة الشاذ في المتن أيضا:

ما رواه الدارمي: من طريق موسى بن علي، عن أبيه، عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: {«يَوْمُ عَرَفَةَ وَأَيَّامُ التَّشْرِيْقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ»}.

فإن المحفوظ في ذلك إنما هو: {«أَيَّامُ التَّشْرِيْقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ»}. وقد جاء الحديث من جميع الطرق على هذا الوجه. وأما زيادة «يوم عرفة» فيه فإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر ﷺ، غير أن هذا الحديث قد حكم بصحته ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال إنه: «صحيح على شرط مسلم»، والترمذي وقال إنه: «حسن صحيح»، وكأنهم جعلوها من قبيل زيادة الثقة التي ليس فيها شيء من المنافاة لإمكان حملها علا حاضري عرفة فإن الصوم مكروه لهم في ذلك اليوم وكان مستحبا لغيرهم. انتهى من كتاب «توجيه النظر».

ومنها أيضا:

ما أخرجه أبو داود والنسائي: من طريق الثوري، عن أبي قيس الأودي، عن هزيل بن شرحبيل، عن المغير بن شعبة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: {«أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الجَوْرَبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ»}.

فهذا الحديث شاذ ومخالف لما رواه جماعة من التابعين عن المغيرة، (منهم: عروة بن المغيرة، وحمزة بن المغيرة، وبكر بن عبد الله المزني، وعبد الرحمن بن أبي نُعْمٍ، وأبو سلمة، وعمرو بن وهب الثقفي، وقبيصة بن برمة، وأبو السائب مولى هشام ابن زهرة، وأبو بردة، ووارد مولى المغيرة، وغيرهم)، وكلهم قالوا فيه: «**مسح على الخفين**، أو «**مسح على خفيه**». بالإضافة إلى انفراد أبي قيس عن هزيل. هذا مع أن أبا قيس وهزيلا ثقتان من رجال الصحيح، ولكن رجِّحت رواية من هم أكثر عددا منه، لأن الجمع أبعد عن الخطأ من الفرد فهم أولى بالتقديم. قال النسائي: «ما نعلم أن أحدا تابع أبا قيس على هذه الرواية، والصحيح عن المغيرة رضي الله عنه: {«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ»}. اهـ

حكم الشاذ

أن الشاذ من أنواع الضعيف، فهو مردود لانفراده، وقد تقدم أن من شروط الصحة والقبول سلامة الرواية من الشذوذ، فإن وجد فيها الشذوذ فلا يحتج بها، وإنما يحتج بما يقابلها، وهو «**المحفوظ**»، أي: الراجح.

ولكن إذا زاد ثقة زيادة مستقلة مع احتمال أن يكون الآخرون اختصروها فإن زيادته مقبولة، وتسمى زيادة الثقة، ولا تسمى شاذا، كما سيأتي الكلام عنها.



زيادات الثقات وحكمها

زيادة الثقة هي: «أن يتفرد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم».

أقوال العلماء في حكمها

القول الأول

أن زيادة الثقة مقبولة مطلقا: سواء وقعت ممن روى الحديث ناقصا أم غيره، وسواء تعلق بها حكم شرعي أم لا، وسواء غيَّرت الحكم الثابت أم لا، وسواء أوجبت نقضَ أحكام ثبتت بخبر ليس هي فيه أم لا، وهو مذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث كما حكاه الخطيب عنهم.

القول الثاني

أنها لا تقبل مطلقا: لا ممن رواه ناقصا، ولا من غيره، حكي ذلك عن قوم من أصحاب الحديث فيما ذكره الخطيب في (الكفاية)، وابن الصباغ في (العدة).

القول الثالث

أنها تقبل إن زادها غير من روى الحديث ناقصا، ولا تقبل ممن رواه مرة ناقصا، حكاه الخطيب في (الكفاية) عن فرقة من الشافعية.

القول الرابع

وهو الذي ارضاه ابن الصلاح وغيره: أن الزيادة على ثلاثة أنواع: فهي إما أن تكون الزيادة غير منافية لما ليست هي فيه، وإما أن تكون مخالفة ومنافية لما رواه الثقات، وإما أن تكون بين هاتين المرتبتين. **وبيان ذلك كالتالي:**

أنواع زيادات الثقات

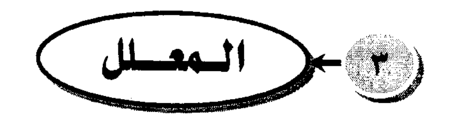
١	أن تكون غير منافية لما ليست هي فيه. وحكمها: أنها مقبولة؛ لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة، ولا يرويه عن شيخه غيره.
٢	أن تكون مخالفة ومنافية لما رواه الثقات. وحكمها: أنها مردودة؛ لأن الحديث في هذه الحالة يكون شاذا.
٣	أن تكون بين هاتين المرتبتين، بأن تكون مخالفة لما ليست فيه بتقييد المطلق مثلا. وحكمها: أن هذه الزيادة مقبولة على الصحيح.

مثاله

ما أخرجه الشيخان - واللفظ لمسلم - من طريق الوليد بن العيزار، عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود قال: {«سألت رسول الله أي الأعمال أفضل؟ قال: «**الصَّلَاةُ لِوَقْتِهَا**»...}.

فزاد محمد بن بشار (بندار)، والحسن بن مكرم في روايتهما: {«**فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا**»}. وقد صحح هذه الزيادة الحاكم وابن حبان. قال الحاكم: «فقد صحت هذه اللفظة باتفاق الثقتين بندار بن بشار والحسن بن مكرم على روايتهما عن عثمان بن عمر، وهو صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

وقوله: «**لوقتها**» مطلق، فقيدته الزيادة في قوله: «**في أول وقتها**». فهذه الزيادة مقبولة.

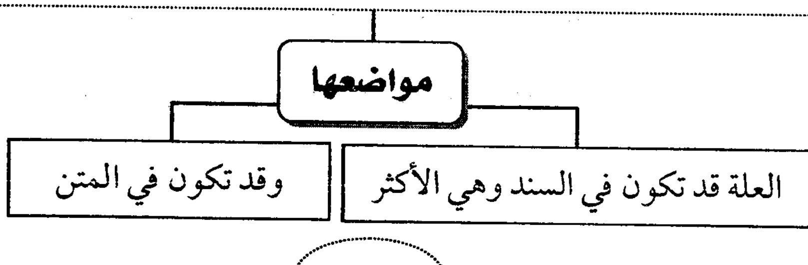


وهو «**عبارة عن الحديث الذي اطلع الحافظ البصير فيه على علة خفية قادحة في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها**». ويسمونه المعلول وهو لحن؛ لأن اسم المفعول من «أعلَّ» لا يأتي على المفعول، بل والأجود فيه «المعل» بلام واحدة، لأنه مفعول أعل قياسيا، وأما المعلل فمفعول علل، وهو في اللغة بمعنى ألهاه بالشيء، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم.

قال الحافظ ابن حجر: «وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقّها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا، وحفظا واسعا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون كعلي بن المديني، وأحمد ابن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني، وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه، كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم».

أجناس العلل

للعلل أجناس كثيرة، وقد قسم الحاكم في (معرفة علوم الحديث) أجناس العلل إلى عشر علل ـ وهذا على سبيل المثال لا الحصر ـ وقد لخص السيوطي تلك العلل في (التدريب) مع ذكر أمثلة كل منها، فليراجع الكتاب المذكور من أحب أن يتوسع فيها.



أولا | العلة في السند

مثاله

ما ورى ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: {«مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ فَكَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ. إلاَّ غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ»}.

هذا الحديث ظاهره الصحة ولكن فيه علة خفية قادحة. قال الحاكم: «هذ حديث من تأمَّله لم يشكَّ أنه من شرط الصحيح، وله علة فاحشة».

قلت: أما علته، فإن موسى بن إسماعيل رواه عن سهيل المذكور، عن عون بن عبد الله، وبهذا أعلَّه البخاري فقال: هو مروي عن موسى بن إسماعيل، أما موسى بن عقبة فلم يذكر له سماعٌ من سهيل بن أبي صالح.

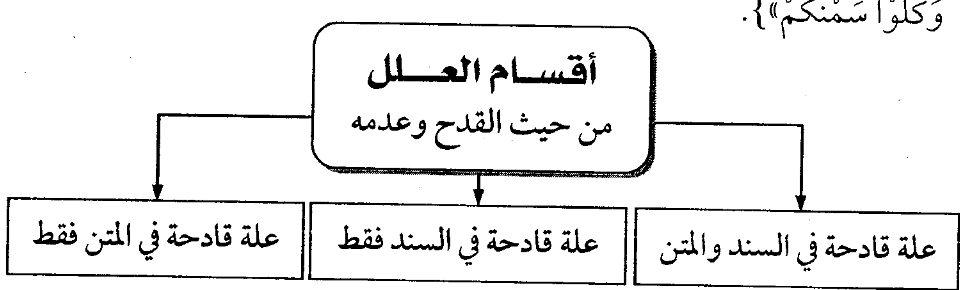
ثانيا | العلة في المتن

مثاله

ما وري عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: {«إِذَا وَقَعَتِ الفَأْرَةُ فِي السَّمْنِ، فَإِنْ كَانَ جَامِدًا فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرَبُوهُ»}.

وهذا الحديث ظاهره الصحة ولذلك صححه جماعة، ولكن أئمة الحديث طعنوا فيه، قال الإمام الترمذي: هذا خطأ، أخطأ فيه معمر، والصحيح حديث الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عباس، عن ميمونة رضي الله عنها: {«أن رسول

الله ﷺ سئل عن فأرة سقطت في سمن فقال: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهُ وَكُلُوا سَمْنَكُمْ»}.



١ العلة القادحة في السند والمتن معا

مثاله

ما أخرجه النسائي وابن ماجه: من حديث بقية، عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: {«مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا فَقَدْ أَدْرَكَ»}.

ففي هذه الرواية علتان، إحداهما: **علة في السند**: وهي أن الصحيح: «الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة». وليس: «الزهري، عن سالم، عن ابن عمر». والثانية: **علة في المتن**: وهي ذكر «الجمعة» فيها؛ لأن الصواب عدم ذكرها. وفي ذلك يقول ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن هذا الحديث، فقال: هذا خطأ في **المتن والإسناد**، إنما هو عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: {«مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صَلَاةٍ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَهَا»}. وأما قوله: «من صلاة الجمعة» فليس في هذا الحديث، فوهم في كليهما.

ونقل ابن الجوزي (في العلل المتناهية) عن ابن حبان: أن هذا الحديث خطأ، إنما الخبر: {«مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً»}، وذكر الجمعة أربعة أنفس عن الزهري عن أبي سلمة كلهما ضعاف. اهـ

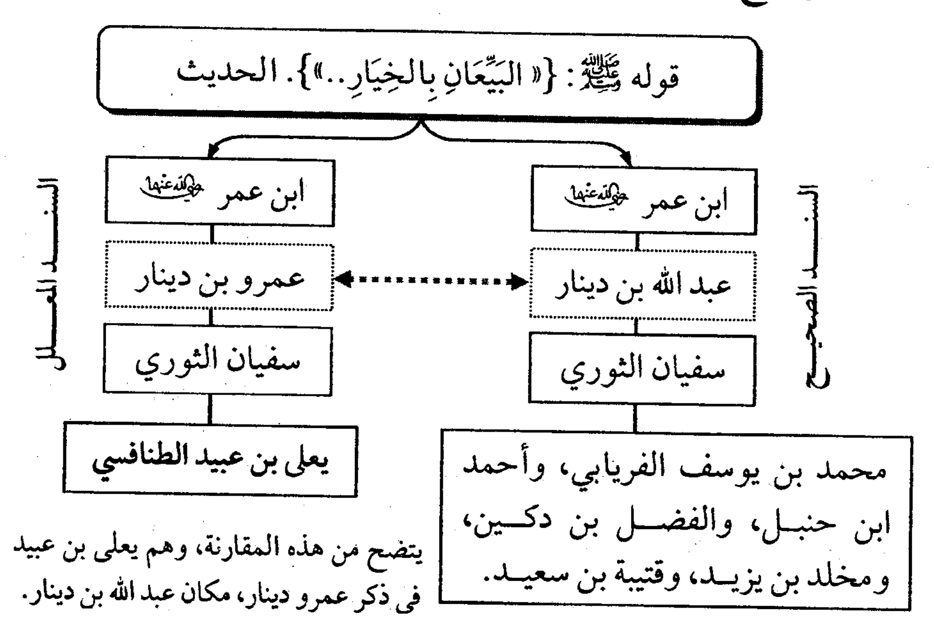
٢ العلة القادحة في السند دون المتن

مثاله

ما وراه يعلى بن عبيد الطنافسي، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: {«البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ..»}.

فهذا إسناد متصل بنقل العدل، عن العدل، ولكنه معلل غير صحيح، والمتن على كل حال صحيح. والعلة فيه قوله: «**عمرو بن دينار، عن ابن عمر**»، إنما هو عن «**عبد الله بن دينار، عن ابن عمر**». هكذا رواه الأئمة ـ وهم الفضل ابن دكين، ومحمد بن يوسف الفريابي، وأحمد بن حنبل، وقتيبة بن سعيد، وغيرهم ـ من أصحاب سفيان، عنه. فوهم يعلى بن عبيد، وعدل عن عبد الله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة، ولذلك لا يضر بالمتن، وقد ثبتت روايته عن أحدهما، وإنما يضره إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضغيف.

توضيح المثال بالشكل :



يتضح من هذه المقارنة، وهم يعلى بن عبيد في ذكر عمرو دينار، مكان عبد الله بن دينار.

٣ العلة القادحة في المتن دون السند

مثاله

حديث مسلم من رواية الأوزاعي، عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس ﵁ أنه حدثه أنه قال: {«صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ ﵃ فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُوْنَ بـ ﴿الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ﴾ لَا يَذْكُرُوْنَ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ﴾ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا»}.

وقد أعلَّ الشافعي وغيره هذه الزيادة ـ وهي قوله: «لَا يَذْكُرُوْنَ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ﴾ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا» ـ بأن سبعا أو ثمانية خالفوا في ذلك، واتفقوا على الاستفتاح بـ ﴿الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ﴾، ولم يذكروا البسملة، والمعنى أنهم يبدأون بأم القرآن قبل ما يقرأ بعدها كما في رواية الدارقطني: فكانوا يستفتحون بأم القرآن»، لا أنهم يتركون البسملة، فكأن بعض رواته فهم من الاستفتاح بالحمد نفي البسملة، فصرح بما فهمه، وهو مخطئ في ذلك.

ويؤيد هذا أن أنسا ﵁ ـ كما رواه أحمد، وابن خزيمة، والدارقطني وصححاه ـ لم يرْوِ نفي البسملة، بل إنه لما سئل أكان النبي ﷺ يستفتح بـ ﴿الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ﴾، أو بـ ﴿بِسْمِ اللهِ﴾ ؟ فقال للسائل: «إنك لتسألني عن شيء ما أحفظه، وما سألني عنه أحد».

طريقة معرفة العلة:

١	جمع طرق الحديث، وألفاظه المختلفة، والنظر فيها مجتمعة، والمقارنة بينها، لتتضح موافقته لأسانيد الحديث وألفاظ متونه في الطرق الأخرى فتقبل، أو مخالفته فترد.

وفي هذا المعنى قال الحافظ ابن حجر في (النكت): «مدار التعليل في الحقيقة على بيان أصحاب الاختلاف». وقال الخطيب في (الجامع لأخلاق الراوي»: «السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط». وقال ابن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه».

٢ الرجوع إلى أقوال أئمة الحديث المعروفين بالغوص في هذا الشأن، وذلك في كتب علل الحديث، أو شروحه وغيرها.

وقد ذكر أئمة هذا الشأن أن ما يقع من العلة ـ في الإسناد ـ قد يقدح في صحة السند والمتن جميعا، كما في التعليل بالإرسال ـ أي إرسال سند متصل ـ أو الوقف، أي: وقف سند مرفوع، ونحو ذلك، ولم يقو الاتصال أو الرفع على الإرسال والوقف. وقد يقدح في صحة السند خاصة من غير قدح في صحة المتن. وقد تقدم أن ذكرنا أن الحاكم قسم أجناس العلل إلى عشر علل في كتابه معرفة علوم الحديث، ولخصها السيوطي في التدريب، وليس هنا موضع بسطها.

حكم المعل

أن المعل بعلة قادحة مردود؛ لأنه تقدم أن من شروط صحة الرواية وقبولها عدم وجود العلة القادحة فيها.

❁ ❁ ❁

٤ ← المضطرب

هو الحديث الذي يُرْوَى من قبل راوٍ واحدٍ، أو أكثر على أوجهٍ مختلفةٍ متساويةٍ، لا مرجِّح بينها، ولا يمكن الجمع.

❖ ويمكن حصر معنى الاضطراب بناءً على التعريف السابق في صورتين:

الصورة الأولي: أن يتردد راوٍ معين في الإسناد أو المتن.

مثالها

ما أخرجه الترمذي، من طريق شعبة، قال أخبرني ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ قال: {«إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الحَمْدُ لله عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلْيَقُلِ الَّذِي يَرُدُّ عَلَيْهِ: يَرْحَمُكَ اللهُ، وَلْيَقُلْ هُوَ: يَهْدِيْكُمُ اللهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ»}.

قال الترمذي: «كان ابن أبي ليلى يضطرب في هذا الحديث، يقول أحيانا: «عن أبي أيوب»، عن النبي ﷺ، ويقول أحيانا: «عن علي»، عن النبي ﷺ». قلت: وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال الحافظ ابن حجر في (التقريب): «صدوق سيء الحفظ جدا».

الصورة الثانية: أن يروَى الحديثُ على أوجه مختلفة متساوية في القوة، بحيث يتعذر الترجيح بينها، وهذا وإن لم نجزم بخطأ أحد رواته إلا أن الخطأ موجود من راوٍ أو أكثر من غير تعيين. وتقع هذه الصورة أيضا في المتن والسند.

مثالها

حديث جرهد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: {«غَطِّ فَخِذَكَ فَإِنَّهُ عَوْرَةٌ»}.

فهذا الحديث اضطرب في سنده الرواةُ على أوجه كثيرة جدا، قال الدارقطني: يرويه سالم أبو النضر، وأبو الزناد، وعبد الله بن محمد بن معقل. واختلف عن أبي النضر، وعن أبي الزناد:

أولا | **روي عن أبي النضر، واختلف عليه:**

١ـ فمنهم من يقول: «عن أبي النضر، عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد، عن أبيه، قال كان جرهد...».

٢ـ ومنهم من يقول: «أبي النضر، عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد، عن أبيه، عن جده». ومنهم من يقول: «عن أبي النظر، عن ابن جرهد، عن أبيه».

٣ـ ومنهم من يقول: «عن أبي النذر، عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد، عن أبيه، عن النبي ﷺ».

٤ـ ومنهم يقول: «عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد، عن جده».

٥ـ ومنهم من يقول: «عن زرعة بن مسلم بن جرهد، عن جده جرهد».

٦ـ ومنهم من يقول: «عن زرعة» مرسلا.

ثانيا | **واختلف عن أبي الزناد:**

١ـ فمنهم من يقول: «عن أبي الزناد، قال: حدثني آل جرهد، عن جرهد».

٢ـ ومنهم من يقول: «عن أبي الزناد، عن عبد الرحمن بن جرهد، عن أبيه، عن جده».

٣ـ ومنهم من يقول: «عن أبي الزناد، عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد».

٤ـ ومنهم من يقول: «عن أبي الزناد، عن زرعة بن جرهد، عن أبيه».

٥ـ ومنهم من يقول: «عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد، عن أبيه».

٦ـ ومنهم من يقول: «عن زرعة بن عبد الرحمن، عن جده».

٧ـ ومنهم من يقول: «عن ابن جرهد، عن أبيه».

٨ـ ومنهم من يقول: «عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد ـ مرسلا ـ: أن النبي ﷺ».

٩ـ ومنهم من يقول: «عن رجل ـ لم يسمه ـ، عن أبيه».

١٠ـ ومنهم من يقول: «عن جرهد بن جرهد، عن أبيه».

١١ـ ومنهم من يقول: «عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن سليمان بن جرهد، عن أبيه». وغير ذلك كما ذكره الدارقطني في علله، وقد أوردته بالاختصار.

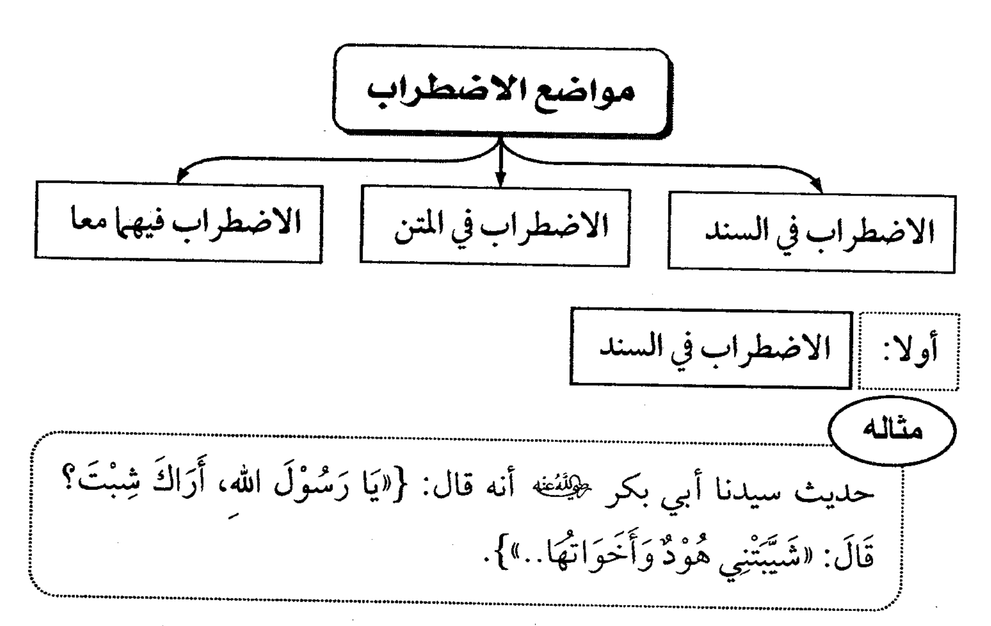
ويشترط لحصول الاضطراب الموجب للضعف:

١ تساوي الروايات المختلفة في الصحة، بحيث لا يمكن الترجيح بينهما، ولا الجمع.

فإن ترجحت إحدى الروايتين أو الروايات بشيء من وجوه الترجيح ـ كحفظ راويها، أو ضبطه، أو كثرة صحبته لمن روى عنه ـ كانت الراجحة صحيحة، والمرجوحة شاذة أو منكرة.

أو إذا أمكن الجمع بين رواياته المختلفة، فليس بمضطرب أيضا، كما قيل في حديث فاطمة بنت قيس مرفوعا: {**«إِنَّ فِي الْمَالِ لَحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ»**}. رواه الترمذي. ورواه ابن ماجه عنها أيضا بلفظ: {**«لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ»**}. فيجمع بينهما بأنها روت كلا من اللفظين عنه ﷺ، أن المراد بالحق المثبت المستحب، وبالمنفي الواجب.

٢ أن لا يقع الاضطراب في اسم راوٍ، أو اسم أبيه، أو نسبه ـ مثلا ـ ويكون الراوي ثقة؛ لأنه إن كان كذلك يحكم الحديث بالصحة، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر، مع تسميته مضطربا، وفي الصحيحين من هذا النوع أحاديث كثيرة.



أولا: الاضطراب في السند

مثاله

حديث سيدنا أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: {«يَا رَسُوْلَ اللهِ، أَرَاكَ شِبْتَ؟ قَالَ: «شَيَّبَتْنِي هُوْدٌ وَأَخَوَاتُهَا..»}.

قال الدارقطني: هذا مضطرب، فإنه لم يُرْوَ إلا من طريق أبي إسحاق السبيعي، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه: فمنهم من رواه عنه مرسلا. ومنهم من رواه عنه موصولا.

ومنهم من جعله من مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ومنهم من جعله من مسند سعد رضي الله عنه، ومنهم من جعله من مسند أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

ويروى عن عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود رضي الله عنه، وغير ذلك، كما بسطه الدارقطني، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر، كذا في (فتح المغيث) و(التدريب).

ثانيا: الاضطراب في المتن

ومثال الاضطراب في المتن، حديث نفي التسمية المتقدم في مبحث المعلل. قال الحافظ السيوطي: «فإن ابن عبد البر أعله بالاضطراب، والمضطرب يجامع المعلل؛ لأنه قد تكون علته ذلك». اهـ

ثالثا: الاضطراب في السند والمتن معا

مثاله

حديث عبد الله بن عكيم: {«أن رسول الله ﷺ كتب إلى جهينة قبل موته بشهر: «**أَنْ لَا تَنْتَفِعُوْا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ**»}.

رواه: أحمد، وأبو داود، والترمذي، وغيرهم، وقال الترمذي: «ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا في إسناده حيث روى بعضهم، فقال: عن عبد الله بن عكيم، عن أشياخ له من جهينة». اهـ

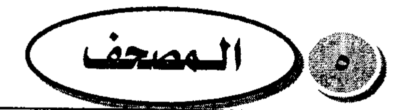
وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١/ ٤٨): «**الاضطراب في سنده** فإنه تارة عن كتاب النبي ﷺ، وتارة عن مشيخة من جهينة، وتارة عن من قرأ الكتاب. **والاضطراب في المتن** فرواه الأكثر من غير تقييد، ومنهم من رواه بقيد شهر أو شهرين، أو أربعين يوما، أو ثلاثة أيام». اهـ

حكم الاضطراب

قال العراقي: «والاضطراب حيث وقع في سند أو متن موجب للضعف لإشعاره بعدم ضبط راويه أو رواته».

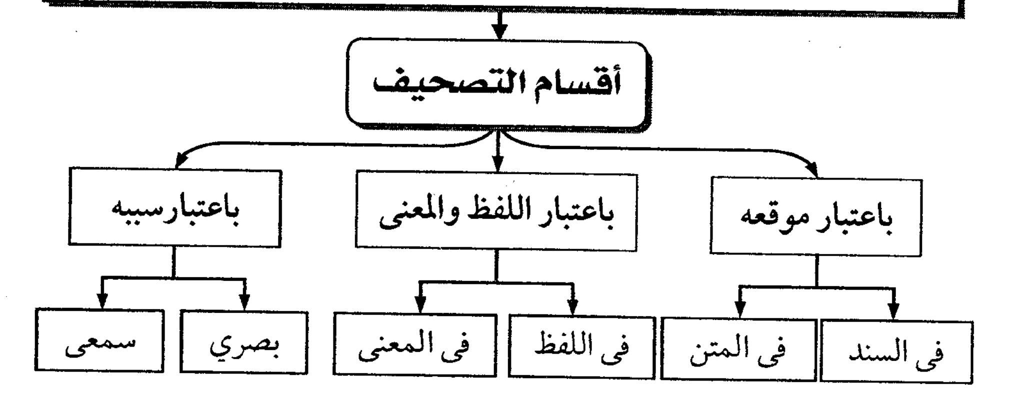
ولكن هناك نوع من الاضطراب لا يقدح في صحة الحديث، قال السيوطي: «إن الاضطراب قد يجامع الصحة، وذلك بأن يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وأبيه ونسبته، ونحو ذلك، ويكون ثقة، فيحكم للحديث بالصحة، ولا يضر الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربا، وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة».





- وهو «ما وقعت المخالفة فيه بتغيير النقط في الكلمة مع بقاء صورة الخط فيها». وهو تعريف الحافظ ابن حجر.
- وقال السخاوي: «هو تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها».

وبين التعريفين عموم وخصوص.



(أ) ـ التصحيف باعتبار موقعه

أولا | التصحيف في السند

مثاله: العوام بن مراجم ـ بالراء المهملة والجيم المعجمة ـ صحفه ابن معين، فقال: ابن مزاحم ـ بالزاء المعجمة، والحاء المهملة.

ثانيا | التصحيف في المتن

مثاله: حديث: {«مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالَ»}.

فقد صحَّفه الصولي ـ كما في تاريخ بغداد ـ فقال: «شَيْئًا» بالمعجمة بدل «سِتًّا».

(ب) ـ التصحيف باعتبار اللفظ والمعنى

أولا **تصحيف لفظي** وأمثلته كثيرة، منها المثالان السابقان.

ثانيا **تصحيف معنوي**

مثاله: قول أبي موسى العَنْزِي ـ نسبة إلى عنزة، حي من ربيعة ـ: نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صلى إلينا رسول الله ﷺ، يريد بذلك حديث: «**أن النبي ﷺ صلى إلى عنَزة**»، كما جاء في صحيح البخاري، فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العنزة ـ هنا ـ عصا عليه زجٌّ، وهو حديد في أسفل الرمح.

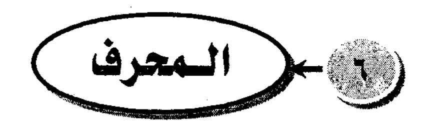
(جـ) ـ التصحيف باعتبار سببه

أولا **تصحيف بصر**

وهو الأكثر، وهو أن يشتبه الخط على بصر القارئ، أو الناسخ، إما لرداءة الخط، أو عدم نقطه، أو لضعف بصرهما.

ثانيا **تصحيف سمع**

ومنشؤه رداءة السمع، أو بُعْد السامع، أو نحو ذلك، فتشتبه عليه بعض الكلمات لكونها على وزن صرفي واحد. ومن ذلك: تصحيف بعضهم اسم «**عاصم الأحول**»، فقال: «**واصل الأحدب**». فقد ذكر الدارقطني أنه من تصحيف السمع، لا من تصحيف البصر، لأن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة، وإنما أخطأ فيه سمع من رواه.



وهو ما وقعت المخالفة فيه بتغيير الشكل في الكلمة مع بقاء صورة الخط فيها، وهو تعريف الحافظ ابن حجر.

وأكثر المتقدمين لا يفردون المحرّف عن المصحف، بل يجعلونهما مترادفين، ويطلقون كلا منهما على تغيير وقع في الكلمة، ولو مع عدم بقاء صورة الخط فيها.

أقسام التحريف

تحريف في السند	تحريف في المتن
مثاله: أن يجعل بَشِيْرًا ولَهِيْعَةَ - بفتح أولهما - بُشَيْرًا ولُهُيْعَة - بضم أولهما.	ما وقع لبعض الأعراب في حديث: {«صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عَنَزَةٍ»}. فحرَّف العنزة، وسكن النون، ثم روى ذلك الحديث بالمعنى على وهمه، فقال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى نُصِبَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ شَاةٌ». كما في (فتح المغيث)، ففسر العنزة بالشاة، وإنما هي عصا أقصر من الرمح عليها زُجٌّ، أي سِنان.

۞۞۞

كيف يسلم طالب الحديث من التصحيف أو التحريف؟

ومما يعين طالب الحديث وغيره على السلامة من اللحن والتحريف

أن يتعلم النحو واللغة، قال ابن الصلاح: «وحق على طالب الحديث أن يتعلم النحو واللغة، ما يتخلص به من شين اللحن، والتحريف ومعرفتهما. وقال النووي: «وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو ما يسلم بهمن اللحن والتصحيف». اهـ

ومن ذلك أيضا: أن يأخذ الحديث من أفواه الشيوخ من أهل المعرفة والتحقيق والضبط، لا من بطون الكتب.

أقوال العلماء حكم تصحيح التصحيف والتحريف

اختلف العلماء فيما إذا وجد الراوي أو المحدث تصحيفا أو تحريفا في سند الحديث أو متنه، هل يجوز له تصحيحه على قولين:

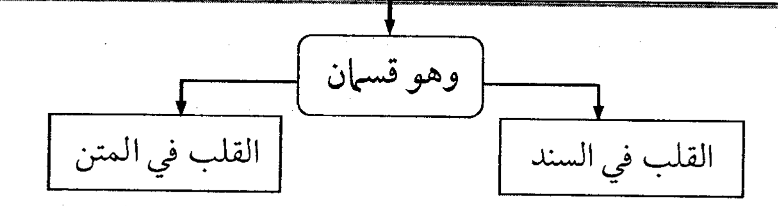
١ ذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا يجوز للراوي تغيير المصحَّف أو المحرف إذا كان مكتوبا، بل يتركه كما هو، ذكره الخطيب في (الكفاية) عن عبد الله بن داود الخريبي، وابن الصلاح في (علوم الحديث) عن محمد بن سيرين.

٢ وذهب آخرون منهم: عبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن الأوزاعي إلى جواز تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب كما في (الكفاية) و(علوم الحديث)، وأما إصلاحه في الكتاب فجوزه بعضهم. قال النووي في (التقريب): والصواب تقريره في الأصل على حاله، والتضبيب عليه، وبيان الصواب في الحاشية. اهـ

❁ ❁ ❁



هو الحديث الذي أبدَل فيه راويه شيئا بآخر في السند أو في المتن، سهوا أو عمدا.



أولا: **القلب في السند على وجهين:**

أن يقدم ويؤخر في اسم الراوي، كأن يكون الأصل: «**كعب بن مُرَّة**» مثلا، فيقول: «**مُرَّة بن كعب**»، عمدا أو سهوا.

أن يكون الحديث مشهورا عن راوٍ من الرواة، أو مشهورا بإسناد ما، فيبدل بنظيره في الطبقة من الرواة، عمدا أو سهوا.

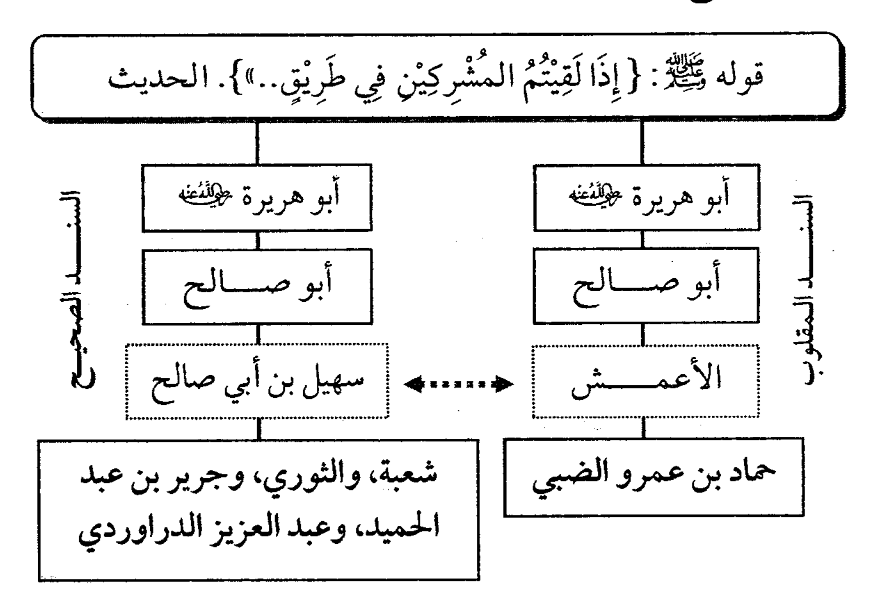
مثاله عمدا

قال العراقي: ما روي عن حماد بن عمرو النَّصِيْبِي، عن «**الأعمش**»، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: {«إِذَا لَقِيْتُمُ المُشْرِكِيْنِ فِي طَرِيْقٍ فَلَا تَبْدَؤُوْهُمْ بِالسَّلَامِ، وَاضْطَرُّوْهُمْ إِلَى أَضْيَقِهَا»}.

فهذا حديث مقلوب بعض سنده، قلبه حماد بن عمرو النصيبي الكذاب، فجعله عن الأعمش ليُغْرِبَ به، وإنما هو معروف عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، هكذا أخرجه مسلم من رواية شعبة، والثوري، وجرير بن عبد الحميد، وعبد العزيز الداروردي، كلهم عن «**سهيل بن**

أبي صالح»، ولا يعرف عن الأعمش.

توضيح المثال بالشكل :



ومثال العمد أيضا: قلب أهل بغداد على الإمام البخاري أسانيد مئة حديث امتحانا له، فردها على وجوهها.

مثاله سهوا

ما رواه إسحاق بن عيسى الطباع، عن جرير بن حازم، عن ثابت البناني، عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: {«إِذَا أُقِيْمَتِ الصَّلَاةِ فَلَا تَقُوْمُوْا حَتَى تَرَوْنِي»}.

فهذا حديث انقلب سنده سهوا على جرير بن حازم، وإنما هو مشهور عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ كما هو عند مسلم، والنسائي.

ثانيا: القلب في المتن

هو أن يجعل كلمة من الحديث، أو كلمات في غير موضعها المشهور؛ عمدا أو سهوا.

مثاله

ما رواه مسلم في السبعة الذين يظلمهم الله يوم القيامة، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعا: {«..وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا أَنْفَقَتْ شِمَالُهُ»}.

فهذا مما انقلب على أحد الرواة سهوا، وإنما كما في الصحيحين: {«..حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا أَنْفَقَتْ يَمِينُهُ»}.

مثاله أيضا

ما رواه أحمد، وابن خزيمة، وابن حبان في صحيحيهما من حديث أنيسة رضي الله عنها مرفوعا: {«إِذَا أَذَّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا، وَإِذَا أَذَّنَ بِلَالٌ فَلَا تَأْكُلُوا وَلَا تَشْرَبُوا»}.

فهذا أيضا مقلوب، والمشهور من حديث ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم مرفوعا: {«إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»}. متفق عليه.

حكم القلب يختلف حكم القلب باختلاف سببه:

1. إن كان عن سهو، فلا مؤاخذة فيه حيث كان ذلك عن غفلة بغير قصد، ولكن كثرة ذلك تقدح في ضبط الراوي فيكون حديثه ضعيفا.

٢ وأما إن كان القلب عن عمد، **فيختلف حكمه باختلاف سببه:**

فإن كان فعله للإغراب ـ كما تقدم ـ فإنه لا يجوز، بل هو حرام.

وأما إذا كان للامتحان، وقد فعله كثير من المحدثين، **ففيه خلاف:**

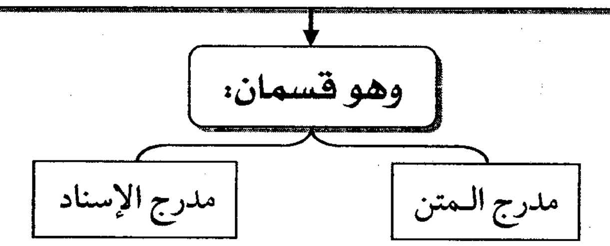
جوزه بعض العلماء، واستدل على ذلك بما فعله علماء بغداد مع الإمام البخاري. وهذا الجواز مشروط بعدم الاستمرار عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة، كما قال الحافظ ابن حجر.

قال العراقي: «في جوازه نظر؛ لأنه إذا فعله أهل الحديث لا يستقر حديثا» ا.هـ، أي لا يجوز استقراره حديثا من حيث هذا السند المقلوب. وقد أنكر حرميٌّ على شعبةَ لما قلب أحاديث على أبان بن أبي عياش، وقال: «بئس ما صنع» ـ أي شعبة.





وهو أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي ـ أي الصحابي فمن دونه ـ فيحسبها من يسمعها منه مرفوعةً في الحديث، فيرويها كذلك.



أولا: مدرج المتن

هو أن يدخل في حديث رسول الله ﷺ شيئا من كلام بعض الرواة.
وقد يكون في أول الحديث، وفي وسطه، وفي آخره، فيتوهم من يسمع الحديث أن هذا الكلام منه.

مثال المدرج في أول الحديث

ما رواه الخطيب البغدادي: من رواية أبي قطن، وشبابة، عن شعبة عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: {«أَسْبِغُوا الوُضُوْءَ، وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»}.

فقوله: «أَسْبِغُوْا الوُضُوْءَ»، مدرج من قول أبي هريرة رضي الله عنه، ويبين ذلك:

ما رواه البخاري: عن آدم، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «أَسْبِغُوا الوُضُوْءَ»، فَإِنَّ أَبَا القَاسِمِ ﷺ قال: {«وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»}.

قال الخطيب: «وهم أبو قطن وشبابة في روايتهما له عن شعبة، وقد رواه الجم الغفير عنه كرواية آدم».

مثال المدرج في وسطه وقد يكون سببه الوهم، أو على سبيل التفسير.

فالأول: ما رواه الدارقطني: من طريق عبد الحميد بن جعفر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: {«مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، أَوْ أُنْثَيَيْهِ، أَوْ رُفْغَيْهِ، فَلْيَتَوَضَّأْ»}.

فقوله: «**أو أنثييه، أو رفغيه**»، مدرج من كلام عروة. قال الدارقطني: «كذا رواه عبد الحميد بن جعفر، عن هشام، ووهم في ذكر الأنثيين والرفغين، وأدرجه كذلك في حديث بسرة. والمحفوظ أن ذلك قول عروة، وكذا رواه الثقات عن هشام، منهم: أيوب، وحماد بن زيد، وغيرهما».

ثم رواه من طريق أيوب بلفظ: «من مس ذكره فليتوضأ»، قال: وكان عروة يقول: إذا مس رفغيه أو أنثييه، أو ذكره فليتوضأ، وكذا قال الخطيب. فعروة لما فهم من لفظ الخبر أن سبب نقض الوضوء مظنة الشهوة، جعل حكم ما قرب من الذكر كذلك، فقال ذلك، فظن بعض الرواة أنه من صلب الخبر، فنقله مدرجا فيه، وفهم الآخر حقيقة الحال، ففصلوا». قاله في التدريب.

ومثاله في وسطه على سبيل التفسير

ما رواه البخاري، من طريق ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: {«...كَانَ ﷺ يَخْلُوْ بِغَارِ حِرَاءٍ فَيَتَحَنَّثُ فِيْهِ ـ وَهُوَ التَّعَبُّدُ ـ اللَّيَالِيَ ذَوَاتِ العَدَدِ..»}. فهذا التفسير (أي قوله: «وهو التعبد») من قول ابن شهاب الزهري، أدرج في الحديث.

مثال المدرج في آخر الحديث

ما رواه الحاكم في (المستدرك): عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: {«... وَالله لَوْ تَعْلَمُوْنَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيْلًا، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيْرًا، وَمَا تَلَذَّذْتُمْ بِالنِّسَاءِ عَلَى الفُرُشِ، وَلخَرَجْتُمْ إِلَى الصُّعُدَاتِ تَجْأَرُوْنَ إِلَى الله تَعَالَى»، **وَالله لَوَدِدْتُ أَنِّي شَجَرَةٌ تُعْضَدُ**}.

فجملة «**لوددت أني شجرة تعضد**»، مدرجة من كلام أبي ذر رضي الله عنه، كما فصلتها رواية أحمد، حيث قال: فقال أبو ذر: «والله لوددت أني شجرة تعضد».

ثانيا | **مدرج الإسناد** وهو ثلاثة أقسام:

أ ـ أن يكون الراوي سمع الحديث بأسانيد مختلفة، فيريه عنه راوٍ آخر، فيجمع الكل على إسناد واحد، من غير أن يبين الخلاف.

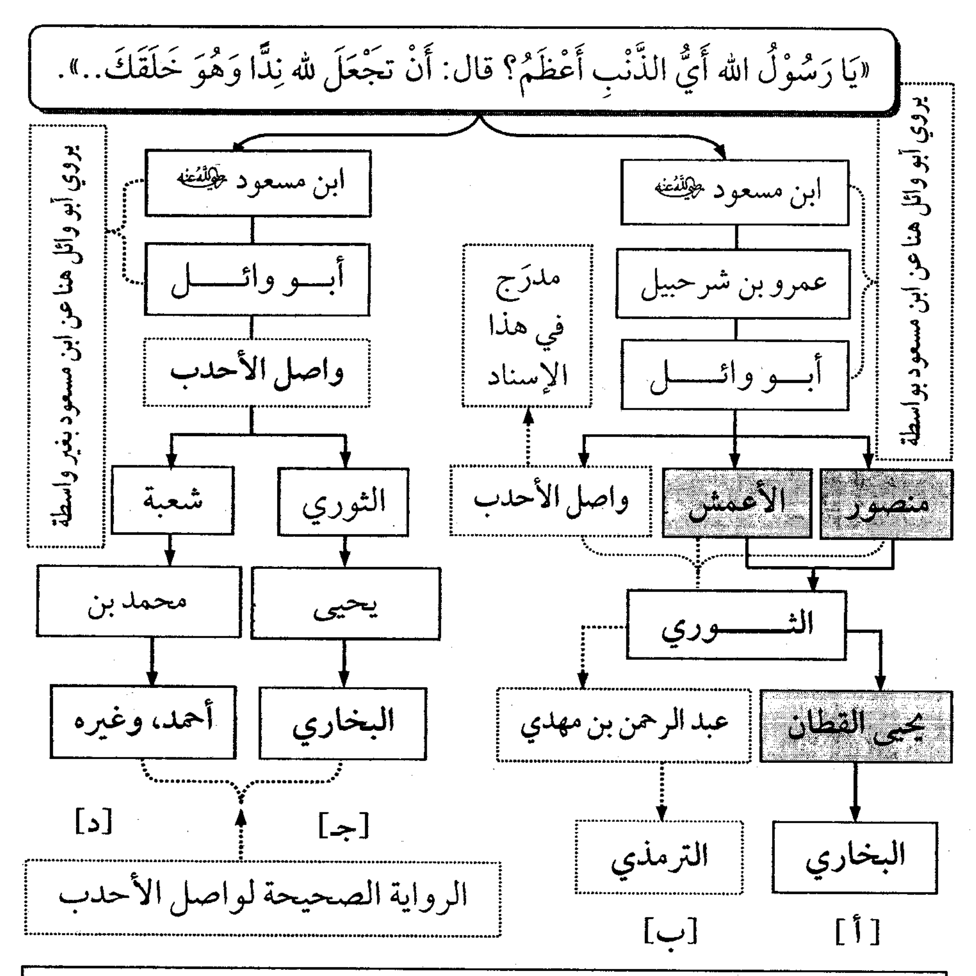
مثاله

ما رواه الترمذي، من طريق ابن مهدي، عن الثوري، عن «**واصل الأحدب**» ومنصور والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قلت: {«يَا رَسُوْلَ الله، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لله نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ..»}. الحديث.

فإن رواية **واصل** ـ هذه ـ مُدْرجة على رواية منصور والأعمش، فإن واصلا يرويه عن أبي وائل، عن ابن مسعود مباشرة، لا يذكر فيه «عمرو بن شرحبيل». وهكذا رواه شعبة، والثوري، وغيرهما، عن واصل الأحدب.

وقد روى يحيى القطان، عن الثوري، عن واصل، عن أبي وائل، عن ابن مسعود رضي الله عنه. كما رواه عن الثوري، عن منصور والأعمش، عن أبي وائل، عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود، أخرجهما البخاري.

توضيح المثال برسم شجرة إسناده :



إن «**واصلا**» لم يرْوِ بسندٍ فيه «**عمرو بن شرحبيل**»، كما في [جـ]، و[د] من رواية البخاري وغيره، وإنما الذي يروي بذلك السند: «**منصور والأعمش**»، كما في [أ] من رواية البخاري. وضمُّ «**واصل**» إلى «**منصور والأعمش**» في رواية الترمذي كما في [ب] إنما هو من إدراج عبد الرحمن بن مهدي.

ب ـ أن يكون الراوي قد روى متنين مختلفين، كل متن بإسناد، فيروي أحد الرواة المتنين بإسناد واحد من الإسنادين، أو يروي أحد المتنين بإسناده الخاص، ويزيد فيه من المتن الآخر ما ليس فيه.

مثاله

ما رواه سعيد بن أبي مريم، عن مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: {«لَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تحَاسَدُوْا، وَلَا تَدَابَرُوْا، وَلَا تَنَافَسُوْا...»}. الحديث.

فقوله: «ولا تنافسوا»، أدرجه ابن أبي مريم، من حديث آخر لمالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: {«إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحَدِيْثِ، وَلَا تجَسَّسُوْا، وَلَا تَنَافَسُوْا، وَلَا تحَاسَدُوْا»}. وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك، وليس في الأول: «ولا تنافسوا»، ولكنها في الثاني.

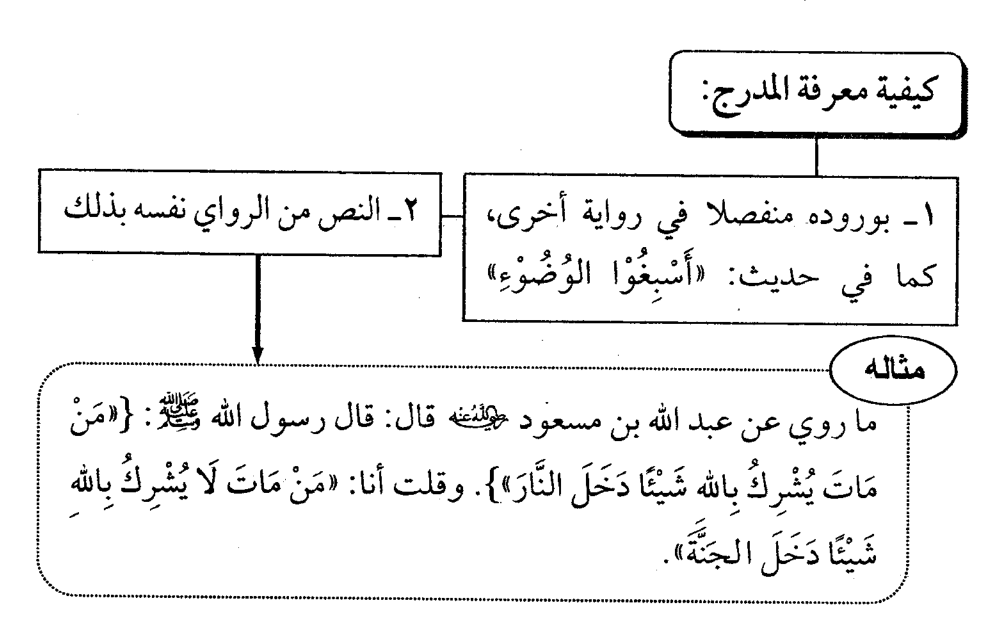
جـ ـ أن يحدث الشيخ فيسوق الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلاما من عند نفسه، فيظن بعض من يسمعه أن ذلك الكلام هو متن الإسناد فيرويه عنه كذلك.

مثاله

ما رواه ابن ماجه، عن إسماعيل الطلحي، عن ثابت بن موسى العابد الزاهد، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه مرفوعا: {«مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ»}.

قال الحاكم: «دخل ثابت على شريك وهو يملي، ويقول: «حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ، وسكت ليكتب المستملي، فلما نظر إلى ثابت قال: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»، وقصد بذلك ثابتا، لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يحدث به»[1].

وقال ابن حبان: «إنما هو قول شريك، قاله عقب حديث الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه مرفوعا: {«يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ..»}، فأدرجه ثابت في الخبر، ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء، وحدثوا به عن شريك».



(١) وقد ذكر بعض المحدثين المصنفين في مصطلح الحديث هذا القسم في نوع الموضوع، منهم ابن الصلاح في (المقدمة)، وجعله شبه وضع من غير تعمد، وتبعه على ذلك النووي في (التقريب)، والسيوطي في (التدريب). ولكن ابن حبان جزم بأنه من المدرج، وعلى ذلك جرى الحافظ ابن حجر.

فقد ذكر الإمام الخطيب البغدادي في (الفصل للوصل المدرج):

قال أخبرنا الحسن بن علي الجوهري، أنا عبد العزيز بن جعفر الخرفي، نا قاسم بن زكريا المطرز، نا أحمد بن عبد الجبار، نا أبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، عن عبد الله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: {«مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وَمَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ»}.

فقوله: « وَمَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ». مدرج من كلام ابن مسعود رضي الله عنه، كما اتضح في المثال السابق حيث قال: «وقلت أنا: ومن مات... فذكره».

قال الخطيب: «هكذا روى هذا الحديث أحمد بن عبد الجبار العطاردي، عن أبي بكر بن عياش، ووهم في إسناده وفي متنه:

❖ **فأما الوهم في إسناده:** فإن عاصما إنما كان يرويه عن أبي وائل شقيق ابن سلمة، عن عبد الله، لا عن زر، وقد رواه كذلك عن أبي بكر أسود بن عامر شاذان، وأبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي، وأبو كريب محمد بن العلاء الهمداني ووافقهم حماد بن شعيب، والهيثم بن جهم والد عثمان بن الهيثم المؤذن فروياه عن عاصم عن أبي وائل كذلك.

❖ **وأما الوهم في متن الحديث:** فإن العطاردي في روايته جعله كله من كلام النبي ﷺ وليس كذلك، وإنما الفصل في ذكر من مات مشركا قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

٣ـ بنص بعض الأئمة المطلعين، وأكثر الأمثلة التي ذكرناها من هذا القبيل.

٤ـ وجود قرينة في السياق تدل على استحالة كون ذلك من كلام النبي ﷺ.

مثاله

ما في جاء في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «لِلْعَبْدِ المَمْلُوْكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ». وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ لَا الجِهَادُ فِي سَبِيْلِ الله، وَالحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوْتَ وَأَنَا مَمْلُوْكٌ.

فقوله: «والذي نفسي بيده..إلخ» مدرج من كلام أبي هريرة رضي الله عنه، لاستحالة أن يقوله النبي ﷺ، ولأن أمه ماتت وهو صغير حتى يبرَّها، ولأنه يمتنع منه أن يتمنى الرق، وهو أفضل الخلق عليه الصلاة والسلام.

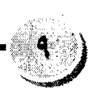
حكم الإدراج

الإدراج إن كان لتفسير شيء من معنى الحديث، ففيه بعض التسامح، ولكن الأولى أن ينص الراوي ببيان ذلك.

وإن كان خطأ أو سهوا من غير تعمد فلا حرج على المخطئ، إلا أنه إذا كثر خطؤه؛ فيكون ذلك جرحا في ضبطه وإتقانه.

وأما إن كان الإدراج عن تعمد فهو حرام على اختلاف أنواعه، باتفاق العلماء، لما في ذلك من التلبيس والتدليس. وفي ذلك يقول ابن السمعاني: «من تعمَّد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين».

❁ ❁ ❁



المزيد في متصل الأسانيد

- هو أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلا أو أكثر وهما منه وغلطا.
- وقال ابن كثير: هو أن يزيد راوٍ في الإسناد رجلا لم يذكره غيره.

ضابطه

أن الحديث الواحد قد يجيء بإسناد واحد من طريقين، ولكن في أحدهما زيادة راوٍ:

- فتارة تكون الزيادة راجحة، بكثرة الراوين لها، أو بضبطهم وإتقانهم، فهنا يحكم النقص بكونه «مرسلا خفيا أو منقطعا». وقد تقدم ذكر مثاله في بحث المنقطع.
- وتارة يحكم بأن راوي الزيادة وهم فيها، تبعا للترجيح والنقد، وهنا يحكم الزائد بأنه من «المزيد في متصل الأسانيد».

شرط الحكم بالمزيد في متصل الأسانيد:

- أن يقع التصريح بالسماع بين الراويين بموطن الزيادة في الإسناد الناقص، أي في رواية من لم يزدها، قال الحافظ ابن حجر: وإلا فمتى كان معنعنا مثلا ترجحت الزيادة.
- أن يترجح جانب النقص بقرينة دالة على الوهم، ككون راوي النقص أتقن من راوي الزيادة أو أكثر عددا.

مثاله

ما روي عن ابن المبارك، عن **سفيان**، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثني بسر بن عبيد الله، قال سمعت **أبا إدريس** يقول: سمعت واثلة بن الأسقع، يقول سمعت أبا مرثد الغنوي يقول: سمعت رسول الله ﷺ: {«**لَا تَجْلِسُوا عَلَى القُبُوْرِ وَلَا تُصَلُّوْا إِلَيْهَا**»}.

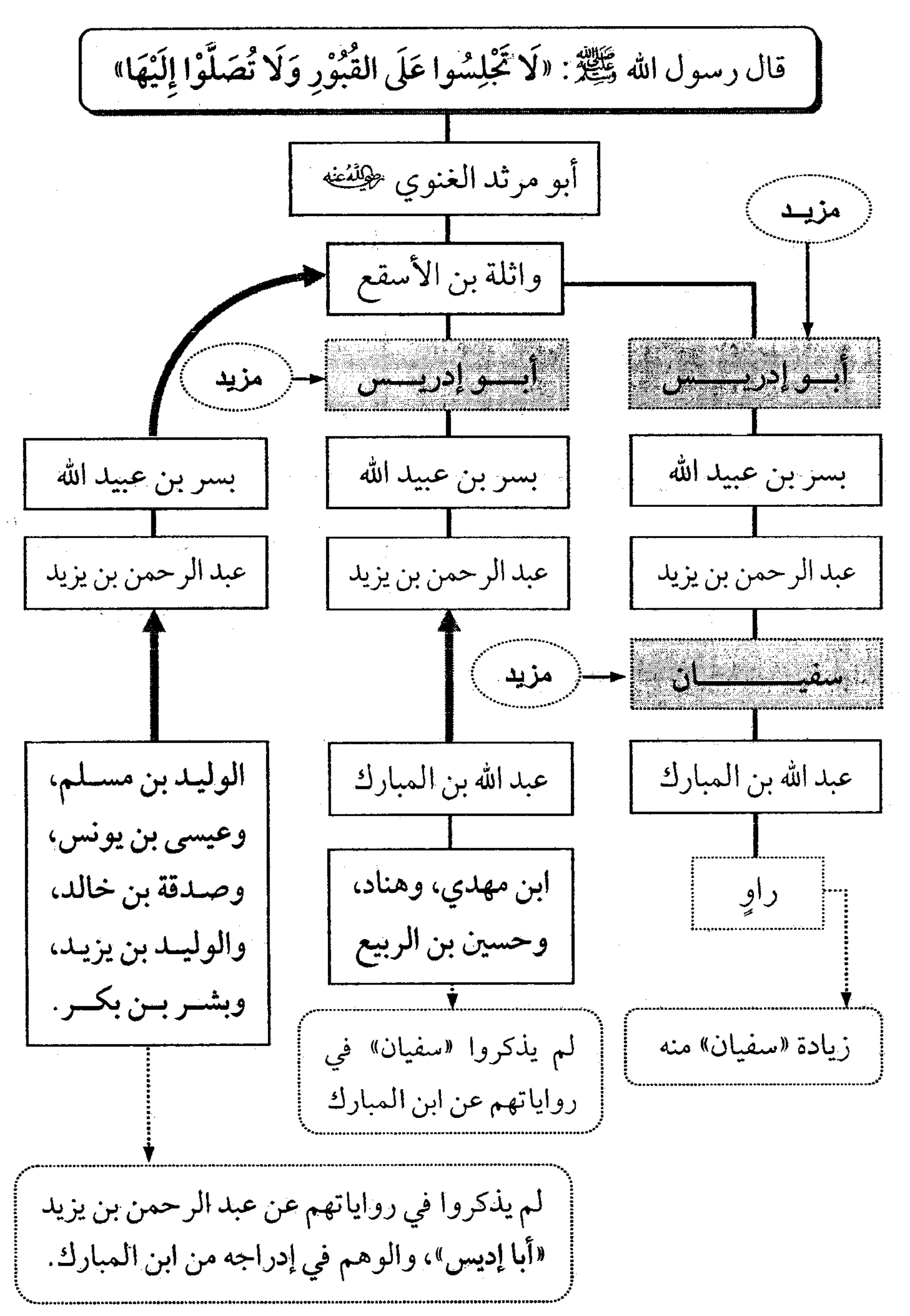
ففي الحديث زيادة رجلين وهما: «**سفيان**»، و«**أبو إدريس**». فزيادة سفيان وهْم من الراوي عن ابن المبارك، فقد رواه ثقات عن ابن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد بغير واسطة، منهم: عبد الرحمن بن مهدي، وحسين بن الربيع، وهناد بن السري، وغيرهم.

وزيادة «أبي إدريس» وهْم من ابن المبارك، فقد رواه جماعة من الثقات منهم الوليد بن مسلم، وعيسى بن يونس، وصدقة بن خالد، والوليد بن مزيد، وبشر بن بكر، وبكر بن يزيد الطويل جميعا عن عبد الرحمن بن يزيد، عن بسر بن عبيد الله، عن واثلة بن الأسقع بغير واسطة، مع تصريح بعضهم بسماع بسر بن عبيد الله عن واثلة.

من ذلك ما أخرجه أبو بكر الشيبان في (الآحاد والمثاني) قال: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا صدقة بن خالد، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثني بسر بن عبيد الله قال: سمعت واثلة بن الأسقع، يقول: سمعت أبا مرثد الغنوي.. فذكر الحديث.

قال أبو حاتم الرازي: «كثيرا ما يحدث بسرٌ عن أبي إدريس، فوهم ابن المبارك، وليس كذلك، بل هو مما سمعه بسرٌ من واثلة»، وكذلك قال غيره من الأئمة الحفاظ».

توضيح المثال بالرسم التشجيري :



أقوال العلماء في حكم الحديث الضعيف

أولا: حكم رواية الحديث الضعيف

اتفقت كلمة علماء الحديث على جواز رواية الحديث الضعيف وإخراجه في مصنفاتهم، ولا يوجد خلاف في ذلك. وخير دليل على ذلك وجود الأحاديث الضعيفة في سائر كتب الحديث باستثناء «**الصحيحين**»، حتى الكتب التي التزم أصحابها إخراج الصحيح كابن خزيمة في صحيحه، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في مستدركه، وغيرهم على اختلافها قلةً وكثرةً.

وكيفية رواية الضعيف: إذا روى أحدٌ الضعيفَ بغير إسناد فلا يجوز له أن يقول: قال رسول الله ﷺ كذا، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم بأن رسول الله ﷺ قاله، بل يقول: روي عنه كذا، أو بلغنا عنه كذا، أو رود عنه كذا، أو نقل عنه كذا، وما أشبه ذلك من صيغ التمريض.

ثانيا حكم العمل بالحديث الضعيف وشروطه

مذاهب العلماء في حكم العمل بالحديث الضعيف:

١	أنه لا يجوز العمل به مطلقا، لا في الفضائل ولا في الأحكام، نسب هذا القول إلى القاضي أبي بكر بن العربي، وحكاه ابن سيد الناس إلى يحيى بن معين.
٢	أنه يعمل به مطلقا، وعزي ذلك إلى الإمام أبي داود والإمام أحمد.
٣	أنه يعمل به في فضائل الأعمال والمواعظ والقصص، ونحو ذلك مما ليس له تعلق بالعقائد والأحكام، وهذا هو المعتمد عند المحققين.

قال الإمام النووي في (الأذكار): «قال العلماء من المحدثين والفقهاء: يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعا، وأما الأحكام كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن، إلا أن يكون في احتياط في شيء من ذلك، كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة فإن المستحب أن يتنزه عنه ولا يجب». اهـ

شروط العمل بالحديث الضعيف:

١ أن يكون في فضائل الأعمال ونحوها كما تقدم.

٢ أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه (أي الموضوع والمتروك).

٣ أن يكون مندرجا تحت أصل عام معمول به، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصلٌ أصلًا.

٤ أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله. وهذه الشروط ذكرها الحافظ ابن حجر.

ثالثا حكم العمل بالحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول:

لقد اتفق العلماء على العمل بالحديث الضعيف في الأحكام إذا تلقته الأمة بالقبول، ولا خلاف في ذلك بينهم. قال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى في (الكفاية): وقد يستدل أيضا على صحة الحديث بأن يكون خبرا عن

أمر اقتضاه نص القرآن، أو السنة المتواترة، أو أجمعت الأمة على تصديقه، أو تلقته الكافة بالقبول، وعملت بموجبه لأجله.

ومن أمثلة ذلك:

حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه : {«أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَـمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟». قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللهِ. .}. الخ.

هذا الحديث لا يروى إلا من طريق الحارث بن عمرو، عن أناس من أصحاب معاذ، عن معاذ رضي الله تعالى عنه، ففيه راوٍ مبهم، ومع هذا فقد اعتمده عامة أهل العلم، ونقله الكافة عن الكافة، وجعلوه دليلا على مشروعية الاجتهاد أي القياس.

ومنه حديث : {«لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ»}.

هذا الحديث نقله عامة عن عامة، من طريق أهل المغازي وغيرهم، وجعله بعضهم ناسخا لآية الوصية، قال الإمام الشافعي في (الرسالة): إن الحديث مجمع عليه، لكن لم يصلح طريق صحيح، وإنما أخذ برواية أهل المغازي، وإجماع العلماء على مقتضى الحديث. وقال ابن عبد البر في (التمهيد) ـ بعد ذكره حديث: «**أيما بيِّعين تبايعا فالقول قول البائع أو يترادان**»، وحديث: «**لا وصية لوارث**» ـ: «ومثل هذا من الآثار التي اشتهرت عند جماعة العلماء استفاضة يكاد يستغنى فيها عن الإسناد لأن استفاضتها وشهرتها عندهم أقوى من الإسناد». اهـ

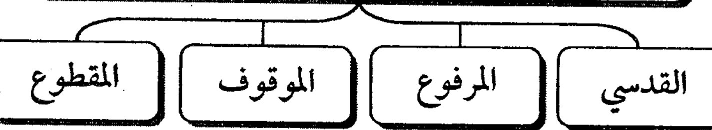
ومنه أيضا:

ما رواه الطبراني من حديث أبي أمامة رضي الله عنه في تاقين الميت في قبره.

قال ابن القيم بعد ذكره حديث أبي أمامة المذكور: «فهذا الحديث وإن لم يثبت فاتصال العمل به في سائر الأمصار والأعصار من غير إنكار كافٍ في العمل به، وما أجرى الله سبحانه العادة قط بأن أمة طبقت مشارق الأرض ومغاربها وهي أكمل الأمم عقولا وأوفرها معارف تطيق على مخاطبة من لا يسمع ولا يعقل وتستحسن ذلك لا ينكره منها منكر بل سنه الأول للآخر ويقتدي فيه الآخر بالأول». اهـ(1)

وهناك أمثلة أخرى ذكرها أبو بكر الخطيب البغدادي في (الفقيه والمتفقه) حيث قال بعد أن ذكر حديث معاذ السابق: «على أن أهل العلم قد تقبلوه واحتجوا به، فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله ﷺ: {«**لا وصية لوارث**»}، وقوله ﷺ في البحر: {«**هو الطهور ماؤه الحل ميتته**»}، وقوله: {«**إذا اختلف المتبايعان في الثمن والسلعة قائمة تحالفا وترادا البيع**»}، وقوله: {«**الدية على العاقلة**»}، وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد، لكن لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكذلك حديث معاذ، لما احتجوا به جميعا غنوا عن طلب الإسناد له». اهـ

(1) ونص الحديث: عن أبي أمامة رضي الله عنه: {«أمرنا رسول الله ﷺ، فقال: «إذا مات أحد من إخوانكم، فسويتم التراب على قبره، فليَقُمْ أحدُكم على رأس قبره، ثم ليقل: يا فلان بن فلانة، فإنه يسمعه ولا يجيب، ثم يقول: يا فلان بن فلانة، فإنه يستوي قاعدا، ثم يقول: يا فلان بن فلانة، فإنه يقول: أرشدنا رحمك الله، ولكن لا تشعرون، فليقل: اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، وأنك رضيت بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد نبيا، وبالقرآن إماما، فإن منكرا ونكيرا يأخذ واحد منهما بيد صاحبه، ويقول: انطلق بنا ما نقعد عند من قد لقن حجته، فيكون الله حجيجه دونهما، فقال رجل: يا رسول الله، فإن لم يعرف أمه؟ قال: فينسبه إلى حواء، يا فلان بن حواء»}.



القدسي | المرفوع | الموقوف | المقطوع

أقسام الحديث باعتبار من أضيف إليه:

- فإن أضافه رسول الله ﷺ إلى ربه فهو: ← **القدسي**
- وإن أضيف إلى رسول الله ﷺ فهو: ← **المرفوع**
- وإن أضيف إلى الصحابي، فهو: ← **الموقوف**
- وإن أضيف إلى التابعي فمن دونه فهو: ← **المقطوع**

١ ← الحديث القدسي

القدسي: نسبة إلى القدس: وهو الطهر، ومعناه: الحديث المنسوب إلى الذات القدسية، وهو الله سبحانه وتعالى.

واصطلاحا: هو ما نقل إلينا عن النبي ﷺ مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل، وهو الذي يقول فيه النبي ﷺ فيه: «قال الله تعالى».

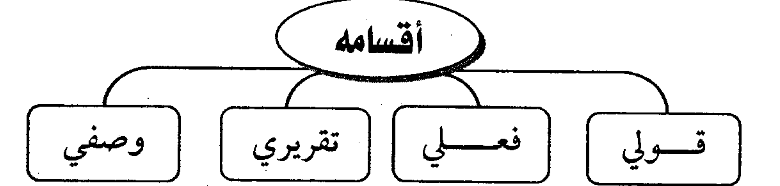
مثاله

عن هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله تعالى قال: { «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ..» }

٢ ← الحديث المرفوع

هو «ما أضيف إلى النبي ﷺ سواء كان قولا، أو فعلا، أو تقريرا، أو وصفا ـ تصريحا أو حكما؛ متصلا إسناده أو لا».

وسمي حديثا مرفوعا لارتفاع رتبته بإضافته إلى النبي ﷺ.



مثال القولي

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: {«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى..»}. الحديث.

مثال الفعلي

عن عائشة رضي الله عنها قالت: {«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ»}.

مثال التقريري

عن خالد بن الوليد رضي الله عنه: {«أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أُتِيَ بِضَبٍّ مَشْوِيٍّ، فَقُرِّبَ إِلَيْهِ فَأَهْوَى إِلَيْهِ بِيَدِهِ لِيَأْكُلَ مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ مَنْ حَضَرَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّهُ لَحْمُ ضَبٍّ، فَرَفَعَ يَدَهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ: خَالِدٌ: يَا رَسُولَ اللهِ أَحَرَامٌ الضَّبُّ؟ قَالَ: لاَ وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ، فَأَهْوَى خَالِدٌ إِلَى الضَّبِّ، فَأَكَلَ مِنْهُ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَنْظُرُ»}.

مثال الوصفي

عن علي رضي الله عنه قال: {«لَمْ يَكُنْ رَسُوْلُ الله ﷺ بِالطَّوِيلِ المُمَغَّطِ، وَلاَ بِالْقَصِيرِ المُتَرَدِّدِ، وَكَانَ رَبْعَةً مِنَ الْقَوْمِ.. »}. الحديث.

أنـواع الرفـع

صريـح

هو «أن يضيف الحديث إلى النبي ﷺ صراحةً؛ قولًا أو فعلًا، أو تقريرًا، أو وصفًا» .. وهو ما سبق بيانه.

حكـمي

وهو أنواع كثيرة، ومن ذلك قول الصحابي: «أُمِرْنَا بكذا»، أو «نُهِيْنَا عن كذا»، أو «أُوْجِب علينا»، أو «حُرِّم علينا..»، فجميع هذا من أنواع المرفوع، للعلم بأن الفاعل هو رسول الله ﷺ. وسيأتي بيانه تفصيلا في الحديث الموقوف مع الأمثلة.

❁ ❁ ❁

٣ الحديث الموقوف

هو: «ما أضيف إلى الصحابة ﷺ سواء كان قولا، أو فعلا، أو تقريرا، متصلا إسناده إليهم أو منقطعا».

تعريف الصحابي

هو «من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام».

والمراد باللقاء: ما يعم المجالسة، والمماشاة، ووصول أحدهما إلى الآخر، وإن لم تحصل بينهما مكالمة، ويشمل رؤية أحدهما الآخر.

والتعبير باللقاء أعم من الرؤية، فإن مِن الصحابة مَنْ لقي النبي ﷺ ولم يره بعيني بصره، لكونه أعمى كابن أم مكتوم، وغيره من العميان.

مثال الموقوف

قول سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه : {« تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوَّدُوا»}.

أنواع الموقوف من حيث الحكم

موقوف له حكم المرفوع	موقوف ليس له حكم المرفوع

أولا: موقوف له حكم الرفع وله عدة وجوه:

١ قول الصحابي: «أمرنا بكذا»، أو «نهينا عن كذا»، و«أُوْجِبَ علينا كذا»، «وفُرِضَتْ كذا» ونحو ذلك من الإخبار عن الأحكام بصيغة من لم يسم فاعله، فكل ذلك مرفوع، لأن الآمر والناهي هو النبي ﷺ.

مثاله

قول أنس رضي الله عنه : {«أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ، وَيُوْتِرَ الإِقَامَةَ»}.

وقول عائشة رضي الله عنها : {«كُنَّا نُؤْمَرُ بِقَضَاء الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»}.

ومنه قول أم عطية رضي الله عنها : {«نُهِينَا عَنِ اتِّبَاعِ الجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا»}.

٢ قول الصحابي: كنا نفعل، أو كنا نقول، أو كانوا يفعلون، أو كنا لا نرى بأسا بكذا في حياة رسول الله ﷺ وهو فينا، أو بين أظهرنا، ونحو ذلك مما يشعر بإقرار رسول الله ﷺ.

مثاله

قول جابر رضي الله عنه : {«كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُوْلِ الله ﷺ وَالقُرْآنُ

ومنه ما رواه البيهقي، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه : {«كَانَ أَصْحَابُ رَسُوْلِ الله ﷺ يَقْرَعُوْنَ بَابَهُ بِالأَظْفَارِ»}.

وقول ابن عمر رضي الله عنهما : {«كُنَّا نُفَاضِلُ بَيْنَ النَّاسِ زَمَانَ رَسُوْلِ الله ﷺ، فَنَقُوْلُ: أَبُوْ بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، وَلَا يُنْكِرُ ذَلِكَ عَلَيْنَا»}.

٣ قول الصحابي: «من السنة كذا»، أو «أصبت السنة»، أو «السنة كذا وكذا»، ونحو ذلك.

مثاله

ما رواه أبو داود، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : {«مِنَ السُّنَّةِ وَضْعُ الكَفِّ عَلَى الكَفِّ فِي الصَّلَاةِ تَحْتَ السُّرَّةِ»}.

وما ذكره البخاري تعليقا، عن ابن عباس رضي الله عنهما: {«مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُحْرِمَ بِالحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الحَجِّ»}.

والدليل على أنهم كانوا يعنون بذلك سنة النبي ﷺ:

ما رواه البخاري، عن ابن شهاب قال: أخبرني سالم أن الحجاج بن يوسف عام نزل بابن الزبير رضي الله عنه سأل عبد الله: كيف تصنع في الموقف يوم عرفة؟ فقال سالم: «إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة يوم عرفة»، فقال عبد الله ابن عمر: «صدق، إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة». قال ابن شهاب: فقلت لسالم: أفعله رسول الله ﷺ؟ فقال: وهل تتبعون في ذلك إلا سنته؟!.

٤ أن يتكلم الصحابي في أمور نقلية، أو يعمل عملا لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، أو يحكم على فعل أنه طاعة لله ورسوله ﷺ. ويشترط في ذلك أن لا يأخذ هذا الصحابي عن الإسرائيليات كما قيده الحافظ ابن حجر.

مثال الكلام

ما أخرجه البيهقي في (شعب الإيمان) عن عمرو بن عبسة رضي الله عنه قال: {«**إِذَا كَانَ يَوْمَ القِيَامَةِ جِيْءَ بِالدُّنْيَا فَيُمَيَّزُ مِنْهَا مَا كَانَ للهِ تَعَالَى، وَمَا كَانَ لِغَيْرِهِ رُمِيَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ**»}.

مثال الفعل

صلاة علي رضي الله عنه في الكسوف في كل ركعة بأكثر من ركوعين.

مثال الحكم

ما رواه الترمذي: عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: {«مَنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا القَاسِمِ ﷺ»}.

٥ أقوال الصحابة رضي الله عنهم في أسباب نزول الآيات الكريمة.

مثاله

ما رواه البخاري، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون ويقولون: نحن المتوكلون، فإذا قدموا مكة سألوا الناس، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَتَزَوَّدُوْا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾».

٦ قول التابعي فمن دونه عند ذكر الصحابة: «يرفعه، أو يرفع الحديث، أو ينميه، أو يبلغ به، أو يرويه، أو رواه، أو رواية، فإن ذلك كله له حكم الرفع.

مثاله

ما رواه البخاري، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: {«الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ، وَكَيَّةٍ بِنَارٍ»} رَفع الحديث.

ومنه ما رواه مالك في (الموطأ) عن أبي حازم، عن سهل بن سعد رضي الله عنه أنه قال: {«كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُوْنَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ اليُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ اليُسْرَى فِي الصَّلَاةِ»}. قال أبو حازم: «لا أعلم إلا أنه يَنْمِي ذلك». قال مالك: «يرفع ذلك».

ثانيا: موقوف ليس له حكم المرفوع

وهو ما عدا الوجوه التي لها حكم الرفع، وهو ما تقدم في تعريف الموقوف.

حكم الحديث الموقوف

الموقوف ليس بحجة ما لم يكن في حكم المرفوع. وهذا الحكم من حيث الإجمال، وأما من حيث التفصيل فللأئمة في ذلك أقوال، وليس في هذا المختصر موضع بسطه.



٤ الحديث المقطوع

هو: «ما أضيف إلى التابعي فمن دونه من قول، أو فعل، سواء كان التابعي صغيرا أو كبيرا؛ وسواء كان متصل الإسناد إليه، أو لا».

وقد تقدم تعريف التابعي، في مبحث الحديث المرسل، وكذلك تعريف صغار التابعين وكبارهم.

فائـــدة:

وقد يسمى المقطوع موقوفا بشرط تقييده، نحو قولهم: موقوف على عطاء، أو وقفه فلان على مجاهد، ونحو ذلك.

وأما الموقوف عند الإطلاق فلا ينصرف إلا إلى الموقوف الاصطلاحي، وهو: «ما إلى ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل»، كما تقدم.

مثـاله

من قول التابعين

قال مجاهد رحمه الله تعالى : «لَا يَنَالُ العِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٌ».

قول تابع التابعين

قال مالك إذا ودع أصحابه : «اتَّقُوْا اللهَ، وَانْشُرُوْا هَذَا العِلْمَ وَعَلِّمُوْهُ، وَلَا تَكْتُمُوْهُ».

حكم المقطوع

الحديث المقطوع ليس بحجة حيث خلا عن قرينة الرفع، أما إذا وجدت قرينة تدل على رفعه إلى رسول الله ﷺ فله حكم الرفع، كما أنه إذا وجدت قرينة تدل على وقفه على الصحابي فله حكم الوقف.

ومن المقطوع الذي له حكم الرفع:

❖ أقوال التابعين فمن دونهم في أسباب نزول القرآن الكريم.

مثاله

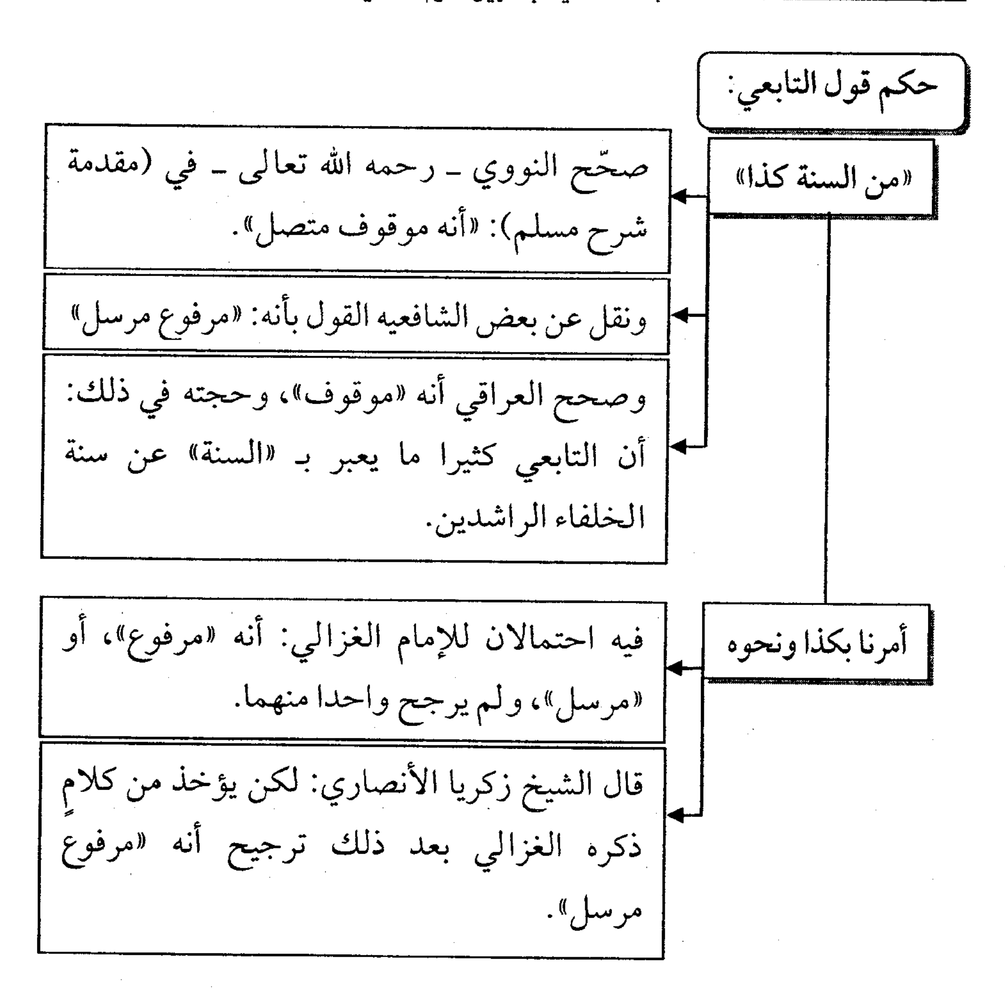
قول الشعبي في سبب نزول قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ﴾ [البقرة: ١٧٨]: «كان بين حيَّيْن من أحياء العرب قتال، وكان لأحد الحيَّيْن طَوْلٌ على الآخر، فقالوا: نقتل بالعبد منا الحرَّ منكم، وبالمرأة الرجلَ. فنزلت الآية».

❖ ومن ذلك أيضا أقوالهم فيما لا مجال للرأي فيه، مما لا يمكن صدوره إلا عن المعصوم ﷺ:

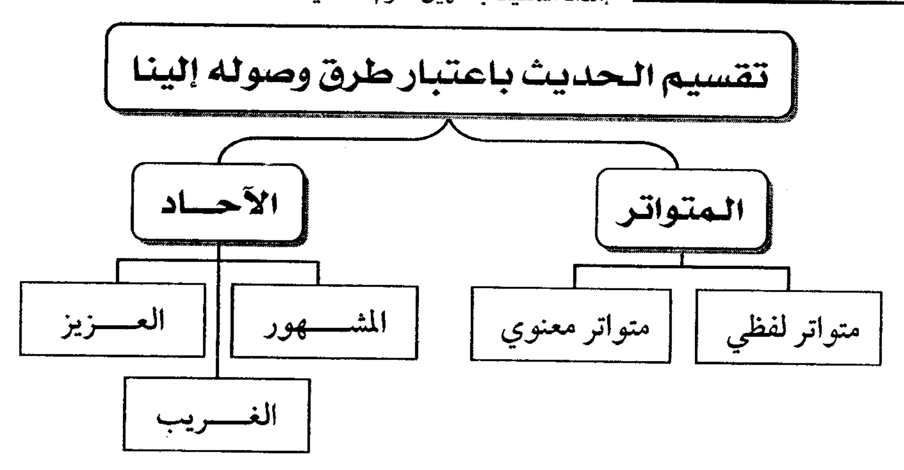
مثاله

ما أخرجه ابن المبارك في الزهد، عن سعد الطائي ـ وهو من أتباع التابعين ـ أنه قال: «ما زار رجل أخاه شوقاً إليه، ورغبةً في لقائه، إلا ناداه ملكٌ من خلفه: «طِبْتَ وطابَتْ لك الجنَّةُ».

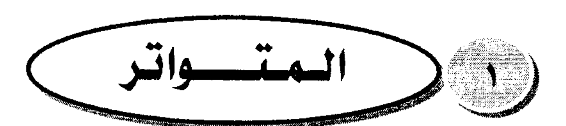
فقوله: «ناداه ملك من خلفه إلخ»، مما لا مجال للرأي فيه، لأنه إخبار عن الغيب، فهو في حكم **«المرفوع المرسل»**، وكذا ما قبله.


حكم قول التابعي:
«من السنة كذا»
صحّح النووي - رحمه الله تعالى - في (مقدمة شرح مسلم): «أنه موقوف متصل».
ونقل عن بعض الشافعيه القول بأنه: «مرفوع مرسل»
وصحح العراقي أنه «موقوف»، وحجته في ذلك: أن التابعي كثيرا ما يعبر بـ «السنة» عن سنة الخلفاء الراشدين.
أمرنا بكذا ونحوه
فيه احتمالان للإمام الغزالي: أنه «مرفوع»، أو «مرسل»، ولم يرجح واحدا منهما.
قال الشيخ زكريا الأنصاري: لكن يؤخذ من كلامٍ ذكره الغزالي بعد ذلك ترجيح أنه «مرفوع مرسل».

❁ ❁ ❁

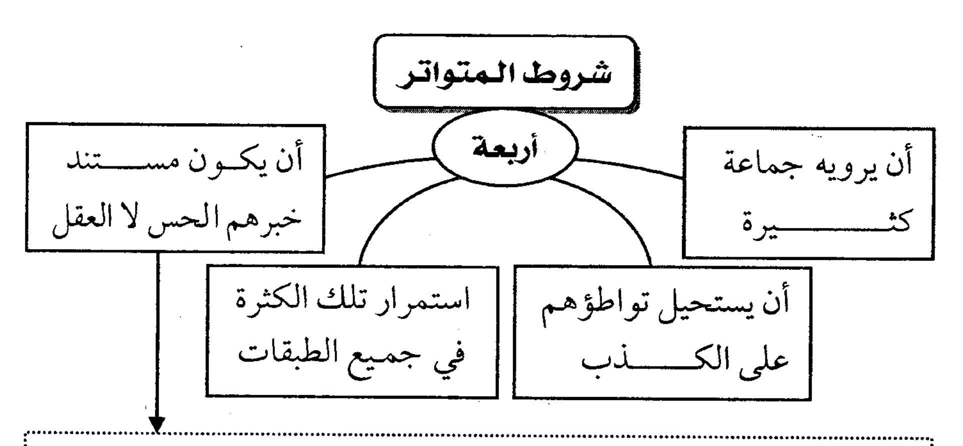


وقد أجّلت الحديث عن المتواتر والآحاد؛ لأنهما في الأصل ليسا من مباحث علوم الحديث، وإنما هو من مباحث علم الكلام والأصول، ففي (توجيه النظر إلى أصول الأثر) للعلامة طاهر الجزائري الدمشقي: «تقرر أن من الأشياء ما يعرف بواسطة العقل ككون الواحد نصف الاثنين، وككون كل حادث لا بد له من محدث، وأن منها ما يعرف بواسطة الحس؛ ككون زيد قال كذا أو فعل كذا، فإن القول يدرك بحاسة السمع، والفعل يدرك بحاسة البصر، والذي يعرف بواسطة الحس قد يعرفه من لم يحس به بواسطة خبر من أحس به، ولما لم يكن كل مخبر صادقا وكان الخبر يحتمل الصدق والكذب لذاته اقتضى الحال أن يبحث عما يعرف به صدق الخبر؛ إما بطريق اليقين وذلك في الخبر المتواتر، أو بطريق الظن وذلك في غير المتواتر إذا ظهرت أمارات تدل على صدق الخبر، ولما كان الحديث عبارة عن أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وكان من لم يدركها بطريق الحس لا سبيل له إلى إدراكها إلا بطريق الخبر اعتنى العلماء الأعلام ببيان أقسام الخبر مطلقا، وجعلوا للحديث الذي هو قسم من أقسام الخبر مبحثا خاصا به اعتناء بشأنه، فإذا عرفت هذا نقول: قد قسم علماء الكلام والأصول الخبر إلى قسمين خبر متواتر وخبر آحاد»:

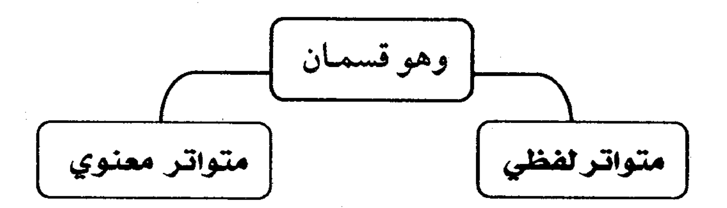


هو: «ما رواه جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، وأسندوه إلى شيء محسوس».

يتبين من التعريف السابق أن:



مثال ذلك قولهم: «سمعنا، أو رأينا، أو لمسنا، ونحوها»، أما إن كان مستند خبرهم العقل (أي النظر والاستنباط والاجتهاد)، كالقول بحدوث العالم، وكون العدل حسنا والظلم قبيحا، فلا يسمى الخبر حينئذ متواترا، لأن مثل هذه الأمور لا يمكن إثبات صدقها بالتواتر، كاتفاق قدماء الفلاسفة على قدم العالم.



أولا **المتواتر اللفظي**: وهو ما تواتر عن النبي ﷺ لفظه ومعناه.

وقولهم: «ما تواتر لفظه ومعناه»، ليس معناه أن يكون لفظه منقولا حرفا بحرف كما ينقل إلينا القرآن، وإنما المقصود الإتيان بألفاظ متقاربة تؤدي إلى نفس المعنى، وتشعر بأن الحديث هو نفس الحديث.

مثاله

قول النبي ﷺ: {«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»}.

وقد ورد هذا الحديث بألفاظ متقاربة كقوله ﷺ: {«مَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْهُ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»}. وهو نفس الحديث السابق، وإن كان فيه شيء من اختلاف اللفظ، لكنه نفس المعنى.

قال الإمام ابن الصلاح: «رواه اثنان وستون من الصحابة».

وقال الإمام النووي: «لا يعرف حديث اجتمع على روايته العشرة المبشرون بالجنة إلا هذا الحديث، ولا حديث يروي عن أكثر من ستين صحابيا إلا هذا، وقال بعضهم رواه مئتان من الصحابة». اهـ. قال الزين العراقي: «ليس هذا المتن، وإنما هي أحاديث في مطلق الكذب، والخاص بهذا المتن رواه بضعة وسبعون صحابيا»، ثم عدهم.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «وأستبعد أن يكون ذلك العدد أو أكثر منه، فقد تتبعت طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المنثورة منذ طلبت الحديث إلى وقتي هذا، فما قدرت على تكميله المائة».

وقد جمع الإمام الطبراني في جزءٍ له طرق هذا الحديث، فأوصلها إلى ستين طريقا.

مثاله أيضا

قول النبي ﷺ: {«نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا، فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»}.

وجاء هذا الحديث من رواية نحو ثلاثين صحابيا بألفاظ متقاربة.

ثانيا

المتواتر المعنوي: وهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك في أمر يتواتر ذلك القدر المشترك.

ومن أمثلة هذا النوع: **حديث رفع اليدين في الدعاء**. فقد روَى عن النبي ﷺ في رفع اليدين في الدعاء نحوٌ من مائة صحابي، لكنها في وقائع مختلفة، ومناسبات خاصة كالاستسقاء، وعند خطبة الجمعة، وفي القنوت، وغيرها، وكل واقعة منها لم تتواتر، إلا أن القدر المشترك بينها ـ وهو رفع اليدين عند الدعاء ـ قد تواتر باعتبار مجموع الطرق.

ومنها: أحاديث الشفاعة، وأحاديث رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، وغيرها.

حكم المتواتر

المتواتر بقسميه ـ اللفظي والمعنوي ـ مفيد للعلم الضروري، وهو الذي يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه.

كتب الأحاديث المتواترة

١ـ كتاب «الأحاديث المتواترة التي منها الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة» للحافظ أبي بكر عبد الرحمن السيوطي.

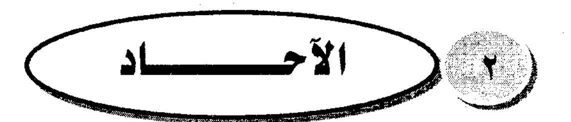
٢ـ مختصر الكتاب السابق المسمى بـ: «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» له أيضا، زادت أحاديثه على المائة.

٣ـ كتاب «اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة»، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي بن طولون، الدمشقي الصالحي الحنفي المتوفى سنة ٩٥٣هـ.

٤ـ كتاب «لقط اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة»، للإمام أبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي المصري، لخص فيه الكتاب السابق لابن طولون.

٥ـ كتاب «نظم المتناثر من الحديث المتواتر»، للعلامة أبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني.



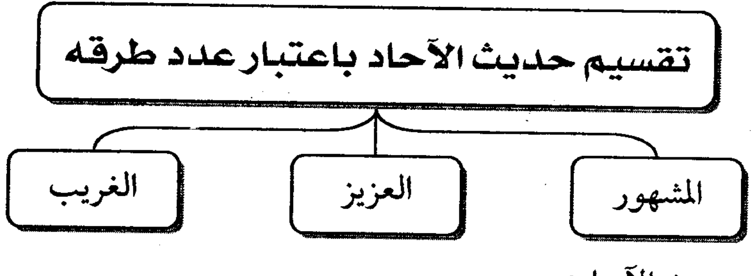


خبر الآحاد ويسمى خبر الواحد هو: «الخبر الذي لم تبلغ نقلته في الكثرة مبلغ الخبر المتواتر، سواء رواه واحد أو اثنان أو جماعة». فخبر الواحد هو ما سوى المتواتر.

حكم خبر الآحاد

ذهب جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول إلى أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يجب العمل بها، ويفيد الظن ولا يفيد العلم (أي اليقين).





حديث الآحاد:

- إذا كانت له طرق محصورة فوق اثنين فهو: ← **المشهور**
- أو محصورة في اثنين فهو: ← **العزيز**
- أو محصورة في واحد، فهو: ← **الغريب**

١ الحديث المشهور

هو: «ما رواه جماعة - ثلاثة فأكثر، ولم يبلغ حد التواتر - عن جماعة، بحيث لا تقل كل طبقة عن ثلاثة».

مثاله

ما أخرجه الشيخان من حديث أنس رضي الله عنه قال: {«أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوْعِ يَدْعُوْ عَلَى رِعْلٍ وَذَكْوَانَ»}.

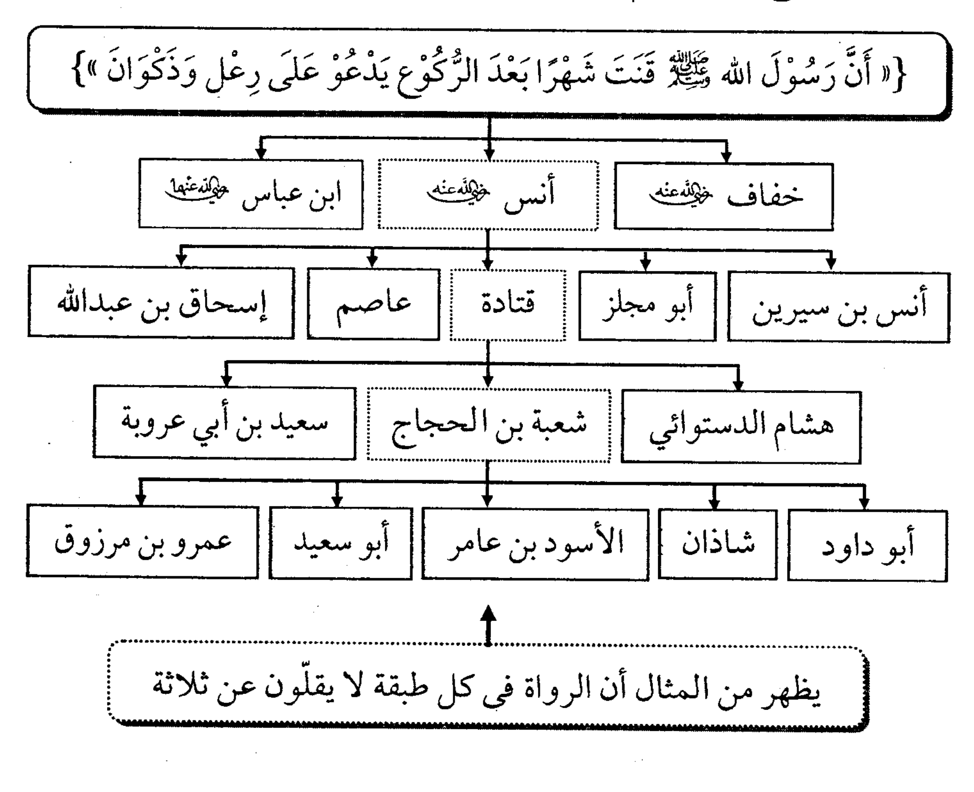
فهذا الحديث رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة، أصح طرقه عن أنس بن مالك، وعبد الله بن عباس، وخفاف بن إيماء الغفاري رضي الله عنهم.

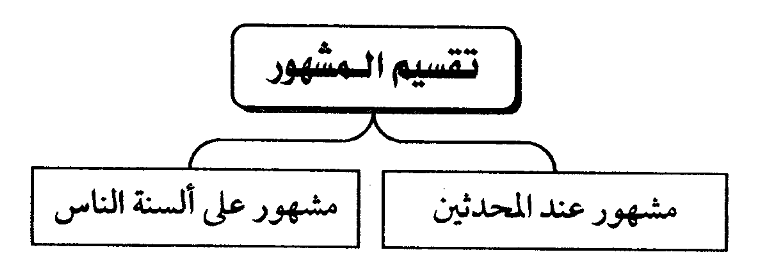
ورواه عن أنس جماعة من أصحابه، منهم: قتادة بن دعامة، وأبو مجلز لاحق بن حميد، وأنس بن سيرين، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وغيرهم.

ورواه عن قتادة عدد منهم : شعبة بن الحجاج ، وهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهم.

وعن شعبة جماعة منهم: الأسود بن عامر، وأبو سعيد مولى بني هاشم، وشاذان، وأبو داود الطيالسي، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم.

توضيح المثال برسم شجرة أسانيده :





أما الأول: فهو السابق بيانه، وذكر مثاله، وهو المشهور بالمعنى الاصطلاحي عند أهل المعرفة بالحديث.

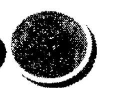
وأما الثاني: ـ وهو المشهور على الألسنة ـ فيشمل ما له إسناد واحد فصاعدا، بل يشمل ما لا يوجد له إسناد أصلا، ومنه ما هو صحيح، وحسن وضعيف، بل موضوع. ومن هذا القسم: المشهور على ألسنة العوام، كأن يقول: (هذا حديث مشهور) عند الفقهاء، وعند النحويين، وعند الأصوليين، وعند الأدباء، وعند الصوفية، وغيرهم.

والمراد بالشهرة هنا: ذيوع الحديث وكثرة تداوله، مثل: قوله ﷺ: {«طَلَبُ العِلْمِ فَرِيْضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ»}، ومن المشهور عند الصوفية وليس من الحديث: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ». وهو من قول يحيى بن معاذ الرازي، ومنه: «اخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ». وأمثله ذلك كثيرة، وللعلامة العجلوني في هذا القسم كتاب أسماه: «**كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**».

حكم الحديث المشهور

وحكم الحديث المشهور يختلف باختلاف استيفائه شروط القبول، أو اختلافها فيها، فينقسم إلى صحيح، وحسن، وضعيف.





الحديث العزيز

وفي تعريفه خلاف:

أ

«أنه الحديث الذي لا يرويه أقل من اثنين، عن اثنين». وهو تعريف الحافظ ابن حجر.

قال الحافظ السخاوي (في فتح المغيث): «قال شيخنا ـ يعني ابن حجر ـ إن مراده ـ في تعريف العزيز ـ أن لا يرد بأقل من اثنين، وإن ورد بأكثر في بعض المواضعه من السند الواحد فلا يضر؛ إذ الأقل في هذا يقضي على الأكثر».

ب

ويعرفه غيره بأنه: «ما انفرد بروايته اثنان، أو ثلاثة، ولو رواه بعد الاثنين، أو الثلاثة مائة». وهو مذهب ابن منده، وقرَّره ابن الصلاح، والنووي في (التقريب).

ج

ونقل الحافظ السخاوي في (فتح المغيث) عن بعض المحدثين: «أن العزيز هو الذي يكون في طبقة من طبقاته راويان فقط».

ووجه تسميته عزيزا

- إما لقلة وجوده
- وإما لكون عزَّ ـ أي قوي ـ بمجيئه من طريق أخرى.

مثاله

ما رواه الشيخان من حديث أنس رضي الله عنه، والبخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قال: {«لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُوْنَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِيْنَ»}.

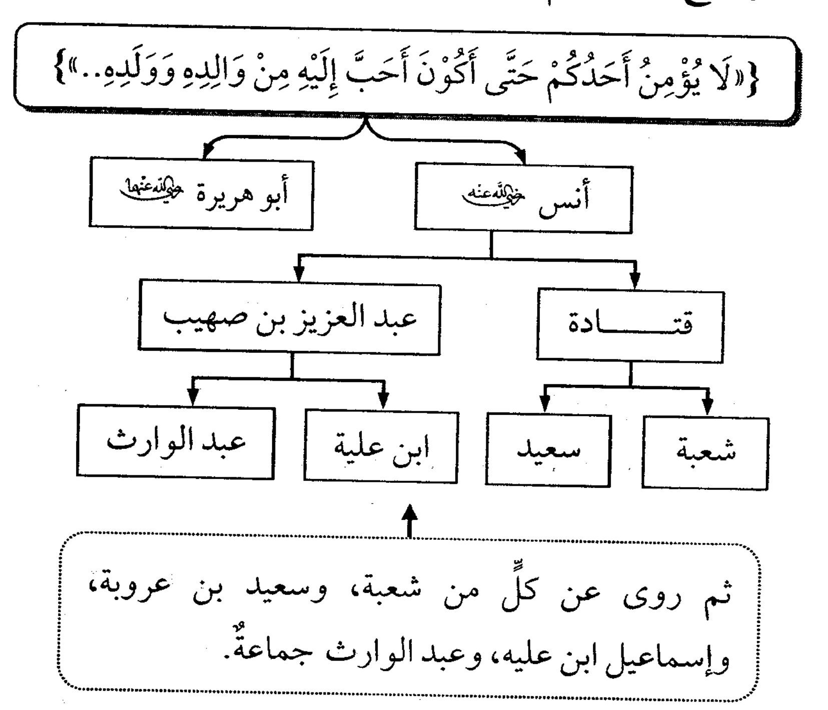
فالحديث رواه عن رسول الله أنس بن مالك، وأبو هريرة رضي الله عنهما.

ورواه عن أنس رضي الله عنه: قتادة، وعبد العزيز بن صهيب.

ورواه عن قتادة: شعبة، وسعيد بن أبي عروبة.

ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل ابن علية، وعبد الوارث، وروى عن كلٍّ جماعة.

توضيح المثال برسم شجرة إسناده:



حكم الحديث العزيز

وحكم العزيز مثل حكم الحديث المشهور، يختلف باختلاف استيفائه شروط القبول واختلالها، فمنه الصحيح، والحسن، والضعيف.

٣ الحديث الغريب

هو: «ما يتفرد بروايته شخصٌ واحدٌ في أي موضعٍ وقع التفرد به من السند». ويسمى أيضا الحديث الفرد.

أنواع الغريب

«الغريب المطلق»، أو الغريب سندا ومتنا	«الغريب النسبي» أو الغريب سندا فقط

أولا: «الغريب المطلق»، أو «الغريب سندا ومتنا»

هو: «الحديث الذي تفرد به راويه في أي طبقة من طبقات السند، ولا يرويه أحد غيره». وقد يستمر التفرد في جميع رواته أو أكثره.

مثاله

حديث: {«نَهَى رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الوَلَاءِ وَهِبَتِهِ»}. فإنه لم يصح إلا من طريق عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وحديث: {«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِءٍ مَا نَوَى..»}.. فالحديث بهذا اللفظ تفرد به عمر رضي الله عنه، وتفرد به علقمة عن عمر رضي الله عنه، وتفرد به محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة، وتفرد به يحيى ابن سعيد عن محمد بن إبراهيم، ثم تواتر بعد ذلك عن يحيى.

ثانيا: «الغريب النسبي»، أو «الغريب سندا فقط»

هو: «ما كانت الغرابة في أثناء سنده، كأن يروى عن جماعة من الصحابة، فينفرد بعض الرواة بروايته عن صحابي آخر، فهو من جهته غريب، مع أن متنه ليس بغريب».

وهو الذي يقول الترمذي فيه: «غريب من هذا الوجه».

أو هو: الحديث الذي عرف مخرجه عن النبي ﷺ من أكثر من وجه، كحديث يرويه أنس، وابن عمر ـ مثلا ـ ولكنه لم يعرف عن ابن عمر إلا من رواية نافع، فيكون من أفراد نافع عن ابن عمر.

مثاله

ما رواه عيسى بن موسى الغنجار، عن أبي حمزة السكري، عن الأعمش، عن أيوب السختياني، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: {«لَا تُسَمُّوا العِنَبَ الكَرْمَ»}.

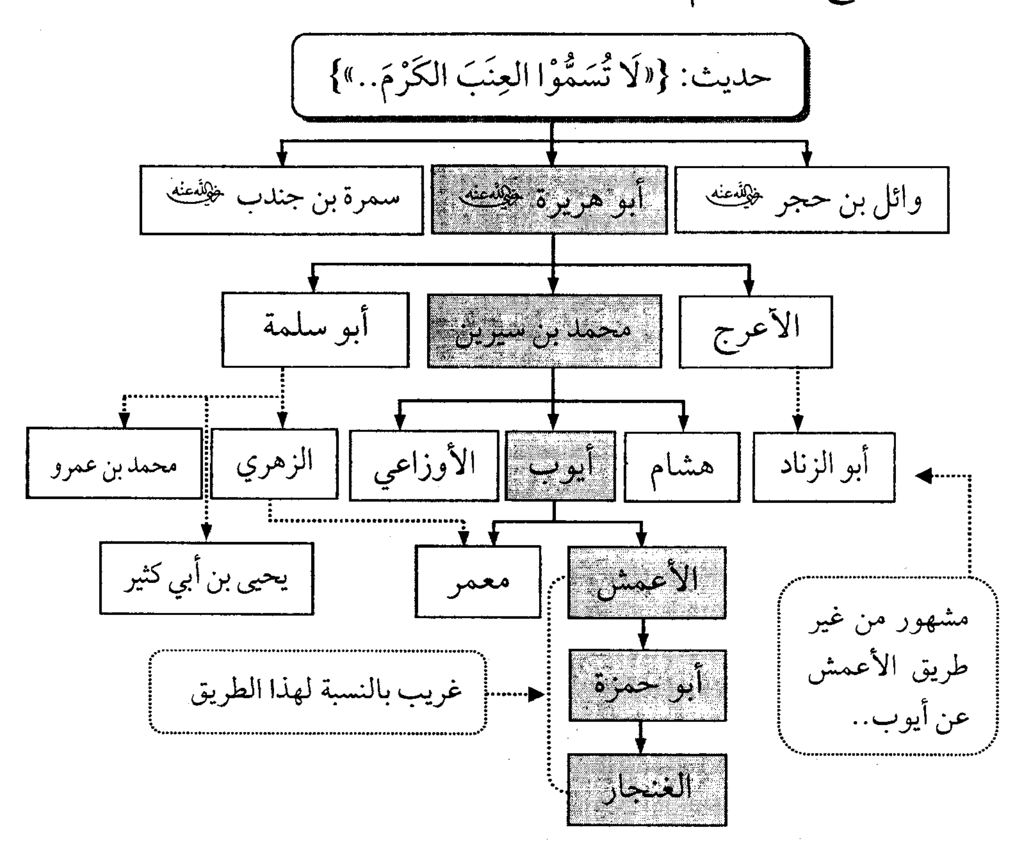
قال الطبراني في (الكبير): «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو حمزة السكري، واسمه محمد بن ميمون، ولم يسند الأعمش عن أيوب حديثا غير هذا». وقال في (الأوسط): «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو حمزة السكري، تفرد به ابن غنجار».

والحديث قد رواه عن النبي ﷺ أبو هريرة، ووائل بن حجر، وسمرة ابن جندب رضي الله عنهم. وعن أبي هريرة جماعة من ثقات أصحابه منهم: الأعرج، ومحمد ابن سيرين، وأبو سلمة. وعن محمد بن سيرين: أيوب السختياني، وهشام بن حسان، وغيرهما. ورواه عن أيوب غير الأعمش، على خلاف في

رفعه، لكنه لا يعرف من حديث أيوب مرفوعا إلا من رواية الأعمش، عنه، ولا يعرف عن الأعمش إلا من رواية أبي حمزة.

فهذا الحديث بالنظر إلى أصله مشهور، ولكن لم يوجد هذا الحديث عن الأعمش إلا من هذا الوجه.

توضيح المثال برسم شجرة إسناده :

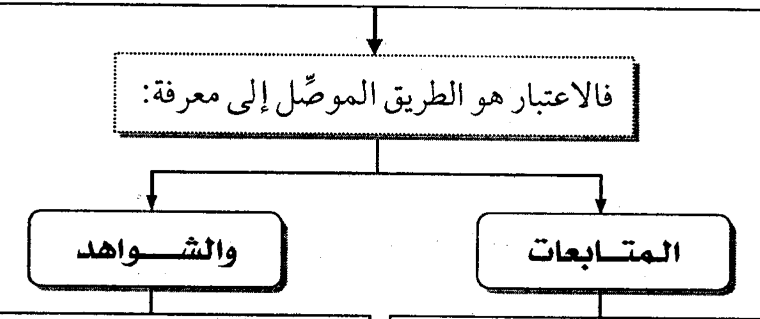


فالحديث له طرق كثيرة إلى أبي هريرة رضي الله عنه، فضلا عن غيره من الصحابة، إلا أنه من رواية الأعمش عن أيوب إلى أبي هريرة لم يروه إلا أبو حمزة، مع أن الأعمش كان من المكثرين في الرواية، ولم يروه عن أبي حمزة إلا الغنجار، فالحديث غريب من هذا الوجه.

معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد

تعريف الاعتبار

وهو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشواهد. وذلك أن الأئمة يأتون إلى الحديث الذي يُظَن كونه فردا، فينظرون: هل وافق راويَه أحدٌ غيره على روايته أم لا، ويكون ذلك بالبحث والتفتيش في كتب الصحاح، والجوامع، والمسانيد، والمعاجم والفوائد والمشيخات والأجزاء وغيرها، فهذا النظر والبحث والتفتيش يسمى «اعتبارًا».



المتابعات: وهي أنه إن وجد أحدٌ شارك هذا الراوي فرواه عن شيخه، أو لم يوجد، ولكن وجد من رواه عن شيخ شيخه، وهكذا حتى الصحابي فعند ذلك يسمى حديث هذا المشارك «**متابعا**».

والشواهد: وهي أنه إن فقدت المتابعة بالمعنى المذكور في المتابعات، ولكن وجدت رواية هذا الحديث أو معناه عن صحابي آخر، فهو «**الشاهد**».

فإن لم يوجد للحديث متابعٌ ولا شاهدٌ من طريق يثبت كان «فردا مطلقا» أو «غريبا»

وإليك توضيح ذلك بالمثال، وهو:

أن يروى حمّاد بن سلمة، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ حديثاً.

وطريق الاعتبار فيه أن تمرّ بالخطوات التالية، وهي:

(١)ـ **أن تنظر**: هل رواه ثقة آخر عن أيوب غير حماد؟ فإن وجدتَ، كان ذلك «**متابعة تامة**» أو «**قريبة**». وإن لم تجد:

(٢)ـ **فتنظر**: هل رواه ثقة آخر عن ابن سيرين غير أيوب؟ فإن وجدتَ، كان ذلك «**متابعة قاصرة**»، أو «**بعيدة**». وإن لم تجد:

(٣)ـ **فتنظر**: هل رواه ثقة آخر عن أبي هريرة غير ابن سيرين؟ فإن وجدتَ، كان ذلك «**متابعة قاصرة**»، أو «**بعيدة**». وإن لم تجد:

(٤)ـ **فتنظر**: هل رواه صحابي آخر عن النبي ﷺ غير أبي هريرة؟ فإن وجدت، كان ذلك «**متابعة قاصرة**»، أو «**بعيدة**» أيضا. وإن لم تجد:

(٥)ـ **فتنظر**: هل رُوِيَ معناه عن طريق أخرى عن صحابي آخر؟ فإن وجدتَ، كان «**شاهدا**».

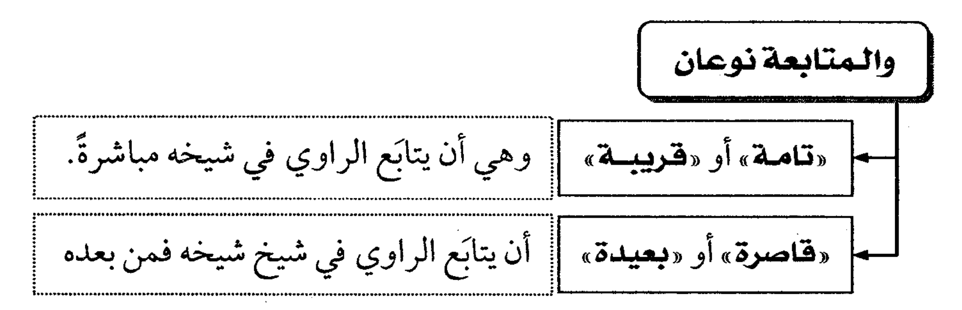
(٦)ـ **وإن لم تجد له متابعًا قريبًا أو بعيدًا**، ولم تجد حديثا آخر يروى بمعناه ـ أي شاهدا ـ، كان الحديث «**فردًا**» أو «**غريبًا**».

فعلم بذلك أن الاعتبار: هو عملية البحث والتفتيش عن متابع أو شاهد للحديث الذي يظَنُّ أنه فرد، فإن فقدت المتابعات والشواهد فالحديث بذلك يكون فردا كما مر.

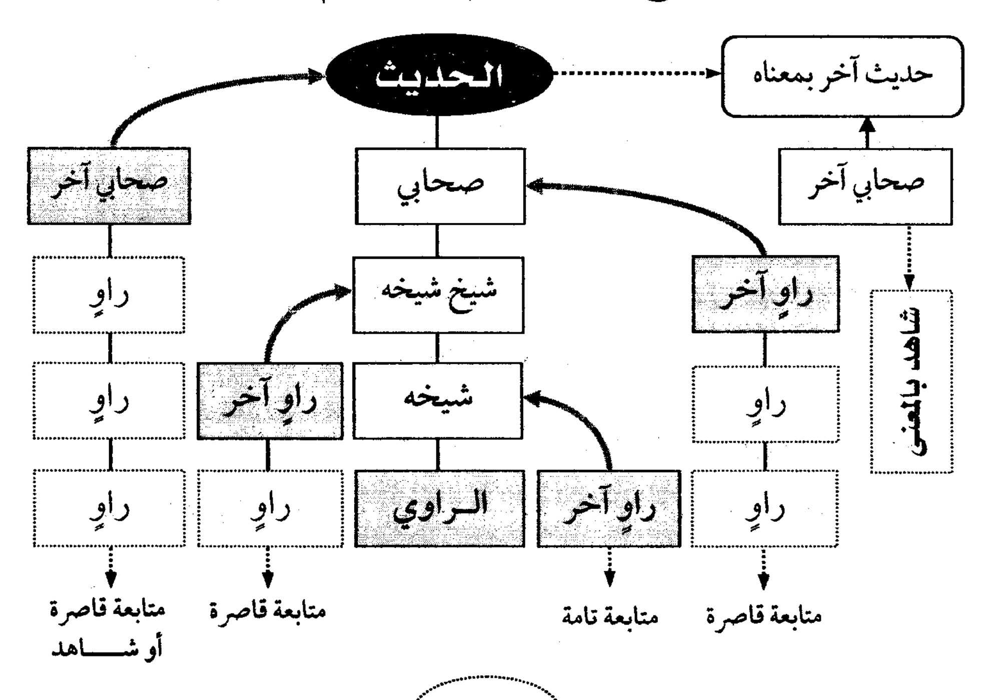
مثال الغريب الذي لم يوجد له متابع أو شاهد من طريق يثبت:

حديث: {«أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْنًا مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ بَغِيضَكَ يَوْمًا مَا، وَأَبْغِضْ بَغِيضَكَ.....»}. رواه الترمذي من طريق حماد بن سلمة بالإسناد السابق.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه». قال السيوطي في (التدريب): «أي من وجه يثبت، وإلا فقد رواه الحسن ابن دينار عن ابن سيرين، والحسن متروك الحديث لا يصلح للمتابعات».



توضيح المتابعات والشواهد بالرسم الشجري:



مثال ما اجتمع فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد:

ما رواه الشافعي في (الأم) قال: حدثنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: {«الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، لَا تَصُوْمُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»}.

وقد ظن قوم أن الشافعي تفرد في هذا الحديث بهذا اللفظ عن مالك، فعدّوه في غرائبه؛ لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ: {«فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوْا لَهُ»}. وليس الأمر كذلك، لأنه وُجِدَ للشافعي متابعٌ وهو عبد الله ابن مسلمة القعنبي، كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك، وهذه «**متابعة تامة**».

ووجدنا له متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة، من رواية ابن فضيل، عن عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جده عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بلفظ: {«فَأَكْمِلُوا ثَلَاثِينَ»}.

وفي صحيح مسلم، من طريق أبي أسامة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: {«فَاقْدُرُوْا ثَلَاثِينَ»}، وهذه أيضا «**متابعة قاصرة**».

ووجدنا له «**شاهدا**» رواه النسائي، من رواية محمد بن حنين، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ. فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار ـ وهو حديث الشافعي ـ عن ابن عمر، بلفظه سواء.

ورواه البخاري من رواية محمد بن زياد، عن أبي هريرة بلفظ: {«فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»}، وذلك شاهد بالمعنى. انتهى من (الباعث الحثيث).

توضيح المثال برسم شجرات أسانيده :

{«الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ»..إلى قوله: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»}

ابن عمر رضي الله عنهما

بلفظ: «فَأَكْمِلُوا ثَلَاثِينَ» — بلفظ: «فَاقْدُرُوا ثَلَاثِينَ»

محمد بن زيد — عبد الله بن دينار — نافع

عاصم بن محمد — مالك — عبيد الله بن عمر

ابن فضيل — عبد الله بن مسلمة — الشافعي — أبو أسامة

ابن خزيمة — البخاري — مسلم

متابعة قاصرة — متابعة تامة — متابعة قاصرة

شاهد

رواه النسائي، من رواية محمد بن حنين، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا، بلفظ حديث الشافعي سواء.

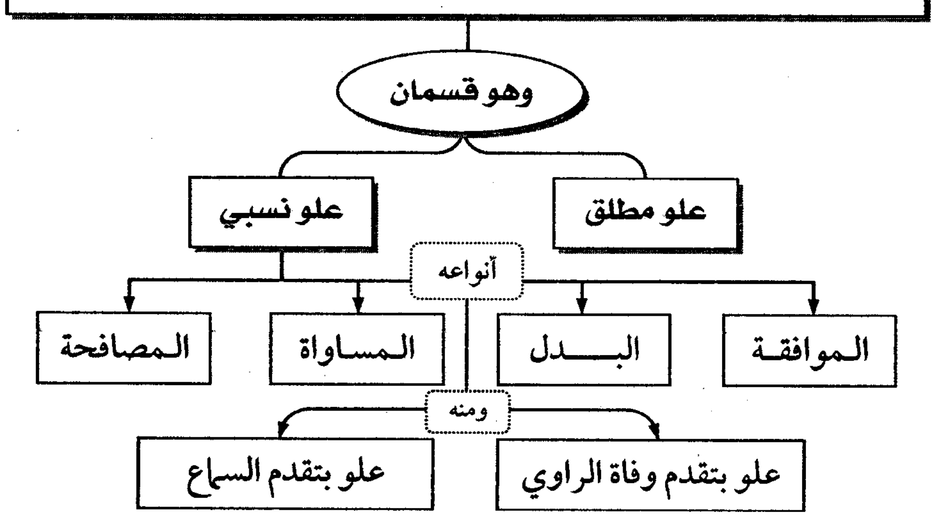
ورواه البخاري، من رواية محمد بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: {«فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»}.



تقسيم الحديث باعتبار صفات الأسانيد



هو: «ما قل عدد رجال سنده إلى النبي ﷺ مع الاتصال، أو إلى إمام من أئمة الحديث، بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير».



أولا: العلو المطلق

هو: «الذي قل عدد الوسائط فيه إلى النبي ﷺ مع اتصال السند وصحته».

وهذا أفضل أقسام العلو بشرط أن يكون صحيح السند كثلاثيات الإمام البخاري، وإلا فصورة العلو موجودة ما لم يكن موضوعا فهو كالعدم؛ كادعاء بعض الكذابين المتأخرين السماع من الصحابة كابن هدبة، وابن دينار، ونعيم ابن سالم، ويعلى بن الأشدق، وخِراش، فلا التفات إلى عواليهم.

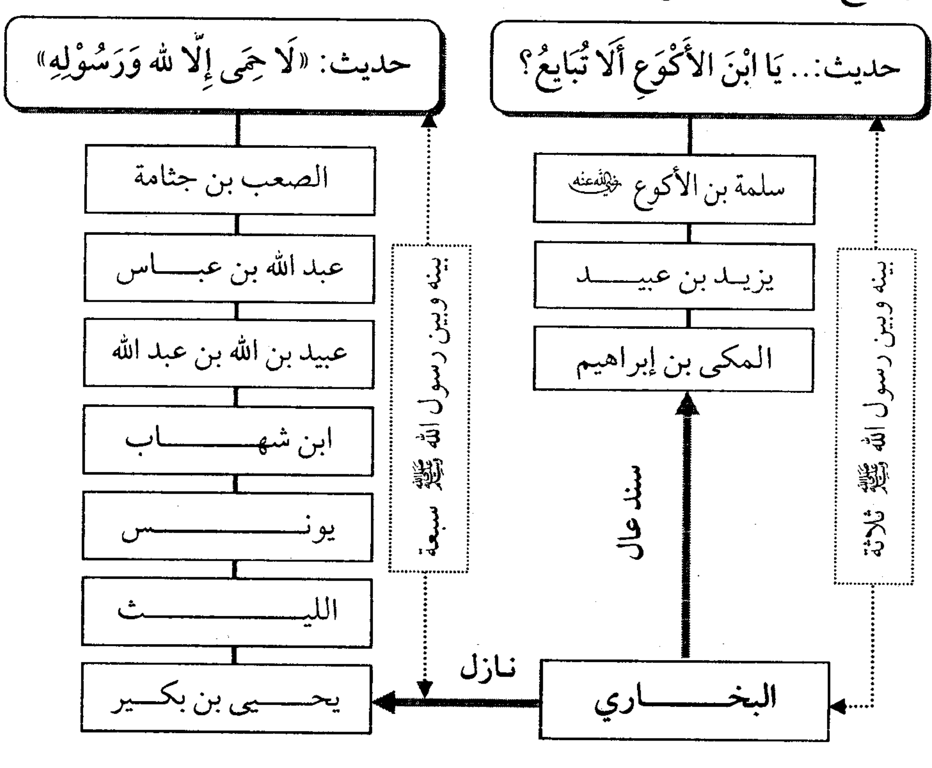
مثاله العلو المطلق من ثلاثيات الإمام البخاري:

قال البخاري: حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن عبيد، عن سلمة الأكوع رضي الله عنه قال: {«بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ثُمَّ عَدَلْتُ إِلَى ظِلِّ الشَّجَرَةِ، فَلَمَّا خَفَّ النَّاسُ: قَالَ يَا ابْنَ الأَكْوَعِ أَلاَ تُبَايِعُ؟..»}. الحديث.

فهو أعلى من روايته التالية:

قال حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن يونس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن الصعب بن جثامة رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: {«لَا حِمَى إِلَّا للهِ وَرَسُوْلِهِ»}.

توضيح المثالين بالشكل:



ثانيا | العلو النسبي

هو: «ما يقل عدد رجال السند إلى إمام من أئمة الحديث، ولو كان العدد من ذلك الإمام إلى منتهاه كثيرا».

قال الحافظ ابن حجر: «إنما كان العلو مرغوبا لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ، لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز، وكلما قلَّت قلَّت. فإن كان في النزول مزية ليست في العلو كأن تكون رجاله أوثق منه، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر، فلا تردد أن النزول حينئذ أولى». اهـ

مثال ذلك

قال وكيع لأصحابه: «الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله أحب إليكم، أم سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله؟ قالوا: الأعمش عن أبي وائل أقرب. قال: الأعمش شيخ، وأبو وائل شيخ، وسفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، فقيه، عن فقيه، عن فقيه». أي أن الثاني وهو النازل أولي من الأول الذي هو أعلى.

من أنواع العلو النسبي

١ـ الموافقـة

وهي أن يروي المحدث حديثا موجودا في أحد الكتب المعتمدة بإسنادٍ لنفسه غير إسناد مصنِّف الكتاب، فيصل في إسناده إلى شيخ ذلك المصنف من غير طريقه ـ أي المصنف ـ، ولو أنه رواه من طريق المصنف لزاد عدد رجال السند. اهـ

مثاله

ما قاله ابن حجر: «روى البخاري عن قتيبة ـ أي ابن سعيد ـ، عن مالك حديثا، فلو ريناه من طريقه ـ أي البخاري ـ كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو رُوِّيْنَا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج، عن قتيبة مثلا لكان بيننا بين قتيبة فيه سبعه، فقد حصل لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه ـ وهو قتيبة ـ مع علو الإسناد إليه». اهـ

وإنما جاء العلو فيه؛ لأن أبا العباس السراج ولد سنة (٢١٨هـ)، ومات سنة (٣١٣هـ)، وكان تلميذ الإمام البخاري، وقد روى البخاري عنه ومسلم في غير صحيحهما، وعاش بعد البخاري سبعا وخمسين سنة، فإن البخاري مات سنة (٢٥٦هـ)، ومع ذلك قد شارك البخاريَ في شيخه قتبية بين سعيد.

٢ـ البــدل

وهي وصول راوي الحديث إلى شيخ شيخ المصنف من غير طريقه.

مثاله

ما قاله ابن حجر: «أن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه ـ أي إسناد أبي العباس السراج المتقدم ـ من طريق أخرى ـ أي إسناد آخر للسراج المنتهي ـ إلى القعنبي، عن مالك، فيكون القعنبي بدلا فيه من قتيبة».

وإنما يعتبرون الموافقة والبدل إذا قارنا العلو، وإلا فاسم الموافقة والبدل واقع بدون العلو. أي أن تسمية الموافقة والبدل تكون عندما يكون الإسناد عاليا، وإلا فلا، وإن وقع اسمهما بدونه.

٣ـ المساواة

وهي أن يتساوى عدد رجال الإسناد من المحدث إلى آخر السند مع إسناد أحد الأئمة المصنفين.

مثاله

ما قاله ابن حجر: «أن يروي النسائي مثلا حديثا يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفسا، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي ﷺ، بيننا وبين النبي ﷺ أحد عشر نفسا، فنساوي النسائي من حيث العددُ مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص». اهـ

٤ـ المصافحة

وهي استواء عدد رجال الإسناد من المحدث إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصنفين. فيكون المحدث كأنه قابل صاحب الكتاب فروى عنه. وسميت مصافحة لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين المتلاقيين.

مثاله

حديث النهي عن نكاح المتعة المروي عن عدد من الصحابة.

منه: حديث علي رضي الله عنه، فقد رواه النسائي في جمعه «لحديث مالك»: عن زكريا بن يحيى خياط السنة (١)، عن إبراهيم بن عبد الله الهروي (٢)، عن سعيد بن محبوب (٣)، عن عبثر بن القاسم (٤)، عن سفيان الثوري (٥)، عن مالك (٦)، عن ابن شهاب (٧)، عن عبد الله، والحسن ابني محمد بن علي (٨)، عن أبيهما (٩)، عن علي (١٠). فيقع بين النسائي وبين النبي ﷺ عشرة رجال.

وقد روى العراقي حديث النهي عن نكاح المتعة ـ كما في شرح التبصرة ـ من غير طريق النسائي فقال: أخبرنا محمد بن إسماعيل بن عبد العزيز، قال أخبرنا عبد العزيز بن عبد المنعم الحراني (١)، قال: أنبأنا أسعد بن سعيد بن روح، وعفيفة بنت أحمد الفارفانية ـ واللفظ لها ـ (٢)، قالا: أخبرتنا فاطمة بنت عبد الله الجوزدانية (٣)، قالت: أخبرنا أبو بكر بن ريذة (٤)، قال: أخبرنا سليمان ابن أحمد الطبراني (٥)، قال: حدثنا أبو الزنباع روح بن الفرج (٦)، قال: حدثنا يحيى بن بكير (٧)، قال حدثني الليث (٨) قال: حدثني الربيع بن سبرة (٩)، عن أبيه سبرة رضي الله عنه (١٠) أنه قال: {«أَذِنَ لَنَا رَسُوْلُ الله ﷺ بِالمُتْعَةِ»}، الحديث، وفيه: {«ثُمَّ إِنَّ رَسُوْلَ الله ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ اللَّاتِي يَتَمَتَّعُ بِهِنَّ فَلْيُخَلِّ سَبِيْلَهَا»}. قال العراقي: فوقع لنا بدلا عاليا..، فباعتبار هذا العدد كأن شيخنا ـ يعني محمد بن إسماعيل بن عبد العزيز ـ ساوى فيه النسائي، وكأني لقيت النسائي وصافحته به، والحمد لله. اهـ.

وذلك أن بين شيخ العراقي وبين النبي ﷺ عشرة رجال، وهو العدد الذي بين النسائي وبين النبي ﷺ، فكأن العراقي لقي النسائي وصافحه وروى عنه.

فهذا المثال مساواة بالنسبة لشيخ العراقي: محمد بن إسماعيل بن عبد العزيز حيث ساوى النسائيَّ في عدد رجال الإسناد إلى النبي ﷺ، ومصافحة بالنسبة للعراقي كما مر.

وهذا معنى قول النووي في (التقريب): «والمصافحة أن تقع هذه المساواة لشيخك فيكون لك مصافحة». اهـ

توضيح المثال السابق بالرسم التشجيري :



فقد ساوى شيخ العراقي: محمد بن إسماعيل بن عبد العزيز النسائيَّ في عدد ما بينه وبين رسول الله ﷺ، فكأن العراقي بذلك لقي النسائي وصافحه وتتلمذ عليه.

ومن العلو النسبي أيضا:

٥- علو بتقدم وفاة الراوي

وهو أن يكون سبب العلو تقدم وفاة الراوي عن شيخ، على وفاة راوٍ آخر عن ذلك الشيخ، وإن تساوى السندان.

مثاله

ما قاله النووي: «فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقي، عن الحاكم أعلى من أن أرويه عن ثلاثة عن أبي بكر بن خلف، عن الحاكم، لتقدم وفاة البيهقي عن ابن خلف».

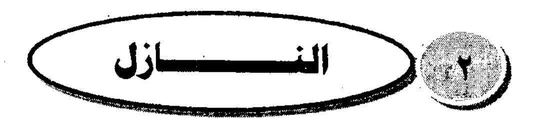
هذا وقد توفي البيهقي سنة ٤٥٨هـ، وتوفي ابن خلف سنة ٤٨٧هـ.

٦- علو بتقدم السماع

وهو أن يكون سبب العلو تقدم سماع أحد الرواة بالنسبة لراوٍ آخر شاركه في السماع من شيخه.

مثاله

أن يروي رجلان من شيخ واحد، ولكن سماع أحدهما أسبق من سماع الآخر، فيكون سند الأول أعلى من الثاني. ويتأكد هذا العلو في حق من اختلط شيخه أو خرف، كسماع حماد بن زيد، وجعفر بن سليمان من عطاء بن السائب، فقد سمع منه حماد قبل الاختلاط، وسمع منه جعفر بعد الاختلاط.



٢ النــــازل

هو: «ما كثر عدد الوسائط إلى النبي ﷺ مع الاتصال»، وهو ضد العالي.

ويقابل النزول العلوّ في أقسامه، فيكون كل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام النزول.

حكم العالي والنازل

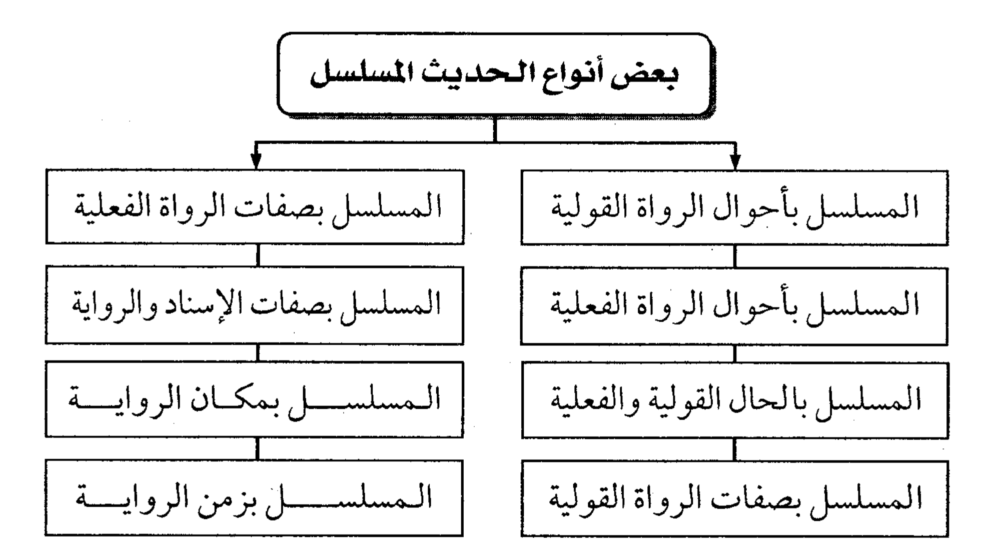
أن العالي أفضل وأقوى من النازل ما لم يكن في النازل مزية ليست في العلو كأن تكون رجاله أوثق منه، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر، وإلا فالنزول حينئذ أولى.

ومن ثم فلا نحكم بالأفضلية إلا بعد النظر في حال رجال كل من العالي والنازل، فقد يكون الإسناد العالي أضعف من النازل، ويكون في النازل رجال ثقات حفاظ، فيكون أفضل من العالي، ولذلك قال عبيد الله بن عمرو ـ كما ذكره الخطيب ـ: «حديث بعيد الإسناد صحيح خير من حديث قريب الإسناد سقيم، أو قال: ضعيف».





وهو: «الحديث الذي تتابع رجال إسناده على صفة واحدة أو حال واحدة، سواء كانت الصفة للرواة أو الرواية». فالتسلسل إذًا من صفات الأسانيد.



الأول **المسلسل بأحوال الرواة القولية**

مثاله

ما أخرجه الحاكم بسنده إلى عقبة بن مسلم، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن الصنابحي، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: {«يَا مُعَاذُ إِنِّي أُحِبُّكَ، فَقُلْ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»}. وقال معاذ للصنابحي: إني أحبك، فقل.إلخ. وقال الصنابحي للحبلي: إني أحبك، فقل..إلخ. وهكذا قال كل راوٍ لمن روى عنه.

الثاني | المسلسل بأحوال الرواة الفعلية

مثاله

ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ فقال: {«خَلَقَ اللهُ الأَرْضَ يَوْمَ السَّبْتِ وَالجِبَالَ يَوْمَ الأَحَدِ وَالشَّجَرَ يَوْمَ الاثْنَيْنِ وَالمَكْرُوْهَ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ وَالنُّوْرَ يَوْمَ الأَرْبِعَاءِ وَالدَّوَابَّ يَوْمَ الخَمِيْسِ وَآدَمَ يَوْمَ الجُمُعَةِ»}. فإنه تسلسل بتشبيك كل من رواته بيد من روى عنه.

ويدخل في هذا النوعِ الحديثُ المسلسل بالمصافحة، والمسلسل بالعد، والمسلسل بالأخذ باليد، وبوضع اليد على الرأس، ونحو ذلك.

الثالث | المسلسل بالحال الفعلية والقولية

مثاله

ما روى الحاكم بسنده إلى سعيد الآدم: حدثني شهاب بن خراش الحوشبي قال: سمعت يزيد الرقاشي، يحدث عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: {«لَا يَجِدُ حَلَاوَةَ الإِيْمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ»، قَالَ: وَقَبَضَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ عَلَى لِحْيَتِهِ فَقَالَ: آمَنْتُ بِالقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ»}، وقبض أنس على لحيته فقال: آمنت بالقدر خيره وشره..إلخ..

وهكذا تسلسل الحديث بقبض كل راوٍ من رواته على لحيته، وبقوله: آمنت بالقدر خيره وشره.. إلخ، ويعرف بالمسلسل بالقبض على اللحية.

الرابع | المسلسل بصفات الرواة القولية

مثاله

ما رواه الترمذي قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، أخبرنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه قال: {«قَعَدْنَا نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُوْلِ الله ﷺ فَتَذَاكَرْنَا فَقُلْنَا: لَوْ نَعْلَمُ أَيُّ الأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى الله تَعَالَى لَعَمِلْنَاهُ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]. قَالَ ابْنُ سَلَامٍ: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا رَسُوْلُ الله ﷺ»}. وقال أبو سلمة: فقرأها علينا عبد الله بن سلام، وقال يحيى: فقرأها علينا أبو سلمة،.. وهكذا إلى آخر السند.

والمسلسل بصفات الرواة القولية تقارب الأحوال القولية، بل تماثلها، وفي (التدريب) قال الحافظ ابن حجر عن هذا الحديث: «من أصح مسلسل يروى في الدنيا المسلسل بقراءة سورة الصف».

الخامس | المسلسل بصفات الرواة الفعلية

مثاله

الحديث المسلسل بالفقهاء، كحديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ..». الحديث.

فقد تسلسل هذا الحديث برواية الفقهاء، ومثله أيضا الحديث المسلسل برواية الحفاظ، أو القرَّاء، أو الكتاب، أو الصوفيِّين ونحو ذلك.

السادس | **المسلسل بصفات الإسناد والرواية**

وهي تتعلق بصيغ الأداء: مثل المسلسل بقول كل راوٍ من رواته: سمعت فلانا، أو أخبرنا فلان، أو أخبرنا فلان والله، وكذا قولهم: شهدت على فلان، قال: شهدت على فلان، ونحو ذلك.

السابع | **المسلسل بزمن الرواية**

مثاله

الحديث المسلسل بيوم العيد: ما رواه الديلمي، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: شهدت على رسول الله ﷺ في يوم عيد فطر أو أضحى، فلما فرغ من الصلاة أقبل علينا بوجهه فقال: {**«أَيُّهَا النَّاسُ أَصَبْتُمْ خَيْرًا، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْصَرِفَ فَلْيَنْصَرِفْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُقِيمَ حَتَّى يَسْمَعَ الْخُطْبَةَ فَلْيُقِمْ»**}.

فقد تسلسل برواية كل من الرواة له في يوم عيد قائلا: «حدثني فلان يوم عيد».

الثامن | **المسلسل بمكان الرواية**

مثاله

الحديث المسلسل بالدعاء في الملتزم: ما رواه الديلمي أيضا، بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما قال: {سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«الْمُلْتَزَمُ مَوْضِعٌ يُسْتَجَابُ فِيهِ الدُّعَاءُ، وَمَا دَعَا اللهُ فِيهِ عَبْدٌ دَعْوَةً إِلَّا اسْتَجَابَ لَهُ»**. قال ابن عباس رضي الله عنهما: فوالله ما دعوت الله عز وجل فيه قط منذ سمعت هذا الحديث إلا استجاب لي»}.

فقد تسلسل الحديث بقول رواته: فوالله ما دعوت الله عز وجل فيه قط إلا استجاب لي.

حكم المسلسل

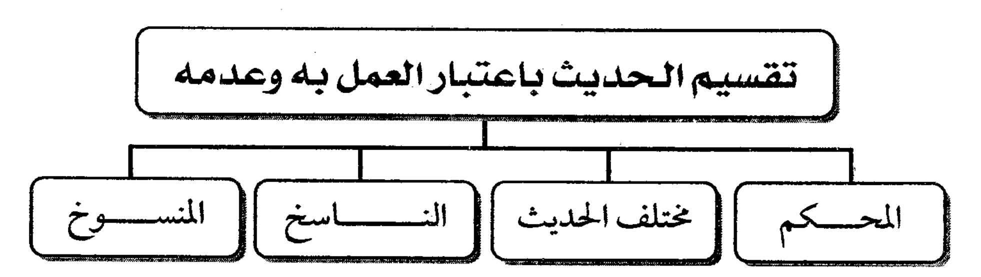
قال الحافظ العراقي: قلَّما تسلم المسلسلات من ضعف - أعني: في وصف التسلسل لا في أصل المتن.

يعني: أن أصل المتن قد يكون صحيحا، ولكن صفة تسلسل إسناده قد يكون فيها مقال، وذلك كمسلسل المشابكة، فإن متنه صحيح جاء في صحيح مسلم، ولكن الطريق بالتسلسل فيها مقال.

فائدة المسلسل

ومن فوائد المسلسل الدلالة على زيادة ضبط الرواة، والاقتداء بالنبي ﷺ في أفعاله وأقواله، كالقبض على اللحية بالتشبيك باليد، والمصافحة وغيرها.





ينقسم الحديث من حيث العملُ به وعدمُه إلى أربعة:

- فإن سلم من المعارضة أو مما يضاده فهو: ← المحكم
- وإن عورض بمثله مع إمكان الجمع بينهما فهو: ← مختلف الحديث
- وإن لم يمكن الجمع بينهما، فإما أن يعرف تاريخهما أو لا:
  - ✓ فإن عرف تاريخهما فالمتأخر منهما هو: ← الناسخ
  - ✓ والمتقدم منهما هو: ← المنسوخ

فتحصل من ذلك أربعة أنواع وهي: **المحكم، ومختلف الحديث، والناسخ، والمنسوخ**. وبيان ذلك:



هو الحديث الذي سلم من المعارضة، أو مما يضاده، وهو كثير.

مثاله

قوله ﷺ: {«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُوْلِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُوْلِهِ..»}. الخ.

٢ مختلف الحديث

تعريفه: (أ) **في اللغـــة:**

مختلف الحديث لغة: المختلِف والمختلَف ـ بكسر اللام على أنه اسم فاعل، وفتحها اسم مفعول أو مصدر ميمي ـ وهو من اختلف الأمران إذا لم يتفقا، وكل ما لم يتساوَ فقدتخالف واختلف، كذا في اللسان.

(ب) **وهو في الاصطلاح على معنيين**

فمن ضبط كلمة «**مختلِف**» ـ بكسر اللام على وزن اسم فاعل ـ عرَّفه بأنه: الحديث الذي عارضه ـ ظاهرا ـ مثله.

ومن ضبطها بتفح اللام «**مختلَف**» على أنه مصدر ميمي أو اسم مفعول قال في تعريفه: أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا.

مثاله

ما روي في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: {«لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ وَلاَ هَامَّةَ»}.

فهذا الحديث يعارضه في ظاهره :

ما روي أيضا في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: {«فِرَّ مِنَ المَجْذُوم فِرَارَكَ مِنَ الأَسَدِ»}.

وجوه الجمع بينهما

١ أن هذه الأمراض لا تُعْدِي بطبعها لكن الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لإعدائه مرَضَه، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب، وهو قول ابن الصلاح وغيره

٢ حمل الخطاب بالنفي والإثبات على حالتين مختلفتين؛ فحيث جاء لا عدوى، كان المخاطب بذلك من قوي يقينه، وصحّ توكله، بحيث يستطيع أن يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى، كما يستطيع أن يدفع التطير الذي يقع في نفس كل أحد، لكن القوي اليقين لا يتأثر به، وهذا مثل ما تدفع قوة الطبيعة العلة فتبطلها. وحيث جاء {« فِرَّ مِنَ المَجْذُوْمِ»} كان المخاطب بذلك من ضعف يقينه، ولم يتمكن من تمام التوكل، فلا يكون له قوة على دفع اعتقاد العدوى، فأُرِيْدَ بذلك سدُّ باب اعتقاد العدوى عنه بأن لا يباشر ما يكون سببا لإثباتها.

٣ قال الحافظ ابن حجر: والأولى في الجمع أن يقال: إن نفيه للعدوى باق على عمومه، وقد صح قوله: «لا يعدي شيء شيئا»، وقوله لما عارضه بأن البعير الأجرب يكون في الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب، حيث رد عليه بقوله: «فمن أعدى الأول؟!» يعني أن الله سبحانه وتعالى ابتدأ ذلك في الثاني كما ابتدأه في الأول.

وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سد الذرائع، لئلا يتفق للشخص الذي خالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج، فأمره بتجنبه حسما للمادة. والله أعلم.

بداية التصنيف في علم مختلف الحديث:

١ أوَّلُ من تكلَّم فيه الإمام الشافعي في كتابه (اختلاف الحديث)، ذكر فيه جملة من ذلك يتنبَّه بها على طريق الجمع، ولم يقصد استيفاء ذلك، ولم يفرده بالتأليف، إنما هو جزء من كتابه (الأم).

٢ ثم صنَّف في ذلك أبو محمد بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) وكتابه (تأويل مختلف الحديث) - فأتى بأشياءَ حسنةٍ، وقَصُرَ باعُه في أشياءَ قصَّرَ فيها.

٣ و محمد بن جرير الطبري (٢٢١هـ)، وكتابه (تهذيب الآثار).

٤ وأبو جعفر الطحاوي (٣٢١هـ)، وكتابه (مشكل الآثار) وهو من أجلّ كتبه، وكتابه (تأويل مشكل الآثار).

٥ ثم صنَّف ابن فورك أبو بكر بن محمد بن الحسن (٤٠٦هـ)، وكتابه (مشكل الحديث وبيانه).

٦ وابن الجوزي (٥٩٧هـ)، وكتابه (كشف المشكل من أحاديث الصحيحين).

٧ والسيوطي (٩١١م)، وكتابه (تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه)، ثم تتابع التصنيف بعد ذلك في هذا الفنِّ إلى عصرنا هذا.

مسالك أهل العلم في دفع التعارض بين الحديثين:

١ **الجمع والتوفيق بينهما** : قال أبو سليمان الخطابي: «وسبيل الحديثين إذا اختلفا في الظاهر وأمكن التوفيق بينهما وترتيب أحدهما على الآخر؛ أن لا يحملا على المنافاة، ولا يضرب بعضها ببعض، لكن يستعمل كل واحد منهما في موضعه، وبهذا جرت قضية العلماء في كثير من الحديث، مثل حديث «لَا عَدْوَى» السابق.

٢ **النسخ:** قال الإمام الشافعي رضي الله عنه : «فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف، كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام، كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا». وستأتي أمثلة النسخ في المبحث التالي، وهو مبحث النسخ.

٢ **الترجيح** : قال الحافظ ابن حجر: «لا يصار إلى الترجيح إلا إذا تعذر الجمع». اهـ. وقال الحافظ العراقي: «إن لم يمكن الجمع بين الحديثين المختلفين..، ولمْ يَدُلَّ دليلٌ على النسخ فقد تعارضا حينئذ، فيصار إلى الترجيح ـ الذي هو تقوية أحد الحديثين على الآخَرِ بدليل ـ، ويعمل بالأرجح منهما». اهـ.

وللترجيح طرق كثيرة جدا، قال الحافظ العراقي: «وقد اقتصر الحازمي على ذكر خمسين وجها، وقد زاد الأصوليون كالإمام فخر الدين الرازي، والسيف الآمدي، وأتباعهما؛ وجوها أخرى للترجيح، إذا انضمت إلي هذه زادت على المائة». وقد قسمها العلماء لكثرتها إلى أقسام، ويمكن أن نجملها فيما يلي:

أ

الترجيح بالسند: وهذا يشمل رواة الحديث من حيث عدالتهم، وضبطهم، ومن حيث عددهم، كما يشمل اتصال السند، وطرق التحمل.

مثال الترجيح بالسند

ما رواه الترمذي قال: حدثنا أبو الوليد الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم، أخبرني ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: {«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الخُفِّ **وَأَسْفَلَهُ»**}.

قال الترمذي: «وهذا حديث معلول، لم يسنده عن ثور بن يزيد، غير الوليد بن مسلم. وسألت أبا زرعة، ومحمدا - يعنى البخاري - عن هذا الحديث فقالا: «ليس بصحيح: لأن ابن مبارك روى هذا عن ثور، عن رجاء، قال: حُدِّثْتُ عن كاتب المغيرة رضي الله عنه مرسل عن النبي ﷺ ولم يذكر فيه المغيرة رضي الله عنه».

فهذا حديث ضعيف قد عارض حديثا قويا وهو ما أخرجه أبو داود في سننه قال:

حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا حفص ــ يعنى ابن غياث ــ، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي رضي الله عنه قال: {«لَوْ كَانَ الدِّيْنُ بِالرَّأْيِ، لَكَانَ أَسْفَلَ الخُفِّ أَوْلَى بِالمَسْحِ مِنْ أَعْلاهُ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُوْلَ الله ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ **خُفَّيْهِ»**}.

قال الحافظ ابن حجر، في (تلخيص الحبير)، باب المسح على الخفين، ١/ ٤١٨: «رواه أبو داود، وإسناده صحيح». وقال الحافظ عبد المغني المقدسي، كما نقل عنه ابن عبد الهادي في (تنقيح التنقيح)، مسألة: يمسح ظاهر الخف دون باطنه: «إسناده صحيح، ورجاله ثقات».

وفي هذه الحالة لا يصح أن نقوم بالجمع بين الحديثين، بل لا بد أن نأخذ الحديث القوي، ونستبعد الضعيف.

ب

الترجيح بالمتن: كتقديم القول على الفعل، وتقديم قطعي الدلالة على الظني، وتقديم المنطوق على المفهوم، والحقيقة على المجاز، والمروي باللفظ على المروي بالمعنى، وغيرها.

جـ

الترجيح بأمر خارجي: كتقديم ما وافق القرآن الكريم، أو ما وافق السنة، أو ما وافق القياس، أو وافق عمل أهل المدينة. انتهى من (قواعد التحديث) للعلامة جمال الدين القاسمي.

د

التوقف: أي إذا تعذر كل ما تقدم من الجمع والنسخ والترجيح، فإنه يجب التوقف حينئذ عن العمل بأحد الحديثين حتي يتبين وجه الترجيح. قال الحافظ السّخاوي: «والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه، وفوق كل ذي علم عليم». اهـ.

٣ ٤ الناسخ والمنسوخ

تعريف النسخ: وهو عبارة عن رفع الشارع حكما من أحكامه السابق بحكم من أحكامه اللاحق.

والناسخ من الحديث: هو كل حديث دل على رفع حكم سابق له. **ومنسوخه** هو: كل حديث رُفع حكمُه الشرعيُّ بدليل شرعيٍّ متأخر عنه. و محل النسخ ـ كما مر ـ حيث لا يمكن الجمع بين الحديثين المختلفين.

كيفية معرفة النسخ في الحديث:

١ **نص الشارع عليه** : كقوله عليه الصلاة والسلام: {«نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلاَثٍ فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيذِ إِلاَّ فِي سِقَاءٍ فَاشْرَبُوا فِي الأَسْقِيَةِ كُلِّهَا، وَلاَ تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»}. رواه مسلم.

فقوله: «فَزُورُوهَا» نص منه ﷺ على نسخ قوله: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ»، وكذلك قوله: «أَمْسِكُوا» نص على نسخ حكم نهي ادخار لحوم الأضاحى فوق ثلاث، وهلم جرا.

٢ **أن ينص الصحابة عليه:**
كقول سبرة بن معبد الجهني رضي الله عنه : {«أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالْمُتْعَةِ عَامَ الْفَتْحِ حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ، ثُمَّ لَمْ نَخْرُجْ مِنْهَا حَتَّى نَهَانَا عَنْهَا»}. رواه مسلم.

فقوله: «ثُمَّ لَمْ نَخْرُجْ مِنْهَا حَتَّى نَهَانَا عَنْهَا» نص من الصحابة بنسخ قوله: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالمُتْعَةِ عَامَ الْفَتْحِ».

٣ - **معرفة تاريخ الواقعتين** : كحديث النهي عن كتابة الحديث، وحديث الإذن بكتابته.

مثاله

رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال: {«لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ القُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ»}.

منسوخ بحديث الشيخين

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: {«لمَّا فَتَحَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ...، إلى قوله: «فَقَامَ أَبُو شَاهٍ - رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ - فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللهِ! فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ»}.

فهذا الحديث قاله ﷺ في عام الفتح وهو متأخر عن حديث النهي حيث قاله قبله.

مثاله أيضا

ما رواه أبو داود وغيره، عن شداد بن أوس رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال: {«أَفْطَرَ الحَاجِمُ والمَحْجُومُ»}.

منسوخ بحديث ابن عباس

وهو ما رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما: {«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ صَائِمٌ»}.

فهذا الحديث متأخر عن الأول، لأن ابن عباس إنما صحب النبي ﷺ في حجة الوداع سنة عشر، وفي بعض طرق حديث شداد: أن ذلك كان زمن الفتح، وذلك في سنة ثمان، والله أعلم، كذا ذكره الحافظ العراقي في (شرح التبصيرة والتذكرة).

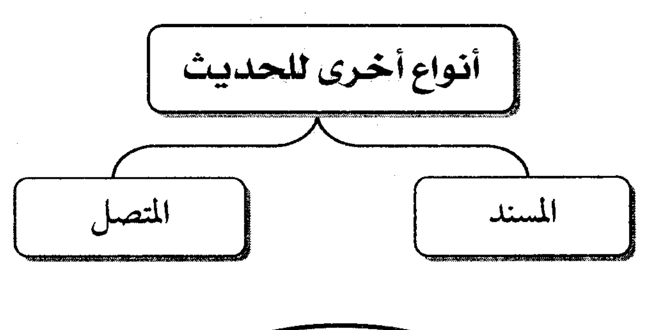
٤ **أن يجمع على ترك العمل بحديث**: أي يعرف النسخ بإجماع أهل العلم على عدم العمل بحديث معين.

مثاله

حديث معاوية رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: {«مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ»}. رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

قالَ النوويُّ في شرحِ مسلمٍ: «حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه». قال العراقي: وفيه نظر من حيث إن ابن حزم خالف في ذلك، اللهم إلا أن يقال إن خلاف الظاهرية لا يقدح في الإجماع». اهـ

❁ ❁ ❁



١ المسنــد

وله عدة تعريفات:

١ هو: «الحديث المتصل الإسناد من راويه إلى النبي ﷺ اتصالا ظاهرا». وهو المعتمد عند جمهور المحدثين.

يخرج بقيد الاتصال: المنقطع والمعضل والمعلق والمرسل والمدلس. وبقيد رفعه إلى النبي ﷺ يخرج: الموقوف والمقطوع.

٢ وعرفه ابن عبد البر بأنه: «ما جاء عن النبي ﷺ متصلا كان أو منقطعا»، فهو على هذا التعريف مرادف للمرفوع.

٣ وعرفه الخطيب بأنه: «ما اتصل سنده إلى منتهاه». وهذا التعريف يشمل المرفوع، والموقوف والمقطوع.

حكم المسند

قد يكون المسند صحيحا أو حسنا، وقد يكون ضعيفا.

٢ المتصل

ويسمى الموصول، وهو: «الحديث الذي اتصل إسناده بسمع كل راوٍ ممن فوقه من أوله إلى منتهاه، مرفوعا أو موقوفا».

فيخرج:

بقيد اتصال الإسناد: المنقطع، والمعضل، والمرسل، والمعلق، ومعنعن المدلس قبل تبين سماعه.

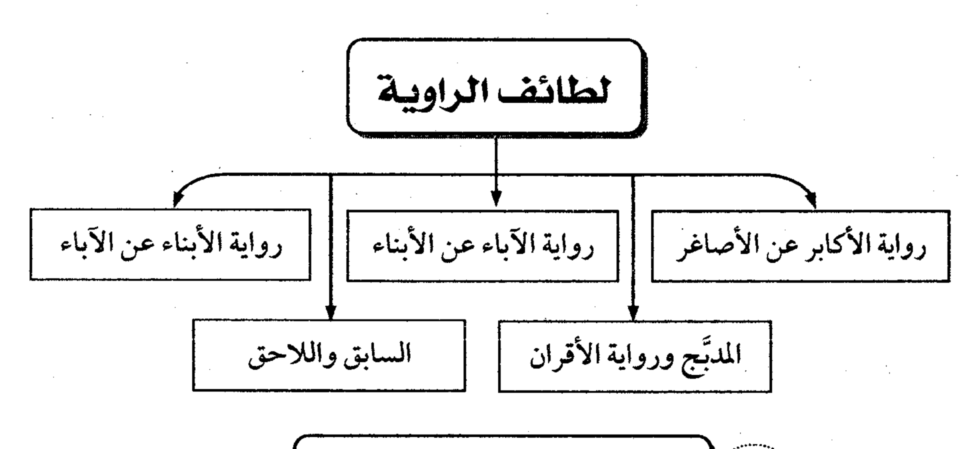
وبقيد الاتصال بالسماع: الاتصال بالإجازة كأن يقول: أجازني فلان.

والمتصل يشمل: المرفوع والموقوف، ومن هنا يعلم أن المسند أخص من المتصل، فكل مسند متصل، ولا عكس.

حكم المتصل

حكمه كالمسند، قد يكون صحيحا أو حسنا، وقد يكون ضعيفا.





١ رواية الأكابر عن الأصاغر

وهو أن يروي الكبير القدر، أو السن، أو الكبير فيهما عمن دونه.

والأصل في هذا الباب رواية النبي ﷺ عن تميم الداري رضي الله عنه حديث الجسَّاسة كما رواه مسلم فيه قوله ﷺ:

{«إِنِّى وَاللهِ مَا جَمَعْتُكُمْ لِرَغْبَةٍ وَلاَ لِرَهْبَةٍ وَلَكِنْ جَمَعْتُكُمْ لأَنَّ تَمِيمًا الدَّارِىَّ كَانَ رَجُلاً نَصْرَانِيًّا فَجَاءَ فَبَايَعَ وَأَسْلَمَ وَحَدَّثَنِى حَدِيثًا وَافَقَ الَّذِى كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ مَسِيحِ الدَّجَّالِ..»}. الخ. الحديث.

وهي على أضرب منها:

أ - أن يكون الراوي أقدم طبقة وأكبر سنًّا من المروي عنه، كرواية الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري (وهما تابعيان)، عن مالك ابن أنس (وهو من أتباع التابعين).

ب | أن يكون الراوي أكبرَ قدرًا من المروي عنه لعلمه وحفظه، كرواية مالك، وابن أبي ذئب، عن عبد الله بن دينار وأشباهه، وروايةِ أحمد، وإسحاق، عن عبيد الله بن موسى العبسي.

جـ | أن يكون الراوي أكبرَ من الوجهين معا ـ أي قدرًا وسنًّا ـ كرواية عبد الغني بن سعيد، عن محمد بن علي الصوري، وكرواية أبي بكر الخطيب البغدادي، عن أبي نصر ابن ماكولا، ونحو ذلك.

ومن هذا النوع:

أولا: رواية الصحابي عن التابعي:

مثاله

رواية معاية بن أبي سفيان (وهو صحابي رضي الله عنه)، عن مالك بن يخامر (وهو تابعي)، عن معاذ رضي الله عنه ـ وهم بالشام ـ في حديث: {«لَا تَزَال طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِيْنَ عَلَى الحَقِّ»}. رواه البخاري.

ورواية السائب بن يزيد (وهو صحابي رضي الله عنه)، عن عبد الرحمن بن عبد القاريِّ (وهو تابعي)، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {«مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صَلاَةِ الْفَجْرِ وَصَلاَةِ الظُّهْرِ كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ»}. رواه مسلم.

والأمثلة على ذلك كثيرة، كرواية ابن عباس وبقية العبادلة ــ وهم ابن

عمر، وابن عمرو بن العاص، وابن الزبير ـ عن كعب الأحبار، وهو من التابعين، وروى كعب أيضا عن التابعين، فقد يروي العبادلة عنه ما رواه عن التابعين.

۞ ثانيا: رواية التابعي عن تابعيه

مثاله

ما رواه النسائي: من طريق عبد الوهاب، قال: سمعت يحيى بن سعيد ـ أي الأنصاري ـ (وهو تابعي)، يقول: أخبرني مالك بن أنس (وهو تابع التابعي): أن ابن شهاب أخبره: أن عبد الله والحسن ابني محمد ابن علي أخبراه، أنا أباهما محمد بن علي أخبرهما: أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: {«نَهَى رَسُوْلُ الله ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ»}.

۞ ثالثا: رواية الشيخ عن تلميذه.

مثاله

رواية يحيى بن سعيد الأنصاري، عن مالك المتقدمة: فالأنصاري هو شيخ مالك، وكذالك رواية الزهري، عنه. ورواية الأزهري أبي القاسم عبيد الله بن أحمد، عن تلميذه أبي بكر الخطيب البغدادي، ونحوها.

ومن فوائد معرفة هذا النوع: أن لا يتوهم أن المروي عنه أفضل وأكبر من الرواي لكونه الغالب، وأن لا يظن أن في السند انقلابا، لأن العادة جرت برواية الأصاغر عن الأكابر.

وأشهر المصنفات فيه: كتاب (ما رواه الكبار عن الصغار، والآباء عن الأبناء)، للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهم الوراق، المتوفي سنة ٤٠٣هـ

٢ رواية الآباء عن الأبناء

وهو أن يوجد في السند أبٌ يروي الحديث عن ابنه. وهذا أخص من الذي قبله.

مثاله

ما رواه ابن ماجه قال: حدثنا محمد بن أبي عمر العدني، وغياث بن جعفر الرحبي، قالا: حدثنا سفيان بن عيينة، حدثنا وائل بن داود، عن ابنه (وهو بكر بن وائل بن داود)، عن الزهري، عن أنس بن مالك رضي الله عنه: {«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِسَوِيقٍ وَتَمْرٍ»}.

وفائدة معرفة هذا النوع: أن لا يتوهم الانقلاب، لأن الغالب في الروايات أن الابن يروي عن أبيه. ففي المثال قد يتوهم من لا قدَم له أن فيه تحريفا في لفظ (عن ابنه) من (عن أبيه)، وليس كذلك، وإنما هو بكر بن وائل بن داود.

وأشهر المصنفات فيه: كتاب (رواية الآباء عن الأبناء)، للخطيب.

٣ رواية الأبناء عن الآباء

وهو أن يوجد في السند ابن يروي الحديث عن أبيه، كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ورواية بهز بن حكيم، عن أبيه، وغيرهما.

مثاله

ما أخرجه أبو داود: من طريق سوار بن داود أبي حمزة الصيرفي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: {«مُرُوا أَوْلاَدَكُمْ بِالصَّلاَةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ سِنِينَ وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ»}.

وما رواه الترمذي قال: حدثنا علي بن سعيد الكندي، عن ابن المبارك، عن معمر، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده: {«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ رَجُلًا فِي تُهْمَتِهِ ثُمَّ خَلَّى عَنْهُ»}.

ومن فوائد معرفة هذا النوع: البحث لمعرفة اسم الأب، أو الجد إذا لم يصرح باسمه، وبيان المراد من الجد، هل هو جد الابن أو جد الأب.

وأشهر المصنفات فيه: كتاب (رواية الأبناء عن الآباء) لأبي نصر عبيد الله ابن سعيد الوائلي. و(جزء من روى عن أبيه، عن جده) لأبي خيثمة، وكتاب (الوشي المعلم في من روى عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ)، للحافظ العلائي.

٤ المدبج ورواية الأقران

القرينان : من استويا في الإسناد والسن غالبا، والمراد بالاستواء في ذلك على المقاربة.

ورواية الأقران قسمان:

١ **المدبّج** - بضم الميم وفتح الدال وتشديد الباء الموحدة وآخره جيم - هو أن يروي كل واحد من القرينين عن الآخر.

مثاله

في الصحابة: رواية أبي هريرة عن عائشة رضي الله عنهما، ورواية عائشة عنه. **وفي التابعين:** رواية الزهري عن أبي الزبير، ورواية أبي الزبير عنه. **وفي أتباع التابعين:** رواية مالك عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عنه. **وفي أتباع الأتباع:** رواية أحمد عن علي بن المديني، ورواية ابن المديني عنه.

٢ **غير المدبج** : هو أن يروي أحد القرينين عن الآخر، ولا يروي الآخر عنه فيما يعلم.

مثاله

رواية سليمان التيمي عن مِسْعَر بن كِدام. قال الحاكم: ولا أحفظ لمسعر عن سليمان روايةً.

وقد يجتمع جماعة من الأقران في حديث واحد، كحديث:

رواه أحمد بن حنبل، عن أبي خيثمة زهير بن حرب، عن يحيى بن معين، عن علي بن المديني، عن عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كُنَّ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَأْخُذْنَ مِنْ شُعُوْرِهِنَّ حَتَّى يَكُوْنَ كَالوَفْرَةِ».

وأحمد والأربعة فوقه ـ وهم زهير بن حرب، ويحيى بن معين، علي ابن المديني، وعبيد الله بن معاذ ـ خمستهم أقران كما قال الخطيب.

وفائدة معرفة هذا النوع: ألا يظن الزيادة في الإسناد لوجود رجلين أو أكثر من طبقة واحدة فيه، وألا يظن إبدال «عن» بـ «الواو».

وأشهر المصنفات فيه: كتاب (المدبج) للدارقطني، و(رواية الأقران) لأبي الشيخ الأصبهاني، و(السابق واللاحق) للخطيب.

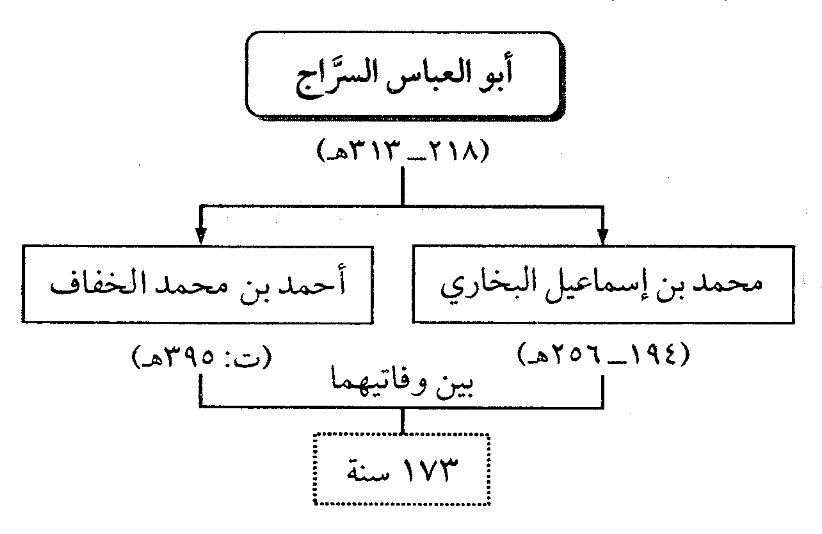
٥ السابق واللاحق

وهو أن يشترك راويان في الرواية عن شخص واحد، وأحد الراويين متقدم، والآخر متأخر، بحيث يكون بين وفاتيهما أمد بعيد.

من أمثلته

أن محمد بن إسماعيل البخاري، وأبا الحسين أحمد بن محمد الخفاف قد اشتركا في الرواية عن «أبي العباس محمد بن إسحاق السراج»، فروى عنه البخاري في (تاريخه)، وآخِر من روى عن السراج الخفافُ. وتوفي البخاري سنة (٢٥٦هـ)، وتوفي الخفاف سنة (٣٩٥هـ) وهو ابن (٩٣) سنة، وبين وفاتيهما: (١٧٣هـ).

رسم توضيحي للمثال:

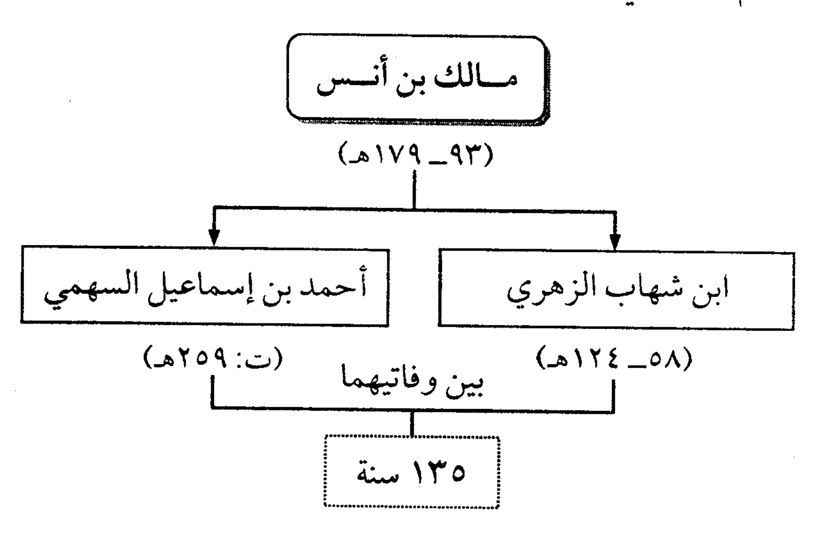


فالسابق في المثال هو البخاري، واللاحق هو الخفاف، ويحصل ذلك لأن البخاري أكبر سنا من السراج، وهو شيخه، وهذا النوع داخل أيضا في جملة العلو بتقدم الوفاة والسماع.

مثاله أيضا

أن الإمام مالك: اشترك في الرواية عنه ابن شهاب الزهري، وأحمد ابن إسماعيل السهمي وهو خاتمة من روى عن مالك، وبين وفاتيهما (١٣٥) سنة، لأن الزهري توفي سنة (١٢٤هـ)، وتوفي السهمي سنة (٢٥٩هـ) وعاشا بعد مالك (٨٠) سنة.

رسم توضيحي للمثال:

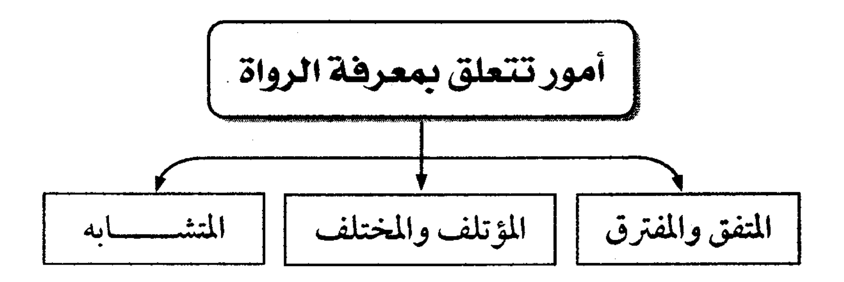


فالسابق في المثال هو ابن شهاب الزهري، واللاحق هو أحمد بن إسماعيل السهمي. ويحصل ذلك التباعد بين وفاتيهما لأن الزهري أكبر سنا من مالك، وهو شيخه، وكان السهمي آخر من روى عن مالك، وعاش بعده ثمانين سنة كما مر.

وفائدة معرفة هذا النوع: تقرير حلاوة الإسناد في القلوب، وألا يظن انقطاع سند اللاحق.

ومن أشهر المصنفات فيه: (السابق واللاحق)، للخطيب البغدادي.





١ المتفق المفترق

وهو أن تتفق أسماء الرواة، وأسماء آبائهم فصاعدا خطّا ولفظا، وتختلف أشخاصهم. ومن ذلك أن تتفق أسماؤهم وكناهم، أو أسماؤهم ونسبهم ونحو ذلك.

وأنواعه كثيرة منها:

١ - **أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم، كالخليل بن أحمد**، وهم ستة رجال، أولهم شيخ سيبويه.

٢ - **أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم**، نحو: **أحمد بن جعفر بن حمدان**، وهم أربعة رجال متعاصرون في طبقة واحدة، وهم: القطيعي، والبصري، والدينوري، والطرسوسي.

٣ - **أن تتفق الكنية والنسبة معا**، نحو: **أبو عمران الجوني**، رجلان، أحدهما: عبد الملك بن حبيب تابعي، والآخر موسى بن سهل يروى عن هشام بن عروة.

٤	**أن تتفق كناهم وأسماء آبائهم**، نحو: **أبو بكر بن عيَّاش**، ثلاثة: القارئ المشهور، والسلمي صاحب (غريب الحديث) توفي سنة ٢٠٤هـ، وآخر حمصي مجهول.
٥	**أن يتفق الاسم واسم الأب والنسبة**، نحو: محمد بن عبد الله الأنصاري، اثنان: أحدهما المشهور صاحب الجزء، وهو شيخ البخاري، والآخر ضعيف يكنى أبا سلمة.
٦	**أن تتفق أسماؤهم وكنى آبائهم**، نحو: صالح بن أبي صالح، أربعة من التابعين.

وفائدة معرفة هذا النوع: معرفة هذا النوع مهم جدا، فقد زلق بسبب الجهل به غير واحد من العلماء، ومن فوائده: الأمن من اللبس، فربما يظن المتعدد واحد، والتمييز بين المتفقين في الاسم، فربما يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفا، كمحمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري ثقة، والآخر يكنى أبا سلمة ضعيف.

أشهر المصنفات فيه: كتاب (المتفق والمفترق) للخطيب البغدادي، وكتاب (الأنساب المتفقة) للحافظ محمد بن طاهر المتوفى سنة ٥٠٧هـ، وذكر فيه نوعا خاصا من المتفق.

٢ المؤتلف والمختلف

وهو أن تتفق الأسماء، أو الألقاب، أو الكنى، أو الأنساب خطا، وتختلف لفظا.

ومن أمثلته: سلام ـ بتخفيف اللام ـ وسلّام بتشديدها. ومِسْوَر ـ بكسر الميم وسكون السين ـ ومُسوَّر ـ بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو، والثوري ـ بالثاء والراء ـ والتوزي ـ بالتاء والزاي، والبزاز ـ آخره الزاي، والبزار ـ آخره الراء، وغيرها.

وهو على قسمين:

١ **ما لا ضابط له يرجع إليه لكثرته، وإنما يعرف بالنقل والحفظ،** كأسيد مصغرا، وأسيد مكبرا، وحيان ـ بالياء المثناة التحتية المشددة ـ، وحبَّان ـ بالباء الموحدة المشددة.

٢ **ما له ضابط، وهو قسمان:**

أ **ما له ضابط بالنسبة لكتاب خاص، أو كتب خاصة،** كقولهم: إن كل ما وقع في الصحيحين والموطأ «يسار» فهو بالمثناة ثم المهملة، إلا « محمد بن بشار» فهو بالموحدة ثم المعجمة.

ب **ما له ضابط على العموم،** مثل قولهم في «سلّام»: كله مثقل إلا: عبد الله بن سلام الصحابي ـ فهو مخفف ـ، وابن أخته، وسلام جد أبي علي الجبائي المعتزلي، وجد النسفي، وجد السدي، ووالد البيكندي، وسلام بن أبي الحقيق، وسلام بن مشكم اليهودي.

أهميته وفائدة معرفته: أشد ما يكون هذا النوع في أسماء الرواة، ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالنقل والرواية، ولا يمكن أن يفهم من سياق الكلام أو سباقه، ولذلك ينبغي لطالب الحديث أن يعتني بمعرفته ليسلم من التصحيف والخطأ في الأسماء والأنساب والألقاب والكنى.

أشهر المصنفات فيه: كتاب (المؤتلف والمختلف) لعبد الغني بن سعيد، و(الإكمال) لابن ماكولا، وذيله لأبي بكر بن نقطة.

٣ المتشـــــابه

وهو أن تتفق أسماء الرواة لفظا وخطا، وتختلف أسماء الآباء لفظا لا خطًّا، أو بالعكس.

من أمثلته: محمد بن عُقَيل ـ بضم العين ـ، ومحمد بن عَقِيل ـ بفتح العين ـ اتفقا اسما، واختلف في اسم أبويهما لفظا لا خطًّا.

وشريح بن النعمان ـ بالمعجمة، وسريح بن النعمان ـ بالمهملة، اختلفا في اسميهما شكلا، واتفقا في اسم أبويهما.

أنواع أخرى للمتشابه

١ أن يحصل الاتفاق في الاسم واسم الأب إلا في حرف أو حرفين، كـ «محمد بن حنين»، و«محمد بن جبير».

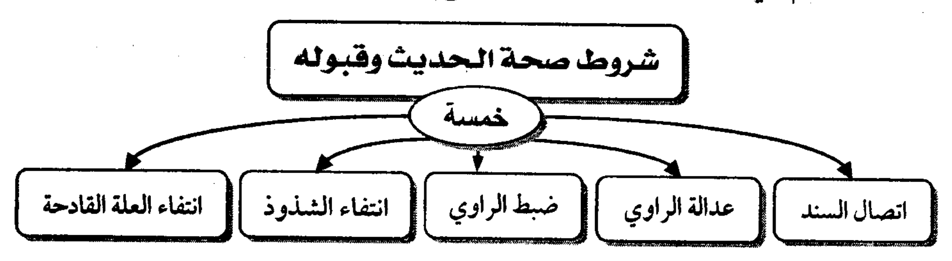
٢ أن يحصل الاتفاق في الاسم واسم الأب لفظا وخطا، لكن يحصل الاختلاف في التقديم والتأخير، كـ «الأسود بن يزيد»، و«يزيد بن الأسود»، وكـ «أيوب بن يسار»، و«أيوب بن سيَّار».

أشهر المصنفات فيه: كتاب (تلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل عن بواد التصحيف والوهم) للخطيب البغدادي، وكتاب (تالي التلخيص) للخطيب أيضا، وهو عبارة عن تتمة أو ذيل للكتاب السابق، وهما كتابان نفيسان لم يصنف مثلهما في هذا الباب، وكتاب (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) للحافظ ابن حجر العسقلاني.



صفة من تقبل روايته ومن ترد

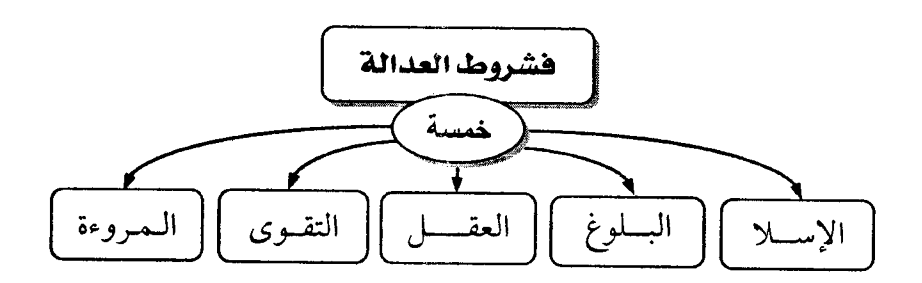
تقدم في مبحث الحديث الصحيح أن:

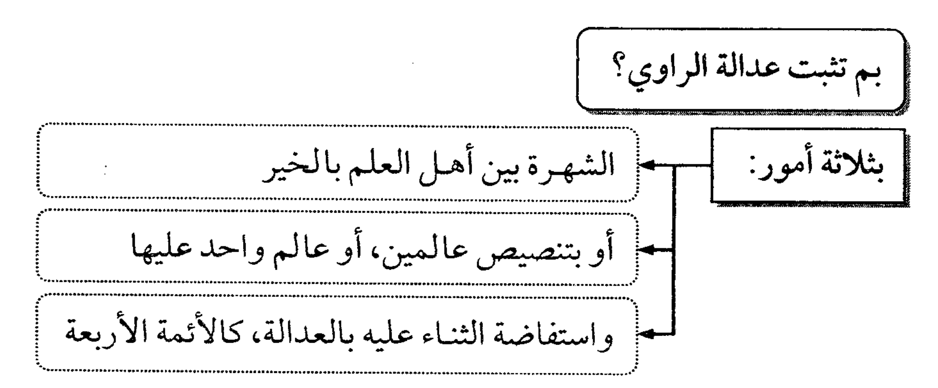


ومعلوم أن هذه الشروط منها ما هو مختص بالسند وهو الاتصال، ومنها ما يتعلق بالسند والمتن معا وهو انتفاء الشذوذ والعلة، ومنها ما يتعلق بصفة الراوي نفسه وهو العدالة والضبط. وبناء على ذلك فالراوي المقبول روايته هو: **العدل الضابط.**

فالعدل هو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق بارتكاب كبيرة أو إصرار على على صغيرة، مع سلامته مما يخل بالمروءة.

والمروءة: تعاطي المرء ما يستحسن و تجنبه ما يسترذل، وصيانة النفس عن الأدناس، وما يشينه عند الناس كما مرّ.





والضابط

هو أن يكون الراوي متيقظا غير مغفل ولا ساهٍ ولا شاكٍّ في حالتى التحمل والأداء، فيكون:

ـ حافظا إن حدَّث من حفظه

ـ ضابطا لكتابه إن حدث منه

ـ عالما بما يحيل المعاني إن حدث بالمعنى.

بم يثبت ضبط الراوي؟

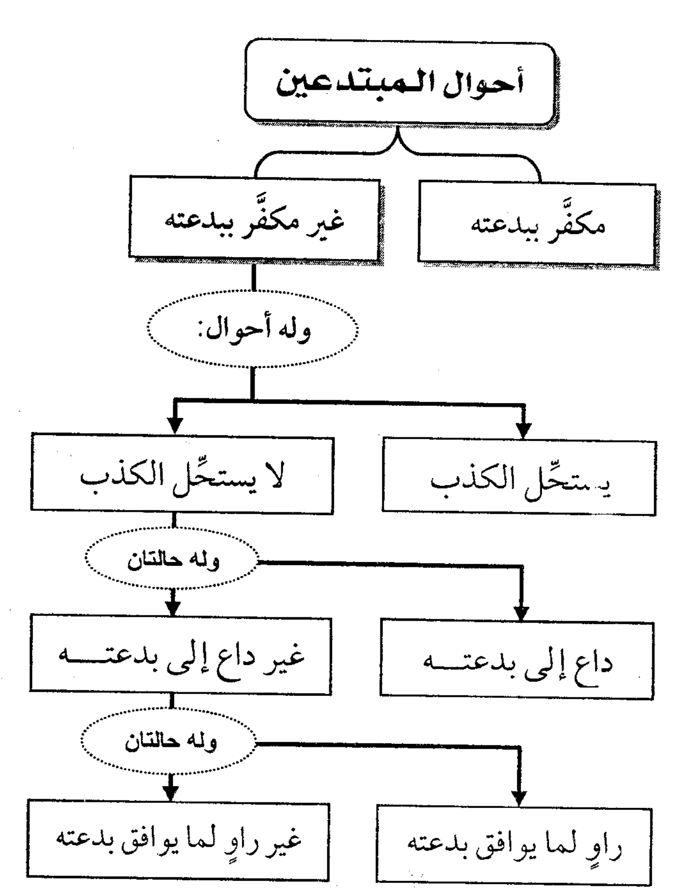
يثبت الضبط بموافقة الثقات المتقنين لفظا ومعنى، وذلك بأن يعتبر حديثه بحديثهم، فإن وافقهم في أغلب حديثه فهو الضابط، ولا تضر مخالفته النادرة، وإن كثرت رُدَّت روايتُه لعدم ضبطه. وقد تقدم.

❁ ❁ ❁

۞ مسألة تتعلق بالعدالة ۞

حكم رواية المبتدع

إذا ثبت أن العدالة شرط في قبول رواية الراوي، فهل الابتداع مما يقدح في تلك العدالة، أم لا؟ ويتبع ذلك: هل تقبل رواية المبتدع أم لا؟ في ذلك تفصيل، وبيانه كالتالي:





أقوال العلماء

في حكم رواية المبتدعين على حسب أحوالهم المذكورة:

أولا | المكفر ببدعته

مثل بدع القائل بالتجسيم، أو مُنْكِرِ علم الله بالجزئيات، وقيل: القائل بخلق القرآن، أو القائل بتحريف القرآن من غلاة أهل الرفض، وغيرها.

حكم قبول رواياتهم، فيه أربعة أقوال:

١ - إن كان ممن يكفر ببدعته، أي: إن كانت هذه البدعة مما يحكم بكفر القائل بها، لا تقبل روايته عند الجمهور، وحكى النووي الاتفاق.

٢ - نقل السيوطي في (التدريب) قولا آخر: بأنها تقبل رايته مطلقا.

٣ - ونقل أيضا قولا آخر: بأنها تقبل روايته إن اعتقد حرمة الكذب.

٤ - وقال الحافظ ابن حجر في (النخبة): «التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالِفتها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تفكير جميع الطوائف».

والمعتمد : «أن الذي تردُّ روايته مَنْ أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه».

قال السيوطي: «وأما من لم يكن كذلك، وانضم إلى ذلك ضبطُه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله».

قال الشيخ أحمد شاكر: «وهذا الذي قاله الحافظ هو الحق الجدير بالاعتبار، ويؤيده النظر الصحيح».

ثانيا | الغير مكفر ببدعته

١ - قال بعضهم: لا تقبل روايته مطلقا، وهذا غلو من غير دليل.

٢ - وقال آخرون: ينظر إلى أحوالهم، فيبنى الحكم عليها، على النحو التالي:

- إن كان ممن **يستحل الكذب** في نصرة مذهبه فلا تقبل رواياته
- وإن كان **ممن لا يستحل الكذب** في ذلك، ففيه قولان:
  - تقبل رواياته، وروي هذا القول عن الإمام الشافعي.
  - وقال بعضهم: يفرق بين كونه **داعية إلى بدعته أو غير داعية**:
    - فإن كان **داعية إلى بدعته** لا تقبل رواياته.
    - وإن كان **غير داعية إلى بدعته**، تقبل رواياته، ورجحه النووي.
      - وقيد الحافظ أبو إسحاق الجوزجاني - شيخ أبي داود - هذا القول: بقبول روايته إذا لم **يروِ ما يقوِّي بدعته**، وإلا فلا.

فائدة:

العبرة في الرواية بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه، وإن كان راويا ما يوافق بدعته، ولذلك قال الذهبي في الميزان في ترجمة أبان ابن تغلب الكوفي: «شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته، نقل توثيقه عن أحمد وغيره». اهـ

سؤال : كيف تقبل رواية المبتدع مع أن الرواية لا تقبل إلا عن ثقة، وحد الثقة العدالة والإتقان؟

الجواب : أن البدعة على ضربين: أحدهما: **بدعة صغرى**، والأخرى: **بدعة كبرى**، فيختلف حكمهما، وبيانه ذلك:

أولا البدعة الصغرى

تقبل رواية صاحبها، مثل: غلو التشيع، أو التشيع بلا غلو ولا تحرق، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثانيا البدعة الكبرى

لا تقبل رواية صاحبها، مثل: الرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا لا يحتج بهم ولا كرامة، ولم يؤثر من هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف تقبل رواية من هذا حاله؟! حاشا وكلا.

وهذا جواب الحافظ الذهبي بتصرف، وقال: «فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم: «هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا رضي الله عنهم، وتعرض لسبهم». والغالي في زماننا وعرفنا: «هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضا، فهذا ضال مفتر». انتهى.

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها

كما ذكرها الحافظ ابن حجر في (تقريب التهذيب) وهي ١٢ مرتبة:

١ - الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

٢ - من أكِّد مدحه بـ «أفعل»، كـ «أوثق الناس»، أو بتكرار الصفة لفظا: كـ «ثقة ثقة»، أو معنًى: كـ «ثقة حافظ».

٣ - من أفرد بصفة: كـ «ثقة»، أو «متقن»، أو «ثبت»، أو «عدل».

حكم رواية من كان في المرتبة الثانية والثالثة:
قال الحافظ: «حديثه مقبول، وغالبه في الصحيحين».

٤ - من قصر عمن قبله قليلا: كـ «صدوق»، أو «لا بأس»، أو «ليس به بأس».

حكم رواية من كان في هذه المرتبة:
قال الحافظ: «مقبول أيضا، وقبوله في المرتبة الثانية، وهو ما يحسنه الترمذي، ويسكت عليه أبو داود».

٥ - من قصر عن الدرجة الرابعة، ويشار إليه: بـ «صدوق سيء الحفظ»، أو «صدوق يهم»، أو «له أوهام»، أو «يخطئ»، أو «تغير بآخرة». ويلتحق بهذا: «من رمي بنوع من البدعة: كالتشيع، والقدر، والإرجاء».

٦ - من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم تثبت فيه ما يترك حديثه لأجله، يشار إليه بلفظ: «مقبول حديث يتابع، وإلا فـ «لين الحديث».

حكم رواية من كان في الخامسة والسادسة:

قال الحافظ: «فإن تعددت طرقه وتقوى بمتابع، أو شاهد فـ «حسن لغيره، وإلا فمردود».

٧ من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، ويشار إليه بلفظ: «مستور»، أو «مجهول الحال».

٨ من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، وجاء فيه تضعيف ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: «ضعيف».

٩ من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، ويشار إليه بلفظ: «مجهول العين»، أي لا يعرف عند المحدثين.

١٠ من لم يوثق البتة، وضعف من ذلك بقادح، ويشار إليه: بـ «متروك»، أو «متروك الحديث»، أو «واهي الحديث»، أو «ساقط».

١١ من اتهم بالكذب، ويقال فيه: «متهم»، أو «متهم بالكذب»، أي: متهم بتعمد الكذب بأن يكذب في الحديث لا على وجه التعبد والتقصد، ولكن يكثر منه حتى يتهم بتعمده.

١٢ من أطلق عليه اسم الكذب أو الوضع، كقولهم: «كذاب»، أو «وضاع»، أو «ما أكذبه».

حكم رواية من كان في السابعة إلى آخرها:

قال الحافظ: «ضعيف على اختلاف درجات الضعف».

متى يقبل الجرح والتعديل؟

اختلفت أقوال العلماء في الجرح والتعديل هل يقبلان مبهمين ـ أي من غير ذكر سببهما ـ أو لا؟ فيه أقوال:

أقوال العلماء في ذلك:

١ ذهب بعضهم إلى عدم قبول الجرح والتعديل بدون بيان سببهما.

٢ وشرط بعضهم ذكر السبب في التعديل دون الجرح.

٣ واختار ابن الصلاح والنووي وغيرهما: قبول التعديل مبهما، وعدم قبول الجرح إلا مع بيان السبب مفصلا.

٤ وذهب بعضهم إلى أنه يقبل كل منهما مبهما إذا كان الجارح والمعدل عالمين بأسباب الجرح والتعديل، بصيرا مرضيا في اعتقاده وأفعاله. قال السيوطي: وهو اختيار القاضي أبي بكر، ونقله عن الجمهور.

٥ واختار الحافظ ابن حجر تفصيلا حسنا:
ـ أن من جرح مجملا وقد وثقه أحد أئمة الحديث، لم يقبل الجرح فيه من أحد إلا مفسرا، لأنه ثبتت ثقته، فلا تسلب عنه إلا بأمر جلي.
ـ وأما إذا خلا عن التعديل: قبل الجرح فيه غير مفسر إذا صدر من عارف، لأنه إذا لم يعدَّل فهو في حيز المجهول، وإعمال قول الجارح ـ وإن كان غير مفسر ـ أولى من إهماله.

«وهو الذي يطمئن إليه في التعليل في الجرح والتعديل بعد استقرار علوم الحديث وتدوينها». انتهى من الباعث الحثيث.

تعارض الجرح المفسَّر والتعديل

إذا اجتمع في الراوي جرح مفسَّر وتعديل، فأيهما يقدم؟

أولا **إذا كان التعارض بين قولين لعالـِمَين، ففيه**

١ يقدم الجرح المفسر على التعديل، وإن زاد عدد المعدِّلين، وهذا هو الأصح عند الفقهاء والأصوليين، كما قال السيوطي، ونقله الخطيب عن جمهور العلماء؛ لأن مع الجارح زيادةَ علم لم يطلع عليها المعدِّل، ولأن الجارح مصدِّق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفي على المعدل.

وقيد الفقهاء تقديم الجرح على التعديل إذا لم يقل المعدِّل: «عرفتُ السبب الذي ذكره الجارح ولكنه تاب منه»، أو إذا ذكر الجارح سببا معينا للجرح، فنفاه المعدل بما يدل يقينا على بطلان السبب، فإنه حينئذ يقدم التعديل. قاله السيوطي في (التدريب).

٢ وقيل: إن زاد المعدلون على عدد المجرحين قدم التعديل.

ثانيا **إذا كان التعارض بين قولين لعالم واحد:**

ففيه حالتان:

- إن عُلِم آخر القولين فالعمل به
- وإن لم يُعْلَم ذلك فالتوقف

رواية المجهول

قال الحافظ العراقي في (شرح التبصرة والتذكرة): اختلف العلماء في قبول رواية المجهول، وهو على ثلاثة أقسام: مجهول العين، ومجهول الحال ظاهرا وباطنا، ومجهول الحال باطنا.

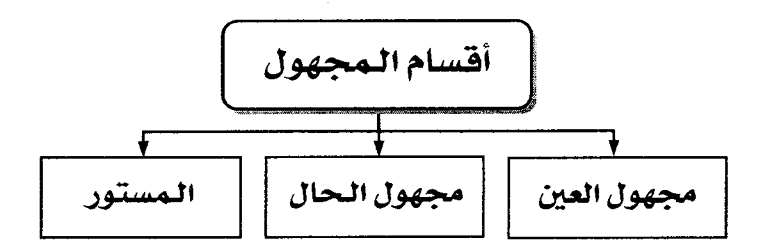
أسباب الجهالة ذكر الحافظ ابن حجر أن لها سببين:

١ - أن الراوي قد تكثر نعوته من اسم، أو كنية، أو لقب، أو صفة أو حرفة، أو نسب، فيشتهر بشيء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض فيظن أنه آخر، فيحصل الجهل بحاله.

ومن أمثلته:

محمد بن السائب بن بشر الكلبي. نسبه بعضهم إلى جده، فقال: محمد ابن بشر، وسماه بعضهم حماد بن السائب، وكناه بعضهم أبا النضر، وبعضهم أبا سعيد، وبعضهم أبا هشام، فصار يُظَّن أنه جماعة وهو واحد، ومن لا يعرف حقيقة الأمر فيه لا يعرف شيئا من ذلك.

٢ - أن الراوي قد يكون مقلًّا من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه، أو لا يسمَّى الراوي اختصارا من الراوي عنه، كقوله: أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجل، أو بعضهم، أو ابن فلان، وهو المبهم.



أولا مجهول العين

وهو الذي لم يعرفه العلماء، ولم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولم يعرَفْ حديثُه إلا من جهة راوٍ واحد.

أقوال العلماء في حكم روايته:

١ ذهب جمهور العلماء إلى عدم قبول رواية مجهول العين مطلقا. **وحجتهم**: أن العدالة شرط في صحة الرواية، فمن جهلت عينه جهلت عدالته من باب أولى، وهو كالمبهم الذي لم يسم اسمه.

٢ وذهب آخرون إلى قبول روايته مطلقا، لأنهم لم يشترطوا في الرواة مزيدًا على الإسلام، وهو قول الحنفية ومن معهم.

٣ إن كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن ثقة، كعبد الرحمن بن مهدي، قبلت روايته، وإلا فلا، كما ذكره الخطيب.

٤ وذهب ابن عبد البر إلى قبول رواية مجهول العين إذا كان مشهورا في غير حمل العلم كالزهد، أو النجدة، أو شيء من مكارم الأخلاق، وإلا فلا، كاشتهار مالك بن دينار بالزهد، وعمرو بن معدي كرب بالنجدة.

٥	إن زكاه أحد أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قُبِل، وإلا فلا، وهو اختيار أبي الحسن علي بن عبد الله بن القطان في كتابه: (بيان الوهم والإيهام).

ما ترتفع به جهالة العين:

١	ذهب الخطيب البغدادي إلى أن أقلَّ ما ترتفع به الجهالة: أن يروي عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم كذلك.
٢	وذهب فريق آخر من العلماء كيحيى بن معين، والذهبي، وابن حجر - في أحد رأييه - وغيرهم إلى أن جهالة العين ترتفع بأن يروي عنه اثنان فصاعدا دون أن يشترط فيهما أن يكون مشهورين في أهل العلم.
٣	وذهب ابن خزيمة وابن حبان من بعده إلى أن مجهول العين ترتفع جهالته برواية واحد مشهور عنه.

❁ ❁ ❁

ثانيا مجهول الحال

وهو من جُهِلَتْ عدالته في الظاهر والباطن، مع كونه معروفَ العين برواية عدلين عنه.

أقوال العلماء في حكم روايته:

١ أن روايته غير مقبولة، وهو قول الجماهير كما حكاه ابن الصلاح

٢ تقبل مطلقا، وإن لم تقبل رواية القسم الأول. قال ابن الصلاح: وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية مجهول العين.

٣ إن كان الراويان أو الرواة عنه فيهم من لا يرْوي عن غير عدل قبل وإلا فلا.

ما ترتفع به جهالة الحال:

١ ذهب جمهور العلماء من أهل الحديث إلى أن من وردت روايته في كتب الصحيح ارتفعت جهالة حاله.

٢ وذهب الدارقطني فيما نقله عنه السخاوي في (فتح المغيث): أن من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته.

٣ وذهب ابن حبان إلى أن كل من روى عنه راوٍ مشهور قد ارتفعت جهالته عينه، وكل من ارتفعت جهالة عينه ولم يعرف عنه جرح فهو عدل، أي أن جهالة الحال ترتفع مع جهالة العين إذا لم يعرف فيه جرحٌ للعلماء.

ثالثا | المستــــور

وهو أن يكون الراوي عدلا في الظاهر، مجهولا من حيث الباطن، لأنه لم يتعامل معه فيعرف حقيقة أمره.

أقوال العلماء في حكم روايته:

١ - ذهب جمهور العلماء إلى عدم قبول روايته ما لم تثبت عدالته، وهو قول الشافعي. ومبناه أن أمور رواية الراوين عنه تعريف به لا توثيق له، وأن قبول الرواية مبني على التوثيق لا التعريف.

٢ - وذهب الحنفية إلى قبول روايته ما لم يعلم الجرح فيه، وهو أيضا قول بعض الشافعية كسُلَيْم الرازي وقال: «لأن الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي، ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة الباطنة، فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر، بخلاف الشهادة، فإنها عند الحكام، فلا يتعذر عليهم ذلك».

قال ابن الصلاح: «ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في جماعة من الرواة تقادم العهد بهم، وتعذرت خبرتهم باطنا، والله تعالى أعلم».

❁ ❁ ❁

(القسم الثالث)

كيفية تحمل الحديث وأدائه

التحمل: أخذ الحديث عن الشيخ بطريق من طرق التحمل، **والأداء**: تبليغ الحديث وأدائه لمن يسمعه.

أقوال العلماء في شروط التحمل

١ - ذهب قوم إلى اشتراط البلوغ في تحمل الحديث، ومنعوا قبول رواية ما تحمله الصبي.

٢ - وذهب جمهور المحدثين إلى أنه لا يشترط لصحة تحمل الحديث: البلوغ ولا الإسلام، ولا العدالة، بل صححوا تحمل الصغير والفاسق والكافر، إذا أدوا ما حملوه بعد البلوغ والإسلام والعدالة.

أدلة الجمهور

أدلتهم على صحة تحمل الصبي:

١ - أن جماهير المسلمين قبلوا رواية أحداث الصحابة رضي الله عنهم، كالحسن والحسين، وعبد الله بن الزبير، وابن عباس، والنعمان بن بشير، والسائب بن يزيد، والمسور بن مخرمة، وغيرهم، من غير فرْق بين ما تحملوه حالة الصغر أو بعد البلوغ.

٢ - أن أهل العلم يُحْضِرُون الصبيانَ مجالسَ الحديث، ويعتدّون برواياتهم بعد البلوغ.

أدلتهم على صحة تحمل الكافر:

استدلوا على صحة تحمل الكافر إذا أدى بعد الإسلام بحديث جبير ابن مطعم كما في الصحيحين: {«أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بـ ﴿الطور﴾، وَكَانَ قَدْ جَاءَ فِي فِدَاءِ أَسْرَى بَدْرٍ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ»}. وفي راوية البخاري قال: «وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ مَا وَقَرَ الإِيْمَانُ فِي قَلْبِي».

أدلتهم على صحة تحمل الفاسق:

استدلوا على صحة تحمل الفاسق بأنه إذا كان الكافر مقبولا إذا أدّى ما تحمله بعد الإسلام، فمن باب الأولى قبول تحمل الفاسق إذا أداه بعد العدالة.

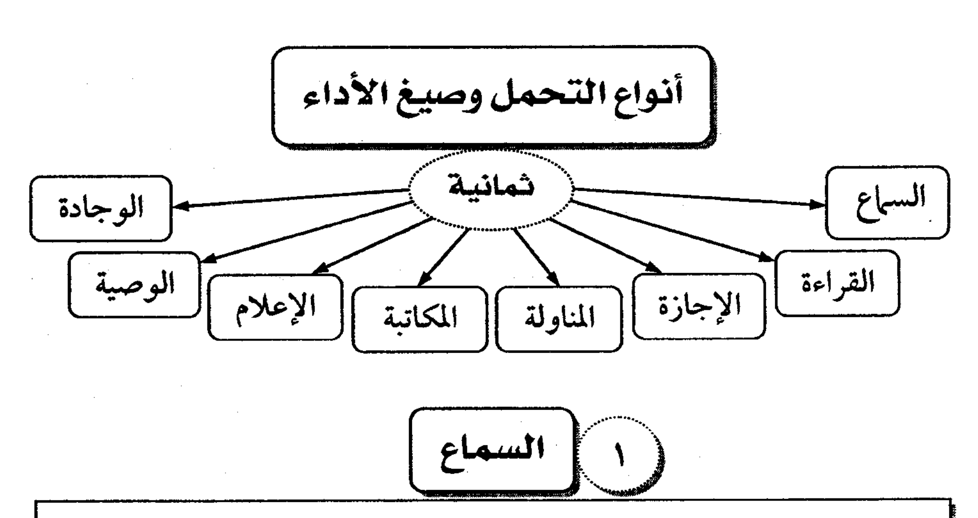
أقوال العلماء في السن التي يقبل فيها تحمل الصبي

١ نقل القاضي عياض أن أهل الصنعة حددوا أول زمن يصح فيها السماع بخمس سنين، واستدلوا بما رواه البخاري وغيره من حديث محمود بن الربيع رضي الله عنه قال: {«عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مجَّةً مجَّهَا فِي وَجْهِي مِنْ دَلْوٍ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِيْنَ»}، وقد بوّب عليه البخاري: «**متى يصح سماع الصغير**».

٢ وقال بعضهم: يصح سماعه إذا كان ابن أربع سنين، وقال: بعضهم: عشر سنين.

٣ وقال النووي وابن الصلاح: والصواب اعتبار التمييز، فإن فهم الخطاب ورد الجواب كان مميزا صحيح السماع، وإن لم يبلغ خمسا، وإلا فلا وإن كان ابن خمس بل ابن خمسين، وهو المذهب الصحيح.

وهذا ظاهر، ولا حجة فيما احتجوا به من رواية محمود بن الربيع؛ لأن الناس يختلفون في قوة الذاكرة، ولعل غير محمود بن الربيع لا يذكر ما حصل له وهو ابن عشر سنين، وأيضا فإن ذكره مجّة وهو ابن خمس لا يدل على أنه ذكر كل ما رأى أو سمع. والحق أن العبرة في هذا بأن يميز الصبي ما يراه ويسمعه، وأن يفهم الخطاب ويرد الجواب. انتهى من الباعث الحثيث.



١ السماع

وهو أن يسمع الراوي من لفظ الشيخ إملاءً، أو تحديثًا من غير إملاء، سواء كانا من حفظ الشيخ أو من كتابه. وهذا أعلى طرق التحمل وأرفعها.

صيغ الرواية بها

أن يقول: «**حدثنا**»، و«**أخبرنا**»، و«**أنبأنا**»، و«**سمعت**»، و«**قال لنا**»، و«**ذكر لنا فلان**»، ونحوها. واختلف في أي العبارات أرفع، وهو مفصل في كتاب التدريب للحافظ السيوطي وفي غيره.

٢ القراءة على الشيخ

ويسميها جمهور المحدثين «عرضا» وهو: «أن يقرأ الراوي على الشيخ، سواء كان ذلك من حفظه، أم من كتابه، أم سمع غيره يقرأ كذلك على الشيخ». بشرط أن يكون الشيخ حافظا لما يقرأ عليه، أو يقابل على أصله الصحيح، أو يكون الأصل بيد القارئ، أو بيد أحد المستمعين الثقات. وهي دون السماع من لفظ الشيخ عند الجمهور.

والرواية بها جائزة وصحيحة إذا استوفت الشروط السابقة، ومستند العلماء في ذلك ما رواه البخاري وبوَّب له: «باب القراءة والعرض على المحدث» من حديث ضمام بن ثعلبة رضي الله عنه أنه لما أتى النبي ﷺ قال له: {«إِنِّي سَائِلُكَ فَمُشَدِّدٌ عَلَيْكَ فِي المَسْأَلَةِ فَلاَ تَجِدْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ، فَقَالَ: «سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ» فَقَالَ: أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، آللهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ..»}. الخ. الحديث.

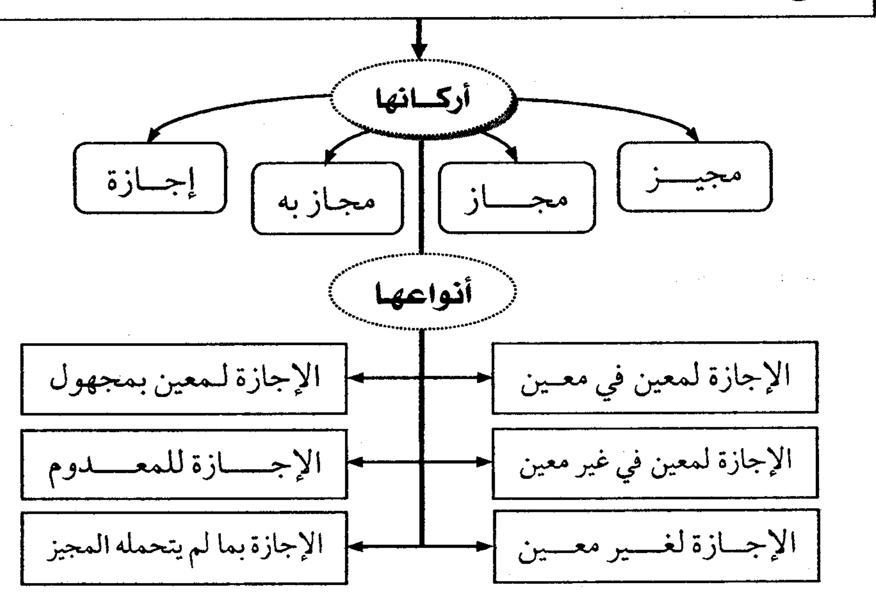
صيغ الرواية بها

الأحوط أن يقول في الرواية بها: «قرأت على فلان»، أو «قرئ عليه وأنا أسمع»، ثم عبارات السماع مقيدة بالقراءة كقوله: «سمعت فلانا قراءة عليه»، و«حدثنا، أو أخبرنا قراءة عليه».

وفي إطلاق «حدثنا» و«أخبرنا» خلاف، فمنعت طائفة إطلاق حدثنا، وأجازت إطلاق أخبرنا. قال النووي: وهو مذهب الشافعي ومسلم وجمهور أهل المشرق، وصار هو الشائع الغالب على أهل الحديث.

٣ الإجازة

وهي ـ كما قال العلامة الشُّمُنِّي ـ: «إذن في الرواية لفظا أو خطا يفيد الإخبار الإجمالي عرفا». فتكون صورة الإجازة بناءً على هذا التعريف هي: «أن يأذن الشيخ للطالب أن يروي عنه حديثا أو كتابا، من غير أن يسمع ذلك عنه، أو يقرأ عليه»



وبيان ذلك:

أولا الإجازة لمعين في معين

مثاله أن يقول: «أجزت لك أن تروي عني هذا الكتاب ـ صحيح البخاري مثلا ـ، أو هذه الكتب، أو ما اشتملت عليه فهرستي».

حكمها: يجوز عند الجمهور الرواية والعمل بها، خلافا لبعض المحدثين والفقهاء حيث منعوا ذلك كشعبة بن الحجاج وغيره.

ثانيا **الإجازة لمعين في غير معين**

مثاله أن يقول: «أجزت لك (معيَّن) أن تروي عني ما أرويه» (غير معيَّن)، أو «ما صح عندك من مسموعاتي ومصنفاتي» (غير معيَّن).

حكمها:

هذه الرواية جائزة أيضا عند الجمهور، وكذلك العمل بها.

ثالثا **الإجازة لغير معين بصيغة العموم**

مثاله أن يقول: «أجزت لجميع المسلمين»، أو «أو للموجودين» أو «لأهل العصر»، أو «لمن قال لا إله إلا الله»، وتسمى **الإجازة العامة**.

حكمها:

وفي جواز الرواية بها خلاف، قال ابن كثير: «وقد اعتبرها طائفة من الحفاظ والعلماء، فممن جوزها الخطيب، ونقلها عن شيخه القاضي أبي الطيب الطبري، ونقلها أبو بكر الحازمي عن شيخه أبي العلاء الهمداني، وغيرهم من محدثي المغاربة». وذكر السيوطي في تدريبه طائفة من العلماء القائلين بقبول هذا النوع من الرواية مطلقا.

رابعا **الإجازة لمعين بمجهول، أو لمجهول بمعين**

مثال الأول: أن يقول: «أجزتك (معين) كتاب السنن (مجهول)» وهو يروي كتبا عديدة في السنن، أو «أجزت بعض مروياتي» ولم يبين لها.

مثال الثاني: أن يقول «أجزت لعبد الرحمن بن محمد المصري (مجهول) هذا الكتاب (معين)»، مع أن هناك جماعة مشتركون في هذا الإسم.

حكمها:

هذه الرواية باطلة، إلا إن اتضح المراد من المجهول بقرينة فتكون صحيحة

خامسا **الإجـازة للمعدوم**

مثاله أن يقول: «أجزت لمن يولد لفلان».

حكمها:

قال السوطي في (التدريب): واختلف المتأخرون في صحتها، فإن عطفه على موجود: كأجزت لفلان ومن يولد له، أو لك ولعقبك ما تناسلوا، فأولى بالجواز.

سادسا **الإجازة بما لم يتحمله المجيز**

وهو أن يجيز بما لم يتحمله بوجه من وجوه التحمل كسماع أو قراءة أو إجازة وغيرها ليرويها المجاز.

حكمها:

قال القاضي عياض: لم أر من تكلم فيه، ورأيت بعض المتأخرين يصنغونه، ثم صحح القول بالمنع. قال النووي: وهو ـ أي المنع ـ الصواب.

أما الإجازة بالمجاز، كقوله: «أجزت مجازاتي»، فمنعه قوم، قال النووي: والصحيح الذي عليه العمل جوزاه، وبه قطع الحفاظ كالدارقطني، وابن منده، وأبي نعيم، وأبي الفتح نصر المقدسي.

٤ المناولة

وهي أن يناول الشيخ الطالب كتابا من سماعه، مقرونا بالإجازة أو مجردا.

وهي نوعان

مناولة مقرونة بالإجازة

وهي أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه، أو فرعا مقابلا عليه، ويقول له: هذا سماعي، أو هذا روايتي عن فلان، فاروه عني، أو أجزت لك روايته عني، ثم يدفع إليه الكتاب تمليكا، أو لينسخه ويقابله ويرده.

حكم الرواية بها

الرواية بها جائزة عند العلماء

مناولة مجرَّدة

وهي أن يناوله الكتاب مقتصرا على قوله: هذا سماعي أو من حديثي، دون أن يقول له: اروه عني، أو أجزت لك روايته عني، ونحو ذلك.

حكم الرواية بها

اختلف في جواز الرواية بها:

- قال النووي: فلا تجوز الرواية بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول، وعابوا المحدثين المجوزين لها.
- وقد حكى الخطيب عن طائفة من أهل العلم أنهم صححوا الرواية بها. وقال ابن الصلاح: إن الرواية بها تترجح على الرواية بمجرد إعلام الشيخ، لما فيه من المناولة فإنها لا تخلو من إشعار بالإذن في الرواية.

صيغ الرواية بالإجازة أو المناولة

حكى الإمام النووي في (التقريب) عن الجمهور وأهل التحري أنهم منعوا إطلاق قول: حدثنا، أو أخبرنا في الإجازة والمناولة، وأنه ينبغي تخصيص ذلك بعبارة تبين الواقع، كحدثنا إجازة، أو مناولة وإجازة، وأخبرنا مناولة، أو مناولة وإجازة، أو إذنا، أو فيما أذن لي فيه، أو فيما أطلق لي روايته، أو فيما أجازني، أو أجاز لي، أو ناولني، ونحو ذلك.

٥ المكاتبة

وهي أن يكتب الشيخ بعض حديثه أو مسموعه لمن حضر عنده، أو غائب عنه، ويرسله سواء كتبه بنفسه أم أمر غيره أن يكتبه، ويكفي أن يعرف المكتوب له خطَّ الشيخ، أو خط الكاتب عن الشيخ. ويشترط في هذا أن يعلم أن الكاتب ثقة.

وهي نوعان:

- مكاتبة مقرونة بالإجازة
- مكاتبة مجرَّدة عن الإجازة

حكم الرواية بهما:

قال النووي: أما المجردة فمنع الرواية بها قوم، منهم القاضي الماوردي الشافعي، وأجازه كثيرون، من المتقدمين والمتأخرين، وقال: وهو الصحيح المشهور بين أهل الحديث، ويوجد في مصنفاتهم: «كتب إليَّ فلان، قال: حدثنا فلان، والمراد به هذا، وهو معمول به عندهم في الموصول، لإشعاره بمعنى الإجازة.

صيغ الرواية بها

الراوي بالمكاتبة يقول: «حدثني» أو «أخبرني»، ولكن يقيدهما بالكتابة، كأن يقول: «حدثني أو أخبرني فلان مكاتبةً، أو كتابةً»، لأن إطلاقهما يوهم السماع، فيكون غير صادق في روايته، وإذا شاء قال: «كتب إليَّ فلان» أو نحوه مما يؤدي معناه.

٦ الإعلام

وهو أن يُعْلِم الشيخ للطالب أن هذا الكتاب سماعه من فلان، من غير أن يأذن له في روايته عنه.

حكم الرواية به:

١ ذهب كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين إلى جواز الروية بالإعلام من غير إجازة، بل أجازوا الرواية به وإن منع الشيخ الرواية بذلك كأن يقول: «هذه روايتي، ولكن لا ترووها عني»، أو «لا أجيزها لك» جاز له مع ذلك روايتها عنه، وهو اختيار القاضي عياض [1].

٢ ومنعها آخرون. قال النووي: «والصحيح ما قاله غير واحد من المحدثين وغيرهم: إنه لا تجوز الرواية به، لكن يجب العمل به، أي بما أخبره الشيخ أنه سمعه إن صح سنده».

---

(١) ورجح الشيخ أحمد شاكر من المعاصرين اختيار القاضي عياض وقال: «إنه الراجح الموافق للنظر الصحيح، بل الرواية بهذه الصفة أقوى وأرجح عندي من الرواية بالإجازة المجردة عن المناولة، لأن في هذه شبهة مناولة، وفيها تعيين للمروي بالإشارة إليه، ولفظ الإجازة لن يكون وحده أقوى منها ولا مثلها، كما هو واضح.

٧ الوصية

وهي أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره بكتاب له كان يرويه لشخص.

حكم الرواية بها:

رخص بعض السلف في رواية الموصى له بذلك الكتاب عن الموصي، وشبَّهوا ذلك بالمناولة وبالإعلام بالرواية، قال ابن الصلاح: وهذا بعيد وهو إما زلة عالم أو متأول، إلا أن يكون أراد بذلك روايته بالوجادة. وقال النووي: والصواب أنه لا يجوز (١).

٨ الوجادة

وهي أن يجد الشخص أحاديث بخط راويها، سواء لقيه أو سمع منه،أم لم يلقه ولم يسمع منه، أو يجد أحاديث في كتب لمؤلفين معروفين، ولم يسمع الواجد تلك الأحاديث التي وجدها من راويها، وليست له منه إجازة فيها.

حكم الرواية بها:

لا يجوز ـ والحالة هذه ـ أن يرويها عن أصحابها، بل يقول: «وجدت بخط فلان»، إذا عرف الخط ووثق منه، أو يقول: «قال فلان» أو نحو ذلك.

---

(١) وذهب الشيخ أحمد شاكر إلى صحة الرواية بها أيضا، لأنه نوع من الإجازة، إن لم يكن أقوى من الإجازة المجردة؛ لأنه إجازة من الموصي للموصى له برواية شيء معين مع إعطائه إياه، وقال: ولا نرى وجها للتفرقة بينه وبين الإجازة، وهو في معناه، أو داخل تحت تعريفها، كما يظهر ذلك بأدنى تأمل. اهـ

وفي مسند الإمام أحمد أحاديث كثيرة نقلها عنه ابنه عبد الله، يقول فيها: «وجدت بخط أبي في كتابه»، ثم يسوق الحديث، ولم يستجز أن يرويها عن أبيه، وهو رَاوِيَةُ كتُبه وابنُه وتلميذُه، وخط أبيه معروف له، وكتبه محفوظة عنده في خزائنه.

وقد جازف بعضهم فنقل بمثل هذه الوجادة بقوله: «حدثنا فلان»، أو «أخبرنا فلان»، وأنكر ذلك العلماء ولم يجزه أحد يعتمد عليه. اهـ

حكم العمل بها اختلف في جواز العمل بها:

- فنقل عن معظم المحدثين والفقهاء المالكيين وغيرهم أنه **لا يجوز العمل بها**.
- ونقل عن الشافعي ونظار أصحابه «**جوازه**».
- وقطع بعض محققي الشافعية وغيرهم «**بوجوب العمل بها**» عند حصول الثقة بما يجده القاري، بأن وثق أن هذا الخبر أو الحديث بخط الشيخ الذي يعرفه، أو يثق بأن الكتاب الذي ينقل منه ثابت النسبة إلى مؤلفه، وكان المؤلف ثقة، وإسناد خبره صحيحا أو حسنا. **وقال النووي**: وهذا هو الصحيح الذي لا يتجه في هذه الأزمان غيره.

وقد احتج الحافظ ابن كثير للعمل بالوجادة بالحديث الذي رواه ابن عرفة في جزئه، وقد جاء من طرق متعددة:

عن النبي ﷺ قال: {«أَيُّ الخَلْقِ أَعْجَبُ إِلَيْكُمْ إِيْمَانًا. قَالُوا: المَلَائِكَةُ، قَالَ: كَيْفَ لَا يُؤْمِنُوْنَ وَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ؟ وَذَكَرُوا الأَنْبِيَاءَ، فَقَالَ: وَكَيْفَ لَا يُؤْمِنُوْنَ وَالوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ؟ قَالُوْا: نَحْنُ، قَالَ: وَكَيْفَ لَا تُؤْمِنُوْنَ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟ قَالُوا: فَمَنْ يَا رَسُوْلَ اللهِ؟ قَالَ: قَوْمٌ يَأْتُوْنَ مِنْ بَعْدِكُمْ، يَجِدُوْنَ صُحُفًا يُؤْمِنُوْنَ بِمَا فِيْهَا»}. قال السراج البلقيني: «وهذا استنباط حسن».

آداب المحدث وطالب الحديث

ونختم هذا الكتاب بذكر أطراف من آداب المحدث والسامع وآداب طالب الحديث ذكرها العلماء في كتبهم، وذلك أن التحديث لمَّا كان مقاما مهيبا رفيعا لِمَا فيه من الخلافة في التحديث عن رسول الله ﷺ، كان لابد لمن اشتغل به أن يتخلق بأخلاق رفيعة وآداب سامية تتناسب ورفعة المقام وشرفه.

أولا: آداب المحدث

(١)ـ إخلاص النية لله تعالى، وأن لا يكون في قلبه شيء من إرادة الدنيا وأعراضها، وأغراض النفس وشهواتها؛ كحب الشهرة والرياسة والسمعة، لقوله صلى الله عليه وسلم: {«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِءٍ مَا نَوَى»}.

(٢)ـ ينبغي أن يكون المحدث جميل الأخلاق حسن الطريقة محمود السيرة اقتداء بمن هو حاملٌ كلامَه ﷺ؛ إذ لا يعقل أن يبلغ عن رسول الله ﷺ وهو على غير أخلاقه.

(٣)ـ أن يمسك عن التحديث أو عقد دروس العلم متى خشي التخليط بهرم، أو خرف، أو عمى ـ إذا حدث من كتابه ـ، ويختلف ذلك باختلاف الناس.

(٤)ـ ومن تمام الآداب أن لا يحدث في بلد فيه من هو أولى منه لسنِّه، أو علمه، أو غير ذلك.

(٥)ـ أن يوقر الحديث ويتأهب لحضور مجلس التحديث، فيستحب إذا أراد حضور مجلس التحديث أن يتطهر بوضوء، أو بغسل، ويتطيَّب ويتنظف، ويستاك، ويسرح لحيته، ويتمكن من جلوسه بوقار وهيبة. وليقتدي

في ذلك بالإمام مالك بن أنس فإنه كان إذا أراد أن يحدِّث توضأ وجلس على صدر فراشه وسرح لحيته وتمكن من جلوسه بوقار وهيبة وحدّث، فقيل له في ذلك، فقال: «أحب أن أعظم حديث رسول الله ﷺ، ولا أحدث إلا على طهارة متمكنا». وكان رضي الله عنه يكره أن يحدث في الطريق أو هو قائم، كما أسنده البيهقي. وقال أيضا: «مجالس العلم تحتضر بالخشوع والسكينة والوقار».

(٦)ـ يكره إذا حدَّث أن يقوم لأحد، فقد قيل: إذا قام قارئ الحديث لأحد فإنه يكتب عليه خطيئة.

(٧)ـ وينبغي إذا رفع أحد صوته في المجلس أو يزجره، فقد كان الإمام مالك يفعل ذلك ويقول: قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾، فمن رفع صوته عند حديثه فكأنما رفع صوته فوق صوته ﷺ.

(٨)ـ أن يُقْبِل على الحاضرين كلهم، فقد قال حبيب بن أبي ثابت: إذا حدث الرجل القوم أن يقبل عليهم جميعا.

(٩)ـ أن يفتتح مجلسه ويختمه بتحميد الله تعالى والصلاة على النبي ﷺ ودعاء يليق بالحال بعد قراءة قارئ حسن الصوت شيئا من القرآن العظيم، فقد روى الحاكم في (المستدرك)، عن أبي سعيد قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اجتمعوا تذاكروا العلم وقرأوا سورة».

(١٠)ـ أن لا يسرد حديثه سردا يمنع فهم بعضه كما روي عن الإمام مالك أنه كان لا يستعجل، ويقول: «أحب أن أتفهَّم حديث رسول الله». فقد جاء في صحيح مسلم، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْرِدُ الحَدِيْثَ كَسَرْدِكُمْ». وزاد البيهقي: «إِنَّمَا كَانَ حَدِيْثُهُ فَصْلًا تَفْهَمُهُ القُلُوْبُ».

(١١)- يستحب للمحدث أن يعقد مجلسا كل أسبوع لإملاء الحديث، ويتخذ مستمليا محصلا يقظا - إن احتاج - يبلغ عنه إذا كثر الجمع، فإن كثر الجمع وزاد فيتخذ أكثر من مستملٍ واحد حسب الحاجة.

(١٢)- ويحسن بالمحدث أن يثني على شيخه حال الرواية بما هو أهله كقول عطاء: «حدثني الحبر البحر ابن عباس». وقول مسروق: «حدثتني الصديقة بنت الصديق حبيبة حبيب الله المبرّأة».

(١٣) أن لا يذكر أحدا بلقب يكرهه إلا لقبا يميزه عن الناس، مثل: الأعرج، والأعمش، وغندر، والحنَّاط، وإن كره الملقّب ذلك. وغير ذلك من الآداب التي ينبغي للمحدث أن يراعيها تعظيما لكلام رسول الله ﷺ.

ثانيا: آداب طالب الحديث

(١)- إخلاص النية لله تعالى في طلبه، والحذر من أن يتخذ ذلك وسيلة إلى أغراض دنيوية أو مصلحة عاجلة، وقد جاء الزجر الشديد والتهديد الأكيد على ذلك، فقد روى أبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: {«مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ الله عَزَّ وَجَلَّ لاَ يَتَعَلَّمُهُ إِلاَّ لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»}. وقال حماد: «من طلب الحديث لغير الله مكر به». وقال سفيان الثوري: «ما أعلم عملا هو أفضل من طلب الحديث لمن أراد الله».

قال ابن الصلاح: «ومن أقرب الوجوه في إصلاح النية فيه ما روّينا عن أبي عمرو بن نجيد: أنه سأل أبا جعفر بن حمدان - وكانا عبدين صالحين - فقال له: بأي نية أكتب الحديث؟ فقال: ألستم ترون أن عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة؟ قال: نعم. قال: فرسول الله ﷺ رأس الصالحين».

(٣)ـ التخلق بالأخلاق الفاضلة والآداب الجميلة الرضية.

(٤)ـ الاجتهاد في التحصيل واستفراغ الوسع في ذلك، سائلا الله عز وجل التوفيق والسداد والتيسير. ذكر الذهبي في (سير أعلام النبلاء): قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقة، كل نهارنا مقسم لمجالس الشيوخ، وبالليل ننسخ ونقابل، قال: فأتينا يوماً أنا ورفيق لي شيخاً، فقالوا: هو عليل، فرأينا في طريقنا سمكاً أعجبنا، فاشتريناه فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس فلم يمكنا إصلاحه، ومضينا إلى المجلس، فلم نزل حتى أتى عليه ثلاثة أيام وكاد أن يتغير، فأكلناه نيِّئاً لم يكن لنا فراغ أن نعطيه من يشويه. ثم قال: لا يستطاع العلم براحة الجسد». اهـ

(٥)ـ أن يبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسنادا وعلما وشهرة ودينا وغيره إلى أن يفرغ منهم. فإذا استوعب ذلك رحل إلى سائر البلدان على عادة الحفاظ المبرزين، ولا يرحل قبل ذلك. قال إبراهيم بن أدهم: «إن الله ليدفع عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث».

(٦)ـ ينبغي لطالب الحديث أن يعمل بما سمعه من أحاديث العبادات والفضائل والآداب والأخلاق وغير ذلك، فذلك زكاة ما جمع من الحديث، قال بشر الحافي: «يا أصحاب الحديث أدوا زكاة الحديث؛ من كل مئتي حديث خمسة». وذلك أيضا سبب لحفظه، قال وكيع: «إذا أردت حفظ الحديث فاعمل به».

(٧)ـ أن يفيد غيره من الطلبة ولا يكتم شيئا من العلم، فقد جاء الزجر عن ذلك، ولكن العلماء خصصوا ذلك بأهله، وأجازوا كتمانه عمن لا يكون مستعدا لأخذه، فإن ذلك وضع الشيء في غير موضعه.

(٨)ـ أن لا يستنكف أو يستحيي أن يأخذ العلم ممن هو دونه في نسب أو سن أو غيره، فقد قال مجاهد: لا ينال العلم مستحي ولا مستكبر. وقال وكيع: «لا ينبل الرجل حتى يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، ومن هو دونه».

(٩)ـ قال ابن الصلاح: «ثم لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على مجرد سماعه وكتبه، من غير فهمه ومعرفته، فيكون قد أتعب نفسه، لم يظفر بطائل».

(١٠)ـ أن يذاكر ما سمعه من الأحاديث وحفظه ويباحث فيه أهل المعرفة، قال سيدنا علي رضي الله عنه: «تذاكروا هذا الحديث، إن لا تفعلوا يدرس». وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «تذاكروا الحديث فإن حياته مذاكرة».

وغير ذلك من الآداب التي ينبغي لطالب الحديث أن يعتني بها قبل أن يطلب الحديث أو أثناء طلبه أو بعده. قال الإمام مالك لفتى من قريش: «يا ابن أخي، تعلم الأدب قبل أن تتعلم العلم». وقال عبد الله بن المبارك: «طلبت الأدب ثلاثين سنة، وطلبت العلم عشرين سنة، وكانوا يطلبون الأدب قبل العلم». وأقوال العلماء في ذلك كثيرة.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا. والحمد لله رب العالمين.



فهرس الموضوعات

